

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

الموضوع:

دور الإنفاق على البنى التحتية في تحقيق النمو الإقتصادي

"دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1986–2016)"

إعداد الطالب:

حسين قبايلي علي

تحت إشراف:

د. أحمد هدروق

أعضاء لجنة المناقشة:

د/عماد غزازي.....رئيسا

د/أحمد هدروق..... مشرفا ومقررا

د/محمد رتيعة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وتقدير

أتقدم بكل الشكر والتقدير للدكتور **أحمد هدروق** على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، والذي أنار علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة والتي ساعدتني في إتمام هذا العمل، فكان بحق مشرفا وسندا لي

كما أتوجه بالشكر إلى صديقي وأخي **عبد الله هجرسي** على دعمه لي

والشكر موصول لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما رب العزة

﴿.. وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ..﴾

الآية 24 سورة الإسراء

إلى والدي أطال الله في عمرهما وأرجو من الله تعالى أن يوفقني لبرهما و طاعتهما

إلى أخي الوحيد محمد

وإلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي بالجزائر، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم جمع بيانات التمويل الحكومي لشتى قطاعات البنى التحتية (الإقتصادية- الإدارية- الإجتماعية – الثقافية- التعليمية) خلال الفترة 1986 إلى 2016 ، وقد أعتمدنا على برنامج Eviews ، من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، مستخدمين في ذلك أساليب قياسية لإختبار الإستقرارية والسببية و التكامل المشترك ونموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) ، وكانت النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين البنية التحتية التعليمية والنمو الإقتصادي.

كلمات مفتاحية: البنى التحتية، النمو الإقتصادي، الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة، التكامل المشترك.

Abstract:

This study aims to determine the impact of infrastructure spending on economic growth in Algeria, during the period 1986 to 2016 by using the autoregressive distributed lag model (ARDL), in order to reach this objective we collect data of the government funding for various infrastructure sectors (administrative- economic - social - cultural - educational), we have adopted the program Eviews, for making statistical analysis to this study, by using the measurement methods of testing stability, causal, cointegration, and the outcome of the study was the existence of a long-term equilibrium relationship between educational infrastructure and economic growth.

Key words: infrastructure, economic growth, autoregressive distributed lag, cointegration.

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III-II
قائمة الجداول، الأشكال والملاحق	III-V
المقدمة	أ- ز
الفصل الأول: مفهوم البنية التحتية ومصادر تمويلها	41-2
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم البنية التحتية وخصصائصها	3
المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية لدى علماء التنمية الإقتصادية	3
المطلب الثاني: مفهوم البنية التحتية لدى علماء المالية العامة	11
المطلب الثالث: مفهوم البنية التحتية لدى علماء القانون	20
المبحث الثاني: التمويل التقليدي للبنى التحتية	22
المطلب الأول: التمويل العمومي الذاتي	22
المطلب الثاني: القروض العامة	27
المطلب الثالث: تقييم التمويل التقليدي للبنى التحتية	30
المبحث الثالث: التمويل الحديث للبنى التحتية	31
المطلب الأول: خصخصة البنى التحتية	32
المطلب الثاني: أشكال خصخصة البنى التحتية	34
المطلب الثالث :تجارب دولية ناجحة	38
خلاصة	41
الفصل الثاني:النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	68-43
تمهيد	43
المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي	44
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	44
المطلب الثاني: مقاييس النمو الإقتصادي	46
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي	51
المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي	53
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسكية والنيوكلاسكية	53

المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية	58
المطلب الثالث: نظريات النمو الحديثة	59
المبحث الثالث: ماهية التنمية الإقتصادية	64
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية	64
المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية	65
المطلب الثالث: الفرق بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي	66
خلاصة	68
الفصل الثالث: تأثير الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر–	100–70
تمهيد	70
المبحث الأول: علاقة الإنفاق العام على البنية التحتية بالنمو الإقتصادي	71
المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الإقتصادي	71
المطلب الثاني: نماذج للبنية التحتية والنمو الإقتصادي	77
المطلب الثالث: الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي العالمي	78
المبحث الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات وتحليل علاقات الإرتباط والسببية بينها	82
المطلب الأول:الخصائص الإحصائية للمتغيرات	82
المطلب الثاني: : تحليل علاقات الإرتباط بين المتغيرات	84
المطلب الثالث: تحليل السببية بين المتغيرات	85
المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي	89
المطلب الأول: دراسة الإستقرارية وإختبار التكامل المشترك	89
المطلب الثاني: تقديرنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL	94
المطلب الثالث: دراسة صلاحية النموذج	96
خلاصة	100
الخاتمة	104–102
قائمة المراجع	110–106
الملاحق	125–112

قائمة الجداول، الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تمييز المنتجات العامة عن المنتجات الخاصة	19
(1-2)	أوجه الإختلاف بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	67
(1-3)	متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية التوقعات و النسب المئوية من PIB العالمي بالدولار الأمريكي	79
(2-3)	بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات	83
(3-3)	مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات	84
(4-3)	نتائج تطبيق إختبار سببية "جرانجر"	86-85
(5-3)	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بإستخدام (PP)	91
(6-3)	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود (قيم PESARAN)	93
(7-3)	نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود (قيم NARAYAN)	94
(8-3)	نتائج مقدرات الأجل الطويل	95
(9-3)	نتائج تقديرات معلمات الأجل القصير	95
(10-3)	نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي للأخطاء	96
(11-3)	نتائج إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي	97
(12-3)	نتائج إختبار ملائمة الشكل الدالي	98

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مخطط توضيحي لمصادر التمويل التقليدية للبنى التحتية	29
(2-1)	مخطط توضيحي للتمويل الحديث للبنى التحتية	38
(1-2)	نظرية المراحل الخمسة للنمو لـ Rostow	61
(1-3)	مساهمة البنية التحتية في النمو الإقتصادي	76
(2-3)	المتوسط السنوي لتوقعات الإنفاق على البنية التحتية في العالم	80
(3-3)	المتوسط السنوي لتوقعات الإنفاق على البنية التحتية في العالم	82
(4-3)	20 النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات AIC	92
(5-3)	20 النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات SIC	92
(6-3)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	97
(7-3)	نتائج إختبار إستقرار النموذج	99

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات المخصصة للبنية التحتية في الجزائر	112
02	تطور إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر	113
03	تطور إجمالي تكوين رأس المال في الجزائر	114
04	تطور إجمالي المشتغلين في الجزائر	115
05	بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات	116
06	نتائج إختبار السببية لـ GRANGER	117
07	نتائج إختبارات جذر الوحدة لـ PHILLIPS-PERRON	124–118
08	القيم الحرجة لـ NARAYAN عند مستوى معنوية 5%	125
09	القيم الحرجة لـ NARAYAN عند مستوى معنوية 1%	125

المقدمة

المقدمة:

يعتبر الإنفاق العام كأداة هامة من أدوات السياسة المالية لأي دولة تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ويحظى قطاع البنية التحتية بأهمية بالغة من حجم النفقات العامة نظرا لتأثيره الكبير على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية وبإعتباره العمود الفقري للحياة اليومية حيث تشكل البنية التحتية ركيزة النشاط الإقتصادي لأنه لا يوجد نشاط لايعتمد عليها بشكل أو بآخر و من ثم فإن قصور البنية التحتية أمر يشعر به جميع الأعوان الإقتصاديين على الفور، وتشكل الإستثمارات في مجال البنية التحتية عاملا مهما لدفع عجلة النمو الإقتصادي في أي دولة وعلى هذه الأخيرة إنجاز هذه الإستثمارات كتشييد المباني والتجهيزات الكهربائية إضافة إلى القيام بالأشغال العمومية من إنجاز طرقات وترميم مطارات وموانئ فلا يمكن تصور حدوث تنمية إقتصادية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة ونظرا لكون إنجاز وتشييد البنى التحتية ذو أولوية سعت دول العالم للخصخصة التي كان لها الفضل في تخفيف مسؤولية الدولة التي تمتلك مشاريع المرافق الأساسية وتنفق على تشييدها كما تتولى أدارتها وتشغيلها وكانت تمثل لها عبئا ماليا كبيرا فتتحمل الديون الداخلية والخارجية لتوفير التمويل اللازم و بمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع وإدارتها وتشغيلها إستطاعت أن تخفف أعبائها المالية والإدارية وتتفرغ للأعباء الأخرى الرئيسية والهامة كالأمن والدفاع و نحوها.

والجزائر من الدول التي عرفت إصلاحات عقب التدهور الإقتصادي الذي عاشته على إثر تردي الأوضاع على جميع الأصعدة خاصة الإجتماعية والإقتصادية خلال فترة التسعينات ما ألزمها إلى إتخاذ مجموعة من التدابير الصارمة بالإنتقال إلى سياسة إقتصاد السوق والمنافسة وقيامها بتنفيذ برنامجين إقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد والبنك الدوليين بإنتهاج سياسة إنفاقية تقشفية وبداية مع الألفية الثالثة ومع تحسن المؤشرات الإقتصادية إعتمدت الجزائر سياسة مالية توسعية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز مشاريع البنى التحتية العمومية الكبرى وذلك ضمن تسطير عدة برامج وهي : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي والبرنامج الخماسي حيث حازت فيها البنى التحتية على مخصصات معتبرة قدرت نسبتها بأكثر من 40% من إجمالي الحصص المخصصة لهذه البرامج.

1-إشكالية البحث:

من خلال ما تم التطرق إليه ومن أجل الإثراء وتسليط الضوء أكثر على مختلف جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ماهو أثر الإنفاق العام على البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل التغلغل والتعمق أكثر في الموضوع نطرح التساؤلات التالية:

أ- ماهية البنية التحتية وما مصادر تمويلها؟

ب- هل يعتبر الإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الجزائر عبء يقع على عاتق الدولة لوحدها؟

ج- ما هي شروط تحقيق أثر إيجابي للبنية التحتية في النمو الإقتصادي في الجزائر؟

3-فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات السابقة نصيغ الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يعتمد الإستثمار في البنية التحتية بصفة أساسية على الإنفاق الحكومي من خلال تخصيص الإنفاق من الموارد المالية العمومية.

الفرضية الثانية: تعتبر الشراكة الخاصة-العامة لتشييد البنى التحتية مصدرا لتخفيف العبئ على الدولة والرفع من فعالية المشاريع.

الفرضية الثالثة: يكون التأثير الإيجابي للبنية التحتية في النمو الإقتصادي في الجزائر مشروطا بمستوى رأس المال المخصص للبنية التحتية وكذا تكاليف الإنجاز.

4-أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

أ- توضيح دور الأنفاق على البنية التحتية من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والمكانة التي تحتلها البنى التحتية في الجزائر.

ب- إبراز دور القطاع الخاص في الإستثمار في مشاريع البنية التحتية.

5- أهداف البحث:

من خلال بحثنا نتطلع إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بالإنفاق العام ومشاريع البنية التحتية التي أقرتها الحكومة الجزائرية ولعل أهم هذه الأهداف موضحة في النقاط الآتية:

أ- محاولة التعرف على أهم آليات وصيغ تمويل مشاريع البنية التحتية كبديل عن التمويل الريعي نظرا للتطورات الإقتصادية والإجتماعية (زيادة عدد السكان السريعة، الإمتداد العمراني السريع، التقلبات في أسعار النفط، عجز الأرصدة المالية المخصصة في الميزانية العامة عن تلبية الإحتياجات المتزايدة للأفراد...إلخ)

ب- معرفة طبيعة وغرض البنية التحتية بمعرفة الأنشطة التي تدخل في نطاقها والهدف الذي تساهم في تحقيقه

ج- تقييم وتحليل واقع ونتائج الإنفاق على البنية التحتية في الجزائر

د- الخروج بتوصيات تسمح بتخفيف العبئ على الدولة في تحمل جل نفقات مشاريع البنية التحتية وإشراك القطاع الخاص في هاته المشاريع.

6- دوافع إختيار الموضوع:

تم إختيار الموضوع إنطلاقا من الإعتبارات التالية:

أ- الإهتمام الواسع بموضوع البنية التحتية منذ القدم وخاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبح موضوع واقع البنية التحية في السنوات القادمة من أبرز المواضيع الذي تشغل إهتمام الدول و الحكومات وخاصة المتقدمة نظرا لدورها الكبير في تحقيق النمو الإقتصادي.

ب- إكتساء مشاريع البنية التحتية أولوية وأهمية كبيرة بالنسبة للسلطات العمومية الجزائرية طيلة العشرية السابقة وحتى بالنسبة للفترة الحالية من حيث الإنفاق الكلي على هاته المشاريع.

ج- معرفة ودراسة الأثر الحقيقي للبنية التحتية من خلال إستخدام تقنيات متطورة.

7- صعوبات البحث:

واجهتنا في إعداد هذا البحث جملة من العوائق والصعوبات ما تعلق منها بالجانب التطبيقي والتي حالت دون التطرق السليم للموضوع بشكل يوافق بين الجانبين النظري والتطبيقي بسب قلة المعلومات ونوع من غياب الإحصاءات وإهمال الدراسات والمقالات العلمية الموضوع في الجزائر وبإعتبار أن أغلب المراجع الحديثة المتوفرة أجنبية عالجت حالات تطبيقية فإنها حتما محصورة على الدول المتقدمة أي تختلف عن البلدان النامية وبالتالي مختلفة عن حالة الجزائر.

8- حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في أنها خاصة بدراسة أثر الإنفاق على المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية في الجزائر والتي تشمل مشاريع الطرق، الكهرباء، السكك الحديدية، مستشفيات، مركبات رياضية، الدفاع الوطني، المراكز التعليمية، مراكز التكوين المهني ...إلخ، في الفترة المتدة بين 1986-2016 من أجل فهم توجهات السلطة في السنوات القادمة.

9- منهج البحث:

تم أستخدام المنهج الوصفي في دراستنا عن طريق وصف وتحليل الإطار النظري المتعلق بالبنية التحية والنمو الإقتصادي وكذا العلاقة بينهما كما إستخدمنا المنهج القياسي التحليلي عن طريق إستخدام التقنيات القياسية بتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة لقياس العلاقة و الآثار المتبادلة فيما بينهما .

10- الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة نجد عدة دراسات منها:

أ- حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية حالة: الطريق السيار شرق غرب، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مختلف المشاريع التنموية الكبرى التي أعلنتها السلطات العمومية ضمن مخططاتها التنموية، كما هدفت إلى تحليل وتقييم مدى إنعكاس هذه المشاريع على التنمية الإقتصادية بالنظر إلى المبالغ الكبيرة المرصودة لها، وتوصلت الدراسة إلى مساهمة المشاريع الكبرى في تحسين أداء مختلف القطاعات الإقتصادية وهذا ما يساعد على تنويع الهيكل الإقتصادي، إلا أن هاته المشاريع التي تراهن عليها السلطات العمومية تعتمد على موارد صندوق ضبط الموارد الخاضع للتقلبات في السوق العالمية للنفط، ونختلف عن هذه الدراسة في عدم إهتمامنا بمشاريع الإسكان والقطاع الفلاحي رغم أهميتها في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتقاطعنا في إبراز الدور الحيوي لمشاريع البنية التحتية وتبيان أهميتها ومساهمتها في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي.

ب- محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الإقتصادي في (منهج السببية) ، مقال بمجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 51، 2010.

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز إستراتجية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا ومد تأثيرها في النمو الإقتصادي مع قياس الآثار المتبادلة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى فشل سياسة الميزانية في ليبيا في تحديد أولوية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية، فعلى الرغم من الأهمية الإقتصادية الكبيرة لقطاعي النقل والمواصلات والكهرباء والمياه والغاز، فقد كان الإنفاق على هذين القطاعين أقل بنسبة 45% من الإنفاق على قطاع الإسكان، وهو ما تسبب في إنخفاض العائد الإقتصادي على هذه المشروعات، إضافة إلى الإرتباط الوثيق بين إستراتجية الإنفاق العام ومدى توفر الإيرادات النفطية، وقد تقاطعت الدراسة مع موضوعنا في الجزء المتعلق بالإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي والعلاقة التبادلية بينهما، وتختلف دراستنا عنها في بحث الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية في الجزائر وضمن فترة زمنية أوسع.

ج- بابا عبد القادر ونسمن فاطمة، أثر تمويل البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014) ، مقال بمجلة البشائر الإقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، العدد 6، 2016.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مراحل تمويل مشروعات البنية التحتية بعد الإصلاحات الإقتصادية وتحديد أثر تمويل البنية التحتية لشتى القطاعات على النمو الإقتصادي وتحليل أثر كل قطاع على حدى، وتوصلت الدراسة إلا أن تمويل البنية التحتية يؤثر بالإيجاب في معدلات النمو الإقتصادي ولكن بنسبة ضعيفة قياسا بقيمة ومخصصات البرامج التنموية لهذا القطاع ، وتقاطعت الدراسة مع بحثنا في قياس نفس الأثر، وإختلفت عليها في طريقة القياس أذ سنقوم بقياس الأثر لشتى القطاعات في آن واحد.

د- حسان خضر، خصخصة البنية التحتية، مقال بمجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 18، 2003.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الخصخصة في مشاريع البنية التحتية من خلال تعزيز الكفاءة الإقتصادية وتخفيف الأعباء المالية لتمكين الدولة من تحقيق إستقرار إقتصادي وكذلك لتقليض حجم الدين العام وفتح قنوات جديدة للإستثمار بما يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وتقاطعت الدراسة مع بحثنا في الجزء المتعلق بإبراز دور الخصخصة في مشاريع البنية التحتية وتختلف في إظهار دور الدولة في تمويل هاته المشروعات.

هـ- قميتي عفاف، الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 2001-2004، رسالة ماجستير،علوم تسيير، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،2014.

هدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل البرامج التنموية التي خصصتها الجزائر من خلال الإستراتجية التنموية المتبعة بمقارنة ما تم أنفاقه من موارد مالية وما تم تحقيقه من نتائج على الوضع الإقتصادي والإجتماعي، وتقاطعت الدراسة مع موضوعنا في الجزء الخاص بالإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي وتحليل العلاقة بينهما، وإختلفت في طريقة القياس إذ لم يتم إستخدام النمذجة القياسية في هاته الدراسة.

A- AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى إستعراض وإعطاء لمحة عن مختلف القنوات التقليدية والجديدة لإنتقال التأثير المباشر وغير المباشر من البنية التحتية إلى النمو الإقتصادي، ومحاولة تصميم إستراتجيات لتعزيز النمو والحد من الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض، توصلت الدراسة إلى أنه يمكن أن تؤثر البنية التحتية في النمو الإقتصادي من خلال إنتاجية المدخلات الخاصة، تأثير التكامل على الإستثمار وآثار المزاحمة، مع التأكيد على وجود آثار غير مباشرة أخر للبنية التحتية في النمو الإقتصادي تتمثل في التأثير على إنتاجية العمل، تكاليف التكيف المرتبطة بالإستثمار الخاص، فضلا عن التأثير على مخرجات التعليم والصحة، ولم تتضمن هذه الدراسة إحصاءات خاصة بالنمو الإقتصادي والإنفاق على البنية التحتية تمكن من إستيعاب النتائج المستخلصة والمذكورة أعلاه، وهو ما سنركز عليه، علما أننا تقاطعنا في دراسة العلاقة بين البنية التحتية والنمو الإقتصادي.

B- UA et NEPAD, "Le développement des infrastructures comme agent catalyseur de la croissance économique en Afrique", article lors du 17 éme forum pour le partenariat avec l'Afrique (FPA), Addis-Abeba, Éthiopie, 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير وتقييم مدى مساهمة تطوير البنى التحتية في إحداث نمو وتنمية إقتصادية في إفريقيا، مع إبراز دور الإصلاحات والمبادرات الرئاسية في تعزيز البنية التحتية لإقتصاد إفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير البني التحتية يمثل كحافز للنمو في إفريقيا، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عليها القيام به، كتسريع الإصلاحات الرامية إلى تشجيع الإستثمار في البنية التحتية من خلال موائمة الإطار التشريعي لتنمية القطاع الخاص، بالإضافة إلى تخصيص التمويل الكافي لهاته المشاريع، ونختلف عن هذه الدراسة في عدم إهتمامنا

بالإصلاحات والمبادرات الإفريقية لتطوير البنية التحتية، كبرنامج "PDIA" لتطوير البنية التحتية في إفريقيا، رغم أهميته في وضع سياسات وإستراتيجيات إقليمية وقارية ذات الأولوية في قطاعات النقل والمياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات حتى عام 2040، غير أننا تقاطعنا في دراسة دور البنية التحتية في دعم بقية القطاعات الإقتصادية وكذا ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشاريع العامة كبديل تمويلي لها.

11- تقسيم البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والوصول إلى الهدف المنشود تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تنتهي بخاتمة على النحو التالي:

خصص الفصل الأول لعرض المفاهيم الأساسية للبنية التحتية ومصادر تمويلها حيث تطرقنا في البداية إلى مفهوم البنية التحتية وخصائصها من وجهة نظر علماء التنمية الإقتصادية وعلماء المالية العامة وكذا من وجهة نظر علماء القانون ومن ثم تم التطرق إلى مصادر تمويلها التقليدية حيث عرضنا أهم المصادر وتقييمها وأخيرا تم عرض مصادر تمويل البنية التحتية الحديثة وتقديم تجارب دولية ناجحة.

أما الفصل الثاني فتم التركيز فيه على النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية من خلال عرض أهم المفاهيم لكل منهما وتم الطرق فيه كذلك لأهم مقاييس النمو الإقتصادي والعوامل المؤثرة فيه والنظريات المفسرة له وكذا أهداف التنمية الإقتصادية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثالث تم التطرق بداية إلى العلاقة بين النمو الإقتصادي والبنية التحتية من خلال تحليل تأثير البنية التحتية في النمو عن طريق قنوات تقلدية من ثم القنوات الحديثة بالإضافة إلى تقديم نماذج التي فسرت أثر البنية التحتية في النمو الإقتصادي وكذا واقع البنية التحتية في الإقتصاد العالمي ومن بعد ذلك تم التطرق لتقدير نموذج قياسي لأثر البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 2016 وهذا بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة .

وفي الأخير الخاتمة وقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل هذا الموضوع، كذلك تحتوي الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة سابقا، واختبار الفرضيات من خلال تأكيدها وقبولها أو رفضها.

الفصل الأول:

البنى التحتية ومصادر تمويـــــلـــــهـــا

تمهيد:

رغم التطور الذي عرفه التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي إلا أنه لم ينفي أبدا دور الدولة في توفير البنية التحتية، فعلى الرغم من الإختلاف الفكري بين النظريات الإقتصادية إلا أنها لم تختلف في جوهر توفير البنية التحتية للمجتمع فمنها من يرى أن الدولة مسؤولة عن توفير البنية من خلال الإستثمار العام وذلك راجع لسببين هما خبرة الدولة في هذا المجال وإمكانيات توفير التمويل لمثل هذه الإستثمارات الحيوية والضخمة ومنها من يرى أن الدولة مسؤولة عن توفير البنية التحتية عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص ومنها من يرى ضرورة تكاتف الجهود بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من خلال مزج مزايا كل قطاع لتوفير البنية التحتية بالجودة الملائمة للتطورات الاقتصادية الراهنة.

وسنحاول من هذا الباب التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبنية التحتية وكذا أهم طرق ومصادر تمويلها، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول منها بعنوان مفهوم البنية التحتية وخصائصها، أما الثاني فقد عنون بالتمويل التقليدي للبنية التحتية والأخير تحت عنوان التمويل الحديث للبنية التحتية.

المبحث الأول: مفهوم البنية التحتية وخصائصها

أستخدم مصطلح البنية التحتية لأول مرة في فرنسا سنة 1927 وذلك للإشارة إلى الطرقات والجسور وخطوط السكك الحديدية وغيرها، فمن المعروف أن البنية التحتية تعد أحد المقومات الرئيسية في النجاح الإقتصادي لأية دولة، إلا أن العديد من القضايا المتعلقة بمفهوم البنية التحتية ومكوناتها لازالت غير مفهومة بشكل جيد، فقد أختلفت الرؤى والتعريفات بهذا الشأن، وذلك بحسب طبيعتها والغرض منها، والهدف الذي تساهم في تحقيقه، فإما أن تكون ذات طبيعة إقتصادية أو اجتماعية أو تجمع بين الاثنين معا، أو حسب الجهة المعنية بالتعريف.

في هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى تحديد مفهوم البنية التحتية من الناحية الاصطلاحية، وسيكون ذلك من وجهة علم الإقتصاد من خلال وجهة نظر علماء التنمية الإقتصادية وعلماء المالية العامة، ثم نعمل على تحديد خصائص البنية التحتية حسب ما يراه علماء التنمية الإقتصادية و علماء المالية العامة، ومن وجهة أخرى سوف نحدد مفهوم البنية التحتية في علم القانون، ثم نعمل على تحديد خصائص البنية التحتية وذلك حسب يراه علماء القانون.

المطلب الأول: مفهوم البنية التحتية لدى علماء التنمية الإقتصادية

من الناحية الإصطلاحية فإن علماء التنمية الإقتصادية ينظرون إلى البنية التحتية على أنها عامل حيوي في التنمية الإقتصادية، فمنذ ظهور الدولة وقيامها وهي تعمل على وضع الأطر العامة لوظائفها لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، وتعد البنية التحتية أحد إهتماماتها الرئيسية لها وذلك فيما يتعلق بقضايا التمويل والتأسيس وأثرها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى أهمية وتعريف البنية التحتية في علم الإقتصاد وتحديد خصائصها حسب علماء التنمية الإقتصادية.

1-1 أهمية البنية التحتية لدى علماء التنمية الإقتصادية: يضم مفهوم البنية التحتية عدة قطاعات متمايزة ذات أنشطة متنوعة والتي يطلق عليها علماء التنمية الإقتصادية عدة أوصاف أبرزها "رأس المال الإجتماعي"، فقد إرتبطت التنمية الإقتصادية برأس المال الإجتماعي من خلال الخطط التنموية التي تعتبر رأس المال بكل أنواعه عاملا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية.

فقد إهتمت إقتصاديات التنمية بتقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وإيجاد تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[1].

فلقد حققت الدول المتقدمة إقتصاديا تقدما ملحوظا في هذا السياق عكس الدول المتخلفة التي مازالت تعاني من مشكلات التخلف، وعليه فإن التنمية الإقتصادية ترتكز على تغييرات إقتصادية وإجتماعية وتنظيمية وهيكلية، فهي "إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الإقتصاد الوطني و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[2]"، وعليه نستنتج أن التنمية الإقتصادية تتضمن:

- تغيير بنيان وهيكل الإقتصاديات الوطنية.
- زيادات في الدخل الوطني الحقيقي أو الإنتاج الوطني الحقيقي.
- الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

- الزيادة في الدخل الوطني من شأنها أن تساعد في زيادة الإدخار والذي بدوره سيساعد ويدعم الإستثمار مما يزيد من التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وذلك يؤدي إلى دعم الإنتاج والدخل من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي التنمية الإقتصادية إلى تحسين مهارات وكفاءات وقدرات العمال في الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتع بالإضافة إلى تحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة... إلخ[3].

1-2 أهم التعاريف الواردة حول البنية التحتية لدى علماء التنمية الإقتصادية: لقد وردت تعاريف كثيرة لدى علماء التنمية الإقتصادية من أهمها:

-حسب معجم أكسفورد: " المواد الأساسية والهياكل التنظيمية (مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية) اللازمة لتشغيل مشروع أومجتمع"[4].

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص7.

[2] على لطفي، محاضرات في التنمية الإقتصادية، كلية التجارة - جامعة عين شمس-، القاهرة، 2003، ص 44.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] http://www.askoxford.com.

– حسب كوتنر(cotner): [1] أن البنية التحتية هي كل ما يتضمنه النشاط الذي يدرج ضمن أنشطة رأس المال الإجتماعي الثابت، وهي:

– أن تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية، وتعتبر شرطا مسبقا لحفز النمو الصناعي.

– تتميز الخدمات المنتجة بأنها بطيئة التحرك والإنتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.

– تتميز الطاقات المنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص، مثل وفورات النطاق وإستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأما معمرة بصورة غير عادية.

وفي تعريف آخر للبنية التحتية يمكن أن تكون ذات طبيعة إقتصادية أو ذات طبيعة إجتماعية حيث[2]:

من الناحية الإقتصادية: " تتمثل في مشروعات تتطلب بنية هندسية طويلة الأجل تقوم بواسطة معدات وتقدم تسهيلات وخدمات تستخدم في الإنتاج والمعيشة وتشمل القوى المحركة، أنابيب الغاز، خطوط الإتصالات، ومعالجة الفاقد الصلب وتدويره، والأعمال العامة وتشمل الخزانات والسدود والمجاري المائية والطرق ووسائل النقل الأخرى مثل السكك الحديدية، والنقل بين المدن، الموانئ والمطارات".

من الناحية الإجتماعية: " تتمثل في خدمات التعليم والصحة والإسكان وتدخل فيها أيضا خدمات المياه والصرف الصحي".

وحسب تعريف البنك الدولي: " تتمثل هذه المشروعات في مجموعة المنشئات والشبكات والخدمات التي يجب أن تتوفر بالمدن والمناطق الحضرية والتي لا يمكن دون وجودها ممارسة النشاط الإقتصادي والإجتماعي بكفاءة، وتشكل منتجات وسلعا وخدمات وفي بعض الأحيان ذات طبيعة إحتكارية تقدمها الحكومة"، وتنقسم إلى[3] :

أ– بنية أساسية إقتصادية: تضم الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق العامة طويلة الأجل مثل: الشبكات الكهربائية والغاز المنقول بالأنابيب والإتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات المياه والصرف الصحي وتجميع النفايات الصلبة والتخلص منها، والأشغال العامة مثل: السدود وأشغال القنوات اللازمة لأغراض الري والطرق،

[1] فاروق عبد الحليم، كفاءة الإنفاق العام على الإستثمارات الهيكلية – دراسة تحليلية لإستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة : **1952–1965** ، أطروحة دوكتوراه، 1971، ص2.

[2] رشيد صالح وعبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات، مطبعة العشرى، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص10.

[3] نفس المرجع، ص 10–11.

وقطاعات النقل الأخرى مثل: السكك الحديدية والنقل في المدن والموانئ والمجاري المائية والمطارات، وعلى الخدمات التي توفرها والتي تستخدم في الإنتاج الإقتصادي ومن جانب المجتمع.

ب– بنية أساسية إجتماعية: تضم في كثير من الأحيان خدمات الصحة والتعليم.

المفهوم الواسع للبنية التحتية: "هي مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة،كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب ومحطات توليد الكهرباء وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والإتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية ."[1]

ويعتبر هذا المفهوم أكثر مفاهيم البنية التحتية إنتشارا في الوقت الحالي، حيث أنه يشمل البنية الأساسية، تكنولوجيا المعلومات، قنوات الإتصال الرسمية وغير الرسمية، وبرامج التنمية، والشبكات السياسية و الإجتماعية والمعتقدات المشتركة التي يعتقدها أعضاء من مجموعات خاصة.

ومن التعاريف السابقة يمكن نستنتج أن البنية التحتية نوعان هما[2]:

البنية التحتية الصلبة: وهي تشمل المنشآت والتجهيزات الأساسية، المباني والطرقات والتجهيزات الكهربائية والمرافق الصحية، المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، وسائل الإتصال والإنترنيت والفاكس والبريد، نظام الصرف الصحي، إمدادات المياه الصالحة للشرب للمدن وسقي الأراضي الزراعية... إلخ .

البنية التحتية المرنة: وهي تشمل الخدمات والأنظمة الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، برامج التنمية، التدريب والتوعية والتعليم الأساسي، الشبكات السياسية والإجتماعية، القوانين والأنظمة التي تنظم المال والإستثمار وحتى القوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية، وبالتالي تشجيع الإستثمار للوصول إلى التنمية.

1–3 خصائص البنية التحتية وفق علماء التنمية: وفقا لعلماء التنمية فإن البنية التحتية تتميز بعدة خصائص أو كما يطلق عليها بالخصائص الهيكلية، وتختلف الصناعة في مفهومها على مستوى قطاع الأعمال

[1] محمود محمد داغر وعلي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الإقتصادي في ليبيا – منهج السببية –، بحوث إقتصادية عربية، العراق، العدد 51، 2010، ص 115.

[2] محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التختية للإقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل ونقل الملكية ،أطروحة دوكتوراه، جامعة الشلف، 2015، ص8.

وعلى المستوى الإقتصادي، ففي نطاق قطاع الأعمال تتضمن الصناعة مجموعة من المصانع تنتج نفس السلع والخدمات وغيرها، أما وفقا للمفهوم الإقتصادي فإن الصناعة تتضمن مجموعة من المشروعات التي تنتج منتجات متجانسة إقتصاديا، وحتى تكون متجانسة إقتصاديا يجب توفر مجموعة من الشروط الضرورية هي[1]:

- أن تكون مرونة الإحلال بين المنتجات كبيرة جدا.

- تماثل ظروف العرض بين المنتجات والمشروعات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، أي أن تتماثل ظروف التكاليف وخصائصها.

- المنتجات التي يتم إنتاجها تخدم سوقا واحدا وليس عدة أسواق منفصلة، وذلك لكي يسود نفس السعر في السوق الواحد لنفس المنتجات.

مع توافر الشروط السابقة فإن مشروعات البنية التحتية تتصف بعدة خصائص هي كالتالي:

أ- إرتفاع الكثافة الرأسمالية: يتم قياس الكثافة الرأسمالية أو معامل كثافة رأس المال، عن طريق قسمة النفقات الثابتة إلى إجمالي تكاليف الإنتاج[2]، فصناعة المنتجات العامة تتطلب كميات كبيرة من رؤوس الأموال النقدية لتنفيذها، ويتحقق العائد منها على فترات زمنية طويلة نسبيا، الأمر الذي يجعل درجة المخاطرة المحيطة بها مرتفعة نسبيا[3]، ومن المعروف أنه كلما ارتفعت كثافة رأس المال المستثمر قل معدل دوران رأس المال، وكلما قل معدل دوران رأس المال طالت فترة الإسترداد وهي الفترة اللازمة لإسترداد القيمة الرأسمالية للأصول الثابتة من الإيراد السنوي الصافي[4].

ب- ظاهرة تزايد غلة الحجم: تتسم مشروعات البنية التحتية بوجود ظاهرة تزايد غلة الحجم أو تناقص التكاليف، التي تنشأ نتيجة لما يسمى بالوفورات بنوعيها الداخلي والخارجي[5]، هذه الوفورات تنشأ بسبب زيادة معدلات الإنتاج والإستثمار في مشروعات البنية التحتية ولاسيما في مراحل نشوؤها الأولى. وهذا التوسع في بناء وتطوير قطاع البنى التحتية سوف يخلق وفورات داخلية بالنسبة إليها ، أي نقص في متوسط التكاليف ومن ثم من الممكن أن تجعل هذه الوفورات تخفيض أجور أو أسعار خدمات البنية التحتية ورفع مستوى

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في إقتصاديات الخدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية- ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر – 2000، ص 66-67.

[2] المرسي السيد حجازي، إقتصاديات المشروعات العامة-النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر -، 2004، ص 54.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص74.

الخدمات في الوقت نفسه ومن ثم انخفاض تكاليف الإنتاج في الصناعات التي تعول خدمات هذا القطاع بشكل أساسي، وتقاس ظاهرة غلة الحجم بما يسمى بمعامل مرونة النفقات الكلية أو التكاليف الكلية والذي يقيس مدى استجابة التغير في النفقات الكلية للتغير في حجم الإنتاج وهو يعادل النسبة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة[1]، ويكون ذلك كما يلي:

$$S = \frac{\Delta CT\%}{\Delta Q\%} = \frac{\Delta CT}{\Delta Q} \times \frac{Q}{CT} = \frac{\Delta CT}{\Delta Q} \times \frac{1}{\frac{CT}{Q}} \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

S: معامل مرونات النفقات الكلية

CT: النفقات الكلية

Q: حجم الإنتاج (يقصد به هنا حجم انتاج خدمات البنية التحتية)

$\frac{\Delta CT}{\Delta Q}$:التغير في النفقات الكلية على التغير في حجم الانتاج ويمثل cmg

$\frac{CT}{Q}$: نصيب التكلفة الكلية من حجم الانتاج وتمثل CTM

بالتعويض في العلاقة (01) بعبارتي التكلفة الحدية والمتوسطة نجد:

$$S = Cmg \times \frac{1}{CTM} = \frac{Cmg}{CTM} \dots\dots\dots (2)$$

من خلال العلاقة الأخيرة (02) نستطيع تحديد إذا كان المشروع يشتغل في ظل الغلة الثابتة أو المتزايدة أو المتناقصة، وعليه نميز الحالات التالي:

الحالة الأولى: مرونة التكاليف الكلية أقل من الواحد الصحيح (S<1)، يعني أن التكاليف المتوسطة أكبر من التكاليف الحدية، يعني هذا أن إنتاج خدمات البنية التحتية يكون في ظل الغلة المتزايدة وهذا راجع إلى وجود الوفورات الداخلية والخارجية .

الحالة الثانية: مرونة التكاليف الكلية أكبر من الواحد الصحيح *(S>1)* يعني أن التكاليف المتوسطة أقل من التكاليف الحدية، يعني هذا أن إنتاج خدمات البنية التحتية يكون في ظل الغلة المتناقصة وهذا راجع إلى ظهور ما يسمى بنقائض الوفورات.

[1] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص55.

الحالة الثالثة: مرونة التكاليف الكلية مساوية للواحد الصحيح (S=1) يعني أن التكاليف المتوسطة مساوية للتكاليف الحدية، يعني هذا أن إنتاج خدمات البنية التحتية يكون في ظل الغلة الثابتة وهذا راجع إلى إختفاء الوفورات الداخلية والخارجية.

وفي الواقع فإن وجود ظاهرة تزايد غلة الحجم في صناعة ما (أي تناقص التكاليف) سوف يخلق البيئة الملائمة لخلق القوى الإحتكارية في مجال إنتاج وتوزيع منتجات هذه الصناعة، ووجود الإحتكار السابق يسمى بالإحتكار الطبيعي[1].

ج- ظاهرة الإحتكار الطبيعي: يعرف المحتكر على أنه المنتج الوحيد للسلعة أو الخدمة والتي لا يوجد لها بدائل، ويقترح الاقتصاديون لقياس قوة المحتكر المعادلة التالية[2]:

$$ð = \frac{Cmg - P}{P} \times 100$$

حيث أن:

ð: قوة المحتكر

P : السعر– التكلفة المتوسطة–

Cmg : التكلفة الحدية

أما الإحتكار الطبيعي فهو نوع من أنواع الإحتكار الذي أوجدته ظروف الصناعة ذات التشريعات الحكومية، إن ما يزيد من ظاهرة الاحتكار الطبيعي في مشروعات البنية التحتية هي التجديدات الفنية التي تتم في هذه المشروعات تتسم بإرتفاع الكثافة الرأسمالية وعدم القابلية للتجزئة[3].

لكن السؤال المطروح: هل يؤثر الإحتكار الطبيعي سلبا على رفاهية المجتمع؟

الواقع العملي فإن الإحتكار الطبيعي مثله مثل الإحتكار العادي له أعباء على الرفاهية وليس وسيلة لتحقيقها، ومن الحالات التي يصبح فيها الإحتكار الطبيعي عبئا على الرفاهية[4]:

[1] نفس المرجع، ص 75.

[2] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره ص58.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص76.

[4] نفس المرجع، ص77.

عندما يتم المغالاة في سعر الخدمة أو السلعة بما يزيد عن تكلفة إنتاجها المتوسطة بحيث لا يعكس السعر سوى المنفعة الخاصة مع إهمال المنفعة العامة، عندما يتم تقديم السلعة أو الخدمة عند مستوى منخفض من حيث الكم والنوع، بحيث لا يتاح للمستهلك إلى كميات قليلة عن إحتياجاته الحقيقية، وحتى إن تم توفير الكميات المناسبة إلا أن تكون بالجودة المنخفضة عندما يتم التمييز بين أفراد المجتمع في تقديم الخدمة أو السلعة، حيث أن البعض ذوي النفوذ يحصلون عليها بالسعر الحقيقي وبالجودة العالية عكس الذين ليس لهم نفوذ سياسي،في هذه الحالات فإن الإحتكار الطبيعي يتناقض مع الرفاهية الإقتصادية، لكن حكومات الدول تتدخل من أجل تقييد هذا الإحتكار وجعله غير مناقض للرفاهية الإقتصادية.

د- عدم قابلية مشروعات البنية التحتية للتجزئة: حسب علماء التنمية الإقتصادية وفق إستراتيجية الدفعة القوية وعلى رأسهم " روزنشتين" و" رودان" فإن مشروعات البنية التحتية تكون مشروعات غير قابلة للتجزئة وذلك راجع إلى ضخامة الحد الأدنى لحجم مشروعات وعن حاجتها لرؤوس أموال ضخمة[1]، وعليه فإن رواد هذا النهج التنموي يرون من الضرورة أن يكون هناك برنامجا إستثماريا ضخما يغطي جميع مجالات الإنتاج للإستفادة من الوفورات الخارجية للمشاريع التنموية من جهة، ومن جهة أخرى بما يؤثر على تقليل تكاليف إنجاز هذه المشاريع.

هـ- البنية التحتية أداة للتغيير الهيكلي: وهنا يتعلق الأمر بدور البنية التحتية في عمليات الإنتاج، فهي تقدم خدمات في شكل سلع وسيطة تقوم عليها مختلف الصناعات الأخرى، فمثلا توفر شبكة جيدة من الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات من شأنه تسهيل عمليات نقل المواد الأولية بين مراكز الإنتاج، ونقل السلع النهائية بين مراكز الإنتاج ومراكز الإستهلاك، فالبنية التحتية لقطاع النقل في هذه الحالة ساهمت بتدنية التكاليف وبالتالي الزيادة في الأرباح وهذا ما سوف يزيد من تنافسية السلع والخدمات، وتصبح قادرة على المنافسة في إقتصاديات يحكمها جهاز الأثمان .

و- قدرة الإقتصاديات على توفير التمويل اللازم للإنجاز: تتميز مشروعات البنية التحتية بالضخامة وحجم كبير من الإستثمارات لإنجازها، فيرى "روزنشتين" و"رودان" أن أهم المشاكل التي تواجه المشاريع التنموية الكبيرة مثل مشروعات البنية التحتية هي توفر التمويل بالقدر الكافي واللازم، وعلى ذلك يجب أن تكون أكثر كفاءة وإنتاجية، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة في الإقتصاديات النامية في إنجاز هذه المشاريع ويرجع

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق-النظريات-الإستراتيجيات-التمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص167.

السبب في ذلك إلى عدم توافر التمويل الكافي بسبب عدم قدرة هذه الإقتصاديات على تعبئة المدخرات الكافية، وهذا ما يشير إليه " نيركس" بالحلقة المفرغة التي يصعب على الدول النامية الخروج منها[1].

ز- البنية التحتية ذات نفع عام: بمعنى أن لا تخضع لمبدأ الإستبعاد، أي ذات نفع جماعي ولا يمكن إستبعاد أحد من الإستفادة منها ولهذا يخفق السوق في توفيرها ويتوجب على الدولة أن تتدخل في تأسيسها وتوفير الخدمات.

ح- طول مدتي الإنشاء والاستغلال: مشروعات البنية تتميز على أن مشاريع كبيرة وضخمة، فهي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لإنشائها ومن جهة أخرى تستغرق فترة زمنية طويلة لإنجازها، كما أن هذه المشروعات تتسم بطول فترة الإستغلال أي فترة التشغيل والإنتاج، ولهذا السبب فإن معدل الربحية في هذه المشروعات يكون منخفضا ومدة استرداد رأس المال تكون طويلة[2]، وهذا ما لا يشجع القطاع الخاص الإستثمار في مثل هذه المشاريع، وهذا ما يستدعي تدخل الحكومات في الإستثمار فيها وتوفير خدمات.

المطلب الثاني: مفهوم البنية التحتية لدى علماء المالية العامة

السلع والخدمات العامة هي مرادف مشروعات البنية التحتية لدى علماء المالية العامة، ولقد لقيت المشروعات والسلع والخدمات العامة أو الإجتماعية إهتماما كبيرا في علم المالية العامة، فقد إهتم علم المالية العامة بإدراك الحاجات العامة والتي ينبغي إشباعها وقد أصبحت تمثل المحور الأساسي للأنشطة المالية والإقتصادية للدولة.

1-1 مفهوم المشروعات العامة: تعددت تعاريف المشروع العام، و قد تبلورت في ثلاث اتجاهات والتي يمكن إبرازها كما يلي:

أ- وفقا لطبيعة الملكية: " المشروع العام هو مجموع المنشآت التي تمتلكها الدولة وتديرها بطريقة مباشرة لإنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات خاصة للأفراد [3]" .

ب- وفقا لطريقة الإدارة: " المشروع العام هو المشروع الذي تمتلكه وتديره الحكومة أو إحدى الهيئات العامة سواء إنفردت بذلك أو شاركها فيه الغير" .

[1] - نفس المرجع، ص 110.

[2] محمد بن جواد الخرس، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية **BOT**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 38-39.

[3] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص25.

ج- وفقا لطريقة الرقابة: " المشروع العام هو وحدة إقتصادية تمتلكها الدولة إما كليا أو جزئيا، مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة، تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، وتعمل في نطاق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تسعا الدولة إلى تحقيقها"[1].

من التعاريف السابقة للمشروع العام يتضح أنه:

- ملكية المشروع العام للدولة سواء بصفة كلية أو جزئية، وذلك من أجل التأثير في إدارة المشروع بما يسمح بتوجيه السياسات الإقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة .

- المشروع العام يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي عن باقي الوحدات الإدارية للدولة، ويتم إدارته وفق إعتبارات قتصادية من أهمها تحقيق الربح مما يعني أن هذه الأنشطة قد تكون تجارية أو صناعية أو زراعية أو .... الخ .

- المشروع العام عبارة عن وحدة اقتصادية إنتاجية ينشأ لتوفير مجموعة من السلع أو الخدمات، مثل خدمات النقل بأنواعه وغيرها.

1-2 الحاجة لظهور المشروعات العامة: تمثل المشروعات العامة أحد الصور الحديثة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وقد يحجم القطاع الخاص عن الإستثمار في مثل هذه المشروعات للأسباب التالية[2]:

أ-ضخامة الإستثمارات: فالإستثمار في مجال المشروعات العامة يتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة للتنفيذ مما يضع الدولة أو أحد الهيئات التابعة لها أمام تحديات توفير التمويل اللازم من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على التوازنات العامة .

ب-الدور الرقابي للدولة: ويتمثل الدور الرقابي للدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المشروعات مما يحد من العوائد التي يطمح إليها القطاع الخاص، ومن ناحية الدولة يجب أن توفر المنتجات العامة بأسعار مقبولة تضمن استفادة جميع أفراد المجتمع منها، ويأخذ الدور الرقابي للدولة على المشروعات العامة الأشكال التالية[3]:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] محمد سعيد عبد الفتاح ومحمد فريد الصحن، الإدارة العامة – المبادئ والتطبيق -، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر ، 2003، ص99-100 .

[3] المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1) رقابة تعاقدية كالتراخيص، وحقوق الامتياز وغيرها .

2) التحديد المباشر لكمية وسعر السلعة أو الخدمة المقدمة أو عن طريق تحديد حد أقصى للسعر لا يتعداه

3) تكوين لجان شبه قضائية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية للإشراف على تشغيل المشروعات العامة التي تعمل في مجال المياه والكهرباء وغيرها.

لهذه الأسباب يُحتم على الدولة التدخل في النشاط الإقتصادي من أجل القيام بهذه المشاريع. لكن السؤال المطروح في هذا الصدد: ما هي مبررات وجود المشروعات العامة؟

إن الإجابة على هذا السؤال يقتضي منا تحديد مجموعة من الإعتبارات والتي تقوم عليها المشروعات العامة وهي كالتالي[1]:

أ-الإعتبارات التمويلية: ويتعلق الأمر بأحد مصادر تمويل النفقات العامة للدول، حيث أن بعض الدول تعمل على إحتكار، إنتاج وتوفير بعض السلع والخدمات العامة وأحسن مثال على ذلك قيام كثير من الدول بإنشاء وإدارة الموانئ والمطارات والتي تحقق عوائد مالية مهمة من خلال عمليات تأجير مكاتبها .

ب-الإعتبارات الإستراتيجية: هناك العديد من الإعتبارات الإستراتيجية التي تبرر تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ويتعلق الأمر بسيطرة الدولة على بعض الصناعات الهامة مثل صناعة الأسلحة والذخائر، فالمصلحة العامة هنا تقتضي بعدم قيام القطاع الخاص بمثل هذه الصناعات وذلك للحفاظ على الأمن الوطني، كما يمكن أن يتعلق الأمر بالتاريخ القديم كما في بعض الدول كالصين والتي قامت بتملك وسائل النقل من عربات وسفن وقامت بتنظيم الطرق للصالح العام، ولعل هذه الإعتبار ات تكون من الأسباب التي تُحتم على الدولة تقديم وتوفير الخدمات العامة لكي لا يتمكن القطاع الخاص من إستغلال أفراد المجتمع.

ج-الإعتبارات الإجتماعية: ويتعلق الأمر في هذه الإعتبارات بذوي الدخول المحدودة والضعيفة، فهذه الفئات تكون غير قادرة من الإستفادة من بعض السلع والخدمات فتقوم الدولة بتوفيرها لهم مجانا أو بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج ويتعلق الأمر بخدمات التعليم المجاني والصحة كما هو الحال في الجزائر، القطاع الخاص في هذه الحالة لا يستثمر في مثل هذه المجالات وتكون الرقابة من طرف الدولة، وبالتالي سوف يحقق خسارة أكيدة .

[1] نفس المرجع، ص 35- 36.

د–الإعتبارات الإقتصادية: تحاول الدول بتحقيق الكفاءة الإقتصادية ورفعها من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الإقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على الإستقرار الإقتصادي من خلال محاولة الحد من الفجوات التضخمية والإنكماشية.

1–3 مفهوم المنتجات العامة – السلع والخدمات –: تعددت تعاريف السلع والخدمات العامة وذلك وفقا لمعايير مختلفة، سوف نحاول التطرق إلى بعض ذلك من خلال التركيز على التعريفات المرتبطة بتقديم خدمات أكثر من التي تنتج سلعا ويكون هدفها تحقيق الربح، وذلك على النحو التالي:

حسب ساملسون: " هي تلك الخدمات التي تتسم بوجود الآثار الجانبية في الإستهلاك أو ظاهرة تزايد غلة الحجم في الإنتاج أو تتسم بوجود الظاهرتين معا[1]" .

كما يعرفها أيضا: " هي تلك الخدمات التي يمكن تقسيم منافعها بين أفراد الجتمع سواء رغب الأفراد في شرائها أم لم يرغبوا ويمكن تزويد الجميع بنفس البساطة التي تزود فردا واحدا "[2] .

ويرى**Roland Mckeen**: "هي خدمات يمكن إستهلاكها من قبل أكثر من شخص واحد في الوقت نفسه ومن دون أي تكلفة إضافية[3]".

ويرى **Zeitoml and Bitner**: " هي كل الأنشطة الإقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية وهي بشكل عام تستهلك عند إنتاجها وتقدم قيمة مضافة مثل الصحة وغيرها وهي بشكل أساسي غير ملموسة لمشتريها الأول [4]" .

ويعرفها القانون الإداري الفرنسي: "هي تلك التي تعد تقليديا خدمة فنية تزود بواسطة منظمة عامة كإستجابة لحاجة عامة، ويتطلب توفيرها أن يحترم القائمون على إدارة مبادئ المساواة والإستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام"[5].

يتم إنتاج السلع والخدمات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وهذه الأخيرة بدورها تخضع لمعيار نظام السوق الحر في إشباعها كليا أو جزئيا، وهي تقسم إلى مجموعتين:

[1] المرسي السيد حجازي، محاضرات في إقتصاديات الخدمات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر – ، 1986، ص31.

[2] ساملسون وآخرون، الإقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص381.

[3] محمد صلاح، مرجع سبق الذكر، ص15.

[4] هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان –الأردن–، 2002، ص 18.

[5] المرسي السيد حجازي، إقتصاديات المشروعات العامة – النظرية والتطبيق –، مرجع سبق ذكره، ص30.

أ- المجموعة الأولى: ومن أهم مميزات أن نظام السوق يستطيع إشباعها من دون الحاجة للتدخل الحكومي، وتعرف هذه المجموعة بالسلع الخاصة[1]، وبما أن هذه السلع تخضع لنظام السوق فإن نصيب الفرد منها يتحدد وفقا لسعرها وذلك بتضارب قوى الطلب والعرض، ويستثنى من حالة عدم تدخل الدولة في تقديم هذه المنتجات حالة الدعم المقدم في بعض السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع مثل ما هو معروف في الجزائر بالدعم المقدم على الحليب والخدمات الصحية والتعليم وغيرها .

ب- المجموعة الثانية: وهي مجموعة السلع و الخدمات التي يفشل نظام السوق في تقديمها كليا أو جزئيا، ولقد تم الإتفاق بين علماء المالية العامة على تسميتها بالمنتجات العامة[2]، تهدف هذه المنتجات إلى إشباع حاجات معينة لأفراد المجتمع تسمى بالحاجات العامة.

وإستنادا لمنطق السوق على إنتاج وإشباع المنتجات العامة الإجتماعية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المنتجات العامة الإجتماعية: أو المنتجات العامة الصافية كما تم الاتفاق على تسميتها في الفكر المالي،وتتميز هذه الأخيرة عن بقية السلع العامة بخاصية أساسية وهي عدم القدرة على الاستبعاد[3]، المنتجات الإجتماعية التي تتصف بهذه الخاصية تؤدي إلى فشل نظام السوق في توفيرها، وهذا ما يجعل حتمية تدخل الدولة في توفيرها لأفراد المجتمع.

المنتجات شبه العامة: أو المنتجات الجديرة بالإشباع، وتعرف هذه الأخيرة على أنها المنتجات التي يرغب المجتمع في تشجيع استهلاكها[4]، فعلى عكس المنتجات العامة الصافية فإنها تتصف بوجود الآثار الخارجية وتخضع لمبدأ الإستبعاد، وبالتالي فإن نظام السوق يستطيع توفيرها ولكن بكميات أكبر أو أقل من الإحتياجات الحقيقية التي تتماشى مع إعتبارات الكفاءة في استخدام الموارد[5].

1-4 خصائص البنية التحتية لدى علماء المالية العامة: تتصف المنتجات العامة عن المنتجات الخاصة بالعديد من الخصائص، وقد إتفق رجال المالية العامة في الفكر المالي على أن المنتجات العامة تتسم بالخصائص التالية:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، الإقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص33.

[4] ريتشارد موسوجريف وبيجى موسوجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة: محمد حمدى السباخي، كامل سلمان العانى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص95.

[5] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص40.

أ- وجود الآثار الخارجية في جانبي الإنتاج والإستهلاك: نقول أن هناك أثرا خارجيا عندما يدخل متغير يسيطر عليه عنصر إقتصادي معين في دالة منفعة عنصر إقتصادي آخر[1]، فمثلا نفترض أن دالة المنفعة لشخص A ممثلة بالعلاقة التالية:

$$U = f(x_1, x_2, x_3, \dots, x_n, Z)$$

تعتمد هذه الدالة على الأنشطة (x1, x2,x3,….,xn, Z)، والتي تكون تحت سيطرت الشخص A، ولكنها تعتمد على النشاط Z والذي يعتمد بدوره على الشخص B، ونفس الأمر ينطبق في حالة الإنتاج.

تتسم المنتجات العامة بنوعيها – المنتجات العامة الإجتماعية والمنتجات العامة الجديرة بالإشباع- سواء في جانب الإنتاج أو جانب الإستهلاك، ويمكن أن نعرف الآثار الخارجية: "بأنها عبارة عن آثار اقتصادية تحصل عليها إحدى الوحدات الإقتصادية نتيجة قيام وحدات إقتصادية أخرى بعملية إنتاج لا يسجلها نظام السوق وينتج عن ذلك إختلاف كل من المنفعة والتكاليف الخاصة عن المنفعة والتكاليف العامة"[2]، ونشير في هذا الصدد أن الآثار الخارجية قد تكون موجبة أو سالبة، فالآثار الجانبية السالبة تكون في صورة تكاليف إضافية أو أضرار يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة التي يتحملها منتج الخدمة أو السلعة[3]، ومن أمثلة ذلك التلوث البيئي الناتج عن الصناعات البترولية، الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل وحوادث المرور، أما الآثار الجانبية الموجبة تكون في صورة منافع تعود على أفراد المجتمع دون دفع مقابل مباشر لذلك[4]، ومن أمثلة ذلك إرتفاع قيمة الأراضي التي تكون بمحاذاة الطريق الكبيرة المعبدة حديثا وكذا التي تكون بجوار المدارس والمستشفيات، فهذه الأخيرة ترتفع قيمتها بمجرد بناء مدارس أو مستشفيات أو ...إلخ.

وبصورة عامة فأن وجود المنافع والتكاليف الإضافية (الخارجية) يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد Optimal Allocation والذي يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية الاجتماعية Marginal Social Benefns (MSB) مع التكاليف الحدية الاجتماعية Marginal Social Costs (MSC) أي أن شرط الكفاءة هنا يتحقق عندما:

$$MSB = MSC.....(1)$$

[1] دي بليو بيرس وس إيه ناش، التقويم الإجتماعي للمشروعات –مرجع في تحليل الجدوى-، تعريب: محمد حمدي السباخي، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994، ص204.

[2] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، دون بلد نشر، 1977، ص11.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، الإقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص43

[4] نفس المرجع، ص 43

إذ أن:

$$MSB = MEB + MPB.....(3)$$

$$MSC = MEC + MPC.....(2)$$

حيث أن:

MEC : تشير إلى التكلفة التي يتحملها الآخرون نتيجة لإنتاج الوحدة الأخيرة أو استهلاكها

MPC : تمثل الكلفة التي يتحملها المنتج المباشر في سبيل إنتاج آخر وحدة من الإنتاج (سلعة أو خدمة)

MPB : تمثل المنفعة الحدية الخاصة وهي المنفعة التي يحصل عليها المستهلك في الوحدة الأخيرة.

MEB : تمثل المنفعة الحدية الخارجية والتي تعود على الأفراد الآخرين من استهلاك أو إنتاج الوحدة الأخيرة.

ب– عدم القدرة على الإستبعاد –الراكب بالمجان–: القدرة على الإستبعاد هي خاصية تتصف بها السلع الخاصة، بمعنى أنه في حالة السلع الخاصة فإن المنتج سوف يوفر كمية من منتج ما نتيجة قوى السوق، وبالتالي من يستفيد منها سوف يدفع مقابل لذلك، أي أن استهلاك الفرد الواحد سوف يؤثر على إستهلاك الجماعة أو طلبهم هذا من جهة، ومن جهة أخر ى إستفادة الفرد الواحد تمكن من إستبعاد إستفادة فرد آخر والذي لم يدفع مقابل لتلك المنتجات الخاصة، غير أن بعض المنتجات العامة وخاصة الإجتماعية فهي تتصنف بخاصية عدم القدرة على إستبعاد أحد الأفراد على إستهلاكها بمعنى أنه إذا تم إنتاج المنتجات العامة التي تتصف بهذه الخاصية وتقديمها لأحد الأفراد المجتمع فسوف يستفيد منها الآخرون دون القدرة على إستبعادهم من الإنتفاع بها ومن ثم يفشل نظام السوق كلية في تخصيص الموارد لإشباع هذه المنتجات[1]،وتم من خلال هاته الخصائص التوصل للإستنتاجات التالية:

– عدم إمكانية تقاضي سعر على المنتجات العامة الصافية يحتم تدخل الدولة لإشباع هذه المنتجات وتحقيق الكفاءة في استخدامها أمرا ضروريا وحتميا [2].

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، الإقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص64.

– خاصية عدم القدرة على الاستبعاد تجعل المنفعة التي يستمدها كل فرد لا يمكن تجزئتها، وفي حدود معينة فإن زيادة المنافع التي يحصل عليها أحد الأفراد لا تؤثر على المنافع التي يتمتع بها الآخرون، ومنه فإن التقييم الحدي للوحدة الإضافية المستهلكة يساوي مجموع التقييمات الحدية للأفراد[1].

– يتطلب التوفير الكفء للمنتجات العامة فرض سعر على مستهلكها والذي يساوي المنفعة الحدية التي يستمدها المستهلك من المنتج العام، فمن الناحية النظرية تختلف الأسعار التي تفرض على كل مستهلك للمنتجات العامة لكن لا توجد في الواقع العملي آلية للتسعير بحث يفرض على كل مستهلك سعره الخاص به[2].

– تتحدد أولويات الإنفاق العام على المنتجات العامة من خلال الآليات السياسية–التصويت في المجلس الشعبي أو حسب المسارات السياسية في كل بلد– كبديل عن آليات نظام السوق، ونظرا لما تتمتع به هذه المنتجات فإن أفضل أسلوب لتمويل إنتاجها يعتبر حصيلة الموارد السيادية للدولة كالضرائب [3].

– لا توجد نفقات فيما يتعلق بالمنتجات العامة الصافية فيما يتعلق بتوفيرها لمستهلك إضافي، فالتكلفة الحدية لإضافة مستهلك إضافي منعدمة[4].

ج– عدم التنافس في الإستهلاك –الإستهلاك المشترك أو العرض المرتبط–: تعد المنتجات العامة –السلع والخدمات الإجتماعية– هي منتجات لا يكون إستهلاكها تنافسيا، بمعنى أن إستهلاك فرد من المجتمع لذلك المنتج والإستفادة من منافعه لا ينقص من إستهلاك الأفراد الآخرين والإنقاص من المنافع التي يحصلون عليها من ذلك المنتج[5]، وعليه فإن المنافع المستمدة من هذه السلع تكون غير قابلة للتجزئة وتكون مشتركة لجميع أفراد المجتمع.

لكن هل المنتجات العامة التي تتصف بخاصية عدم التنافس في الإستهلاك منتجات عامة صافية أم منتجات شبه عامة، نفترض أن هناك منتج عام ويتصف بخاصية عدم التنافس في الإستهلاك، وفي ظل فرضية وجود خاصية الإستبعاد في المنتجات العامة يؤدي إلى التقليل من رفاهية المجتمع والإبتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية نظرا لإنعدام التكلفة الحدية في الأجل القصير، وعليه فإن المنتجات العامة الصافية مثل

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] دي بليو بيرس وس إيه ناش، مرجع سبق ذكره، ص 222–223.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، الإقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص64.

[4] دي بليو بيرس وس إيه ناش، مرجع سبق ذكره، ص223.

[5] ريتشارد موسوجريف وبيجى موسوجريف، مرجع سبق ذكره، ص55.

خدمات الدفاع والأمن وغيرها، والمنتجات شبه العامة مثل بعض الخدمات كالبث التليفزيوني والإذاعي وغيرها، وهذا يعني أن خاصية الإستهلاك غير التنافسي لا تضع حدا بين المجموعتين من المنتجات العامة الصافية وشبه العامة.

حتى الآن قد بينا سببين من أسباب فشل نظام السوق في توفير المنتجات العامة وهي خاصية عدم الإستبعاد وخاصية الإستهلاك غير التنافسي، فهذا يعني أنها ليس بالضرورة أن يتصاحبا كما يمكن لهما أن يتصاحبا، فمثلا يمكن أن تقوم الدولة بوضع خط دفاع على حدودها مما يعني أن توفر لأفراده الأمن، سوف يستفيد كل الأفراد من منافع الأمن فهنا لا يمكن أن نستبعد أحدا من أفراد المجتمع كما أن إستفادة أحدهم من الخدمة لا ينقص من إستفادة الآخرين، فهنا لا يمكن أن نستبعد إلا الإستهلاك التنافسي، وهذا ما يبرز الفشل المشترك لنظام السوق نتيجة التداخل بين الخاصيتين.

مما سبق يمكن أن نلخص الحالات المحتملة لخاصيتي الإستهلاك غير التنافسي وعدم الإستبعاد كما يلي:

جدول رقم (1-1): تمييز المنتجات العامة عن المنتجات الخاصة.

الإستهلاك	الإستبعاد	
	ممكن	غير ممكن
تنافسي	1	2
غير تنافسي	3	4

المصدر: ريتشارد موسوجريف، بيجى موسوجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة: محمد حمدى السباخي، كامل سلمان العانى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،ص57.

من الجدول أعلاه يمكن أن نميز أربع حالات وهي:

الحالة الأولى: الإستبعاد ممكن والإستهلاك تنافسي وهي تظهر بجلاء صفات المنتجات الخاصة، يكون توفير المنتج بواسطة السوق ممكنا وكفئا بينما يفشل السوق في جميع الحالات الأخرى.

الحالة الثانية: الإستبعاد غير ممكن والإستهلاك تنافسي، نسجل فشل السوق في توفير هذه المنتجات وذلك بسبب عدم القابلية للإستبعاد أو التكاليف المرتفعة للإستبعاد.

الحالة الثالثة: الإستبعاد ممكن والإستهلاك غير تنافسي، ونسجل كذلك فشل السوق نتيجة الإستهلاك غير التنافسي.

الحالة الرابعة: الإستبعاد غير ممكن والإستهلاك غير تنافسي، ونسجل كذلك فشل السوق نتيجة اجتماع السببين معا، ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن مصطلح المنتجات الإجتماعية –سلع وخدمات– هو الحالتين الثالثة والرابعة أين يكون الإستهلاك تنافسي وهذا ما يحتم على الحكومة توفيرها، وذلك يؤدي إلى تغيير شروط الاستعمال الكفء للموارد.

ويمكن ربط فكرة الأثر الخارجي بالمنتجات العامة وذلك بإدخال المصطلحات التي قدمها بومول وأونسي والتي تميز بين[1]:

الأثر الخارجي القابل للنضوب: وهو الأثر الذي له خاصية المنتجات الخاصة بحيث إذا إستهلكه الشخص A أو عانى منه، فلا يمكن أن يستهلكه الشخص B أو يعاني منه .

الأثر الخارجي غير القابل للنضوب: وهو الأثر الذي إذا خبره الشخص A يمكن أن يخبره الشخص B والشخص C ...إلخ.

المطلب الثالث: مفهوم وخصائص البنية التحتية لدى علماء القانون

ظهور المرافق العامة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم تكن على درجة من الإهتمام والغموض الذي نراه في وقتنا هذا، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين أولهما عدم وضوح وظائف الدولة بشكل دقيق، وثانيهما هو إرتباط المرافق العامة بسيادة الدولة، ولقد أدى تطور وظائف الدولة إلى طرح إشكاليات حول هذه المرافق، من خلال دراستنا هذه سوف نحاول التطرق بشيء من التفصيل إلى التعريف بالمرافق العامة وعرض أهم خصائصها في علم القانون.

1-1 تعريف المرفق العام: حسب القانون الإداري فإن للمرافق العامة مدلولين، المدلول الشكلي والمدلول الموضوعي، وعليه:

أ-المدلول الشكلي: والذي يقصد به المنظمة أو الهيئة التي تمارس نشاطا عاما وتكون تابعة للدولة[1]، فيرى هذا الأخير على أن المرافق العامة هي:

[1] دي بليو بيرس وس إيه ناش، مرجع سبق ذكره، ص208.

حسب هوريو " هي منظمة عامة تملك من السلطات والإختصاصات ما يكفل القيام بخدمة معينة تسديها للجمهور على نحو منتظم"[1] .

" الهيئات والمشروعات التي تعمل بإطراد وانتظام تحت إدارة الدولة-أو أحد الأشخاص الإدارية الأخرى- المباشرة أو تحت إدارتها العليا لسد حاجات الجمهور والقيام بأداء الخدمات العامة"[2].

ب-المدلول الموضوعي: ويقصد به النشاط الذي يشبع حاجات عامة ويؤدي إلى تحقيق منافع عامة[3]، فيرى أصحاب هذا المدلول على أن المرافق العامة هي:" كل مشروع يستهدف الوفاء بحاجات ذات نفع عام وتعجز المشروعات الفردية عن تحقيقه بشكل مرضي، فتتولاه الإدارة العامة وتديره بنفسها مباشرة، أو تعهد به إلى أفراد يديرونه تحت رقابتها"[4].

وحسب محمد المتولي " مشروع يستهدف النفع العام بانتظام وإضطراد ويخضع لإشراف الدولة"[5].

من التعاريف السابقة وما ورد في الأدبيات القانونية فإننا نستنتج أن:

- المرافق العامة يمكن إدارتها وتشغيلها عن طريق القطاع الخاص: حيث إن فكرة تحقيق المصلحة العامة ليست حكرا على الإدارة العامة حيث أنه يمكن للأفراد القيام بذلك[6]، ويكون ذلك في ظل ضوابط وقيود ولوائح محددة تحافظ على الهدف من قيام المرفق العام وإنشائه، إذا يمكن تحقيق أرباحا من تشغيل المرفق العام عن طريق القطاع الخاص دون أن يخل ذلك بالهدف الأساسي للمرفق العام[7] .

- المرفق العام ليس كيانا ماديا: مما يعني انه لا تتولد عنه حقوق وإلتزامات، فهو بذلك لا يتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

- طريقة التمويل والإدارة لا تغير من هدف المرفق العام: يعني أن طرق التمويل المتبعة في تأسيس وتشغيل المرافق العامة لا تؤثر على أهدافه العامة والمتمثلة في كونه نشاط يشبع الحاجات العامة.

---

[1] هاني الطهراوي، القانون الإداري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص261.

[2] أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية أو عقود **BOT**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص15.

[3] محمد بن جواد الخرس، مرجع سبق ذكره، ص52.

[4] أحمد سلامة بدر، مرجع سبق ذكره، ص15.

[5] محمد المتولي، الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص9.

[6] أسامة مدلول خريص أبو هليبة المطيري، خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل**BOT**، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت،2006، ص14.

[7] أحمد سلامة بدر، مرجع سبق ذكره، ص19.

1-2 خصائص المرافق العامة: مما سبق حول تعريف المرافق العامة وحسب أدبيات علم القانون، فإن المرافق العامة تتصف بخاصيتين هم:

1- المرافق العامة مشاريع تحت إشراف الدولة: يجب على أي مشروع أن يكون تحت إشراف الدولة حتى تكون مرافقا عاما، وعليه تكون الدولة مسؤولة عن إنشائه وتنظيمه وإلغائه [5].

2- إستهداف النفع العام بإنتظام وإضطراد: يعد تحقيق النفع العام لأفراد المجتمع هو الهدف الأساسي للمرفق العام، فيمكن أن تكون خدماته مجانية أو بالمقابل سواء مقابل رمزي أو على أساس التكلفة، فإذا تم على أساس التكلفة فليس الهدف من هذا الأخير تحقيق ربح وإنما بما تقتضيه السياسة العامة للبلد وذلك من أجل تحقيق العدالة في توزيع الأعباء على الجماهير، ويكون ذلك من دون أن يخل بمفهوم المرفق العام[1].

المبحث الثاني:التمويل التقليدي للبنية التحتية

يقصد بالتمويل التقليدي للبنية التحتية التمويل العمومي الذي يجسد في الإنفاق العمومي والذي يعتمد إما على الإيرادات العامة أو الإقراض الحكومي وهذا لأن أصل تمويل البنية التحتية مسؤولية الدولة ومن هنا يمكن إختصار التمويل التقليدي في شقين التمويل العمومي الذاتي و الإقراض العمومي بنوعيه الداخلي و الخارجي.

المطلب الأول:التمويل العمومي الذاتي

يتجسد التمويل العمومي الذاتي في إيرادات العامة التي تعرف على أنها الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي [2].

وتتمثل الإيرادات العامة في ثلاث العناصر التالية الإيرادات الضريبية، الإيرادات الغير الضريبية، الإيرادات الإقتصادية

1-الإيرادات الضريبية:يعتبر هذا النوع من أهم المصادر الذاتية للتمويل العمومي ولاترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق والنسبي إذ ما قورن بغيره من مصادر الإيرادات الأخرى ، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتنقسم الإيرادات الضريبية إلى قسمين:

1-1 الضرائب المباشرة: وهي التي تفرض على الوعاء من حيث إكتسابه أو إمتلاكه والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف، ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة: ضرائب على الدخل

[1] نفس المرجع، ص18.

[2] بسيط نسرين، تمويل البنية التحتية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 03 ،2012 ،ص36.

وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند إكتسابها أي عند دخول الأموال في ذمة المكلف، وضرائب على رأس المال وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عندما يملكها المكلف أي بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة بها[1].

1-2 الضرائب الغير مباشرة: ترتبط هذه الضرائب بإستخدام الأموال أو إنفاقها و تعتبر الضرائب الغير مباشر من أقدم أشكال الضريبة المستخدمة في معظم دول العالم، وبالرغم من أن الأهمية النسبية لهذه الضرائب في الدول المتقدمة تناقصت بسبب إزدياد إيرادات الضرائب المباشرة إلا انها تعتبر من المصادر الرئيسية لإيرادات الدول النامية ويرجع السبب الرئيسي في إعتماد الدول النامية على هذا النوع من الإيرادات لسببين[2]:

أ-الإدارة: فالدول النامية تتميز بضعف الإدارة الضريبية كما أن الضرائب الغير مباشرة لاتحتاج إلى مسك دفاتر و تنظيم حسابات خاصة كما هو الحال في الضرائب المباشرة فهي أسهل في التطبيق.

ب-الإقتصاد: فالضرائب الغير مباشرة ترتبط بصورة أساسية بالإنفاق الإستهلاكي، بالتالي نجد أن الميل الحدي للإستهلاك في الدول النامية مرتفعا والميل الحدي للإدخار منخفض ومن هنا يلاحظ أن الدول النامية تفرض ضريبة على السلع الكمالية بمعدلات عالية وبالتالي ينخفض إستهلاكها لأن مثل هذه السلع تكون مستوردة من الخارج ويترتب على ذلك زيادة الإدخار وتوفير العملات الصعبة وتحريك عجلة الإقتصاد ومحاولة علاج الخلل في الميزان التجاري.

2- الإيرادات الغير الضريبية: تأتي هذه الإيرادات من ممارسة الدولة لوظيفتها وعموما تاخذ الإيرادات الادارية من قبل الحكومة مقابل خدمات عامة ينتفع لفرد منها بصورة نباشرة و تكون في حدود تكلفة الخدمة المقدمة او بما يساوي المنفعة التي يستفيد منها الفرد ومن اهم هذه الإيرادات:

1-2 الرسوم: مبلغ من النقود تحصله الدولة أو من يمثلها من الأفراد جبرا مقابل خدمة خاصة أو نفع خاص تقدمه لهم[3].

2-2 الرخص: وهي مبالغ نقدية تأخذها الدولة من الأفراد مقابل ما تسمح لهم بالإستفادة من القيام بنشاط معين فالترخيص يتضمن السماح بمزايا او الإستفادة من القيام بنشاط ما، يبعتبر من جانب معين خدمة لذلك المستفيد[4].

---

[1] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، درا المسيرة، عمان2006،ص63 .

[2] نفس المرجع ص67.

[3] غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق 1998، ص55.

[4] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام ،مرجع سبق ذكره، ص97.

2-3 الإتاوة: إقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات والمشروعات العامة [1].

فمثلا تزداد قيمة الأراضي و العقارات نتيجة قيام الدولة بمشروعات عامة مثل: فتح الشوارع، المتنزهات العامة، تمديد شبكة الماء، شبكة الكهرباء والهاتف...الخ ، واذا قامت الدولة بمشروع ري فإن القيمة الانتاجية الزراعية للأراضي المستفيدة ترتفع وكذلك قيمتها في السوق ترتفع يعني أن هناك منافع قد تحققت لمالكي تلك الأراضي والعقارات في صورة مكاسب رأسمالية غير مكتسبة بجهدهم و الدولة هنا تأحذ جزءا من المكاسب من أجل تغطية تكاليف تلك المشاريع العامة التي أسهمت في تحقيق تلك المكاسب أي أن الدولة تشارك أصحاب الأملاك المستفيدين من الأرباح لأن لها فضل رئيسي في وجود تلك الأرباح ، ولايزيد مقدار الأتاوة عن قيمة التحسينات التي قامت بها الدولة.

2-4-الغرامات: هي مبالغ نقدية تجنيها الدولة وهيئاتها العامة من الأفراد المخالفين للقوانين والتشريعات المسنة في ذلك البلد[2].

والهدف من تطبيق الغرامات يكون من أجل تطبيق سيادة القانون ومثال ذلك الغرامات التي تفرضها المحاكم لمخالفات المرور، لذلك فهي تعتبر إجبارية لا تعود بنفع مباشر على الدافع ويحدد القانون مبلغ الغرامات على المخالفين كما يعتمد مقدارها على مدى درجة المخالفة و الإعتداء دون النظر إلى مقدرة الممول (الفرد) الذي يرتكب المخالفة أي دون مراعاة مقدرته على الدفع ، ويلاحظ من طبيعة الغرامات والهدف الذي تسعى لتحقيقه أنه لايمكن أن تكون مصدرا مهما و مباشرا للإيرادات العامة حيث أن الغرامة تعتبر أداة تنظيمية من أجل تحقيق العدالة والأمن بين أفراد المجتمع وهي تعتبر أمرا إستثنائيا للإيرادات العامة.

3-**الإيرادات الإقتصادية:** يمكن إختصارها في مصطلح "الدومين" الذي نوضحه فيما يلي:

3-1 تعريف الدومين :"يقصد بمصطلح الدومين(**Domain**) جميع أملاك الدولة العقارية والمنقولة الصناعية أو التجارية التي تملكها الدولة والتي تدر إيرادا ماليا يمول الخزينة، ويمكن تقسيم الدومين حسب معيار النفع إلى "الدومين العام" و" الدومين الخاص "، ومصطلح الخاص هنا لا يعني إشارة إلى طبيعة الملكية ، فالدومين بكل أشكاله يتمتع بملكية الدولة والمجتمع.

[1] نفس المرجع ص98.

[2] منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن 2002،ص87.

3-2 أقسام الدومين: يقسم الدومين كما سبق الذكر إلى الدومين العام و الدومين الخاص

3-2-1 الدومين العام: "هو الأموال التي تمتلكها الدولة وتخضع لأحكام القانون العام وتؤدي النفع العام كالطرق والجسور ، الانهار ، قنوات المياه ، الحدائق العامة ، الموانئ ، والدولة لا تتقاضى ثمنا من الأفراد مقابل إستعمالهم لهذه الأموال ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الإنتفاع بهذه الأملاك ومثل ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق و المتاحف العامة و غالبا ما يكون السبب في إقتضاء هذه الرسوم هو الرغبة في تنظيم إستعمال الأفراد لهذه الأموال أو الرغبة في تغطية نفقات إنشائها، و مع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الإنتفاع بأموال الدومين العام [1]."

3-2-2 الدومين الخاص:"يشمل الدومين الخاص ممتلكات الدولة التي تسعى لتحقيق مردود مالي إقتصادي مثل حقول النفط والغاز ، مناجم الذهب ، المشاريع الصناعية أو الموانئ التجارية.... إلخ و هذا النوع هو الذي يعتمد عليه في تمويل الخزينة العامة [2]."

أي يمكن إعتبار دخل الدومين الخاص موردا مستمرا و متجددا للإيرادات العامة، وينقسم الدومين الخاص بدوره إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:

أ-الدومين الزراعي (الدومين العقاري): يتكون من الأراضي الزراعية والغابات ، وهو من أهم أنواع الدومين الخاص و يعرف كذلك بالدومين التقليدي ، و يأتي دخل هذا النوع من الدومين من ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون ،و تعتبر الدولة أكثر قدرة على إستغلال الغابات بدلا من الأفراد حيث أنه يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ومحصولها بعد مدة طويلة مما يصرف الأفراد عن القيام بها، وعادة تقوم الدولة بإستصلاح الأراضي البور، و الأراضي غير الصالحة للزراعة.

أما الدومين الإستخراجي المرتبط بالمناجم ،المحاجر و مصادر الثروة المعدنية فيذهب الفكر المالي إلى أن ملكيتها تكون بيد الدولة ، أما الإستغلال فالبعض يرى أن تقوم الدولة بإستغلالها مباشرة لما يمثله الدومين من دور حيوي في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والبعض الأخر يرى ترك أمر إستغلالها إلى الأفراد مع الإشراف على هذا الإستغلال بغية حماية الثروة الوطنية نظرا لعدم توفر الخبرة والدراية الفنية لبعض الدول، على أن

[1] نفس المرجع ص 102.

[2] نفس المرجع ص82.

تتقاضى من الأفراد أو الشركات نسبة معينة من الأرباح أو مبلغا يحدد سنويا يتم الإتفاق عليه، وقد تأخذصورة الإشراف شكل إشتراك الدولة مع الأفراد في إستغلال المناجم وغيرها [1].

الفكر الإقتصادي الإشتراكي يوسع نطاق الملكية العامة (ملكية الدولة) و الفكر الإقتصادي الرأسمالي على عكس من ذلك ،يعني أن الدومين يوسع نطاقه في الإشتراكية ويقلل في الرأسمالية أو الإقتصاد الخليط.

ب–الدومين الصناعي والتجاري: " يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من مشروعات صناعية و تجارية أي المشروعات العامة للدولة ذات الطابع التجاري أو الصناعي[2]."

ويتضح من خلال إستقراء التاريخ المالي أن هذا الدومين لا يمثل أهمية كبيرة في الماضي عند التقليديين، وأقتصر بتملك الدولة للمشروعات الصناعية و التجارية التي لا يقدر الأفراد على القيام بها، و ذلك نظرا لما تتطلبه من إستثمارات كبيرة ومن تراكم رأسمالي ضخم ، مثل النقل ، الغاز ،الكهرباء و المياه والواقع أن الدولة تلجأ لتملك هذا النوع من المشاريع لضمان إستمرار الخدمة العامة ولضمان توزيعها بأثمان مخفضة يعني أن الغرض تحقيق النفع العام و ليس تحقيق أكبر ربح ممكن.

أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و مع تطور دور الدولة من مرحلة إستهلاك الثورة إلى مرحلة الإنتاج، ظهور مرحلة التدخل إزداد الدومين الصناعي و التجاري وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن أخذت الكثير من دول أوروبا بسياسة التأمين.

ج–الدومين المالي: "يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم و السندات المملوكة لها و التي تحصل منها على أرباح تدخل ضمن إيرادات الدولة من أملاكها ، يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ظهورا و قد إزدادت أهميته في الوقت الحاضر و يمكن إرجاع ذلك التطور إلى رغبة الدولة في الإشراف على القطاع الخاص و في السيطرة على بعض المشروعات ذات النفع يتضمن توجيهها إلى تحقيق المصلحة العامة أو ما تسمح به بعض القوانين للممول بتسديد الضريبة على التركات من الأسهم و السندات المملوكة لهم[3]."

والجدير بالذكر أن دخل أملاك الدولة قد أصبح في العصور الحديثة في الدول الرأسمالية ضئيل الأهمية نسبيا، بعد أن كان في العصور الوسطى هو المورد الأساسي للإيرادات العامة، وإلى أن أصبحت الضرائب المورد الأساسي

[1] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، نفس المرجع ص102.

[2] نفس المرجع ص 103.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

كما أن تطور أهمية أملاك الدولة و دخلها يعكس في الحقيقة التطورات التي مرت بالنظام السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي [1].

المطلب الثاني:القروض العامة

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد المفاهيم الأساسية للقروض العامة وذكر أنواعها.

1-محاولة تحديد المفاهيم الأساسية:

1-1 القرض العام : تعد القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة في ظروف إستثنائية **و** محددة لتعويض القصور في مصادر الإيرادات الأخرى و خصوصا الضرائب[2].

ويعتبر القرض العام "مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات إقتصادية محلية أو أجنبية بصورة إختيارية ، و بموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض و سداد أصل القرض [3]."

1-2 الدين العام: مجموع ما تم إصداره من سندات دين على الحكومة خلال الزمن مطروحا منه ما تم سداده و يعتبر القرض العام من الإيرادات المؤقتة و غير النهائية ، و الدولة تلتزم بسداد أصل القرض و فوائده بعد أخذ إذن السلطة التشريعية.

2-أنواع القروض العامة: تنقسم هذه القروض إلى داخلية و خارجية

2-1 القروض العامة الداخلية: هي بدورها تشمل قرض حقيقي و قرض ظاهري:

أ-القرض الحقيقي: هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها مناسبة، كما تحاول إغراء المقرضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض لهم وبذلك يسلم الأفراد جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الحكومة مقابل عائد لهم في فترات مستقبلية ويكون هذا الأخير على شكل فوائد تلتزم الدولة بدفعها [4].

[1] نفس المرجع، ص104.

[2] منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمن الهيتي، نفس المرجع ص122.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص106.

[4] نفس المرجع ص107.

ب–القرض الظاهري: يكمن القرض الظاهري في إقتراض الدولة من البنك المركزي ، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة، وهذا يكون على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض، ومقابل ذلك تمنح الحكومة البنك المركزي حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند إلى تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة.

2–2 القروض العامة الخارجية: القروض العامة الخارجية و هي تشمل القروض العامة التي تتحصل عليها الحكومة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج وكذا من قبل الهيئات الدولية مثل البنك العالمي، وعادة ما تلجأ الدولة لهذا النوع من الإقتراض حين لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة لإقامتها بهدف تحقيق أهداف التنمية.

تساعد هذه القروض الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع و خدمات من الخارج ،يتم دفع القرض و فوائده (خدمة الدين العام) بالعملات الأجنبية وهذا ما قد تثير مشكلات بين الدائن والمدين حين تعجز الدولة عن سداد الدين و عدم الوفاء بإلتزاماتها وهنا قد يتم اللجوء إلى القانون الدولي لحلها ، و أحيانا تتدخل الدولة الدائنة في الشؤون الداخلية للدول المقترضة[1].

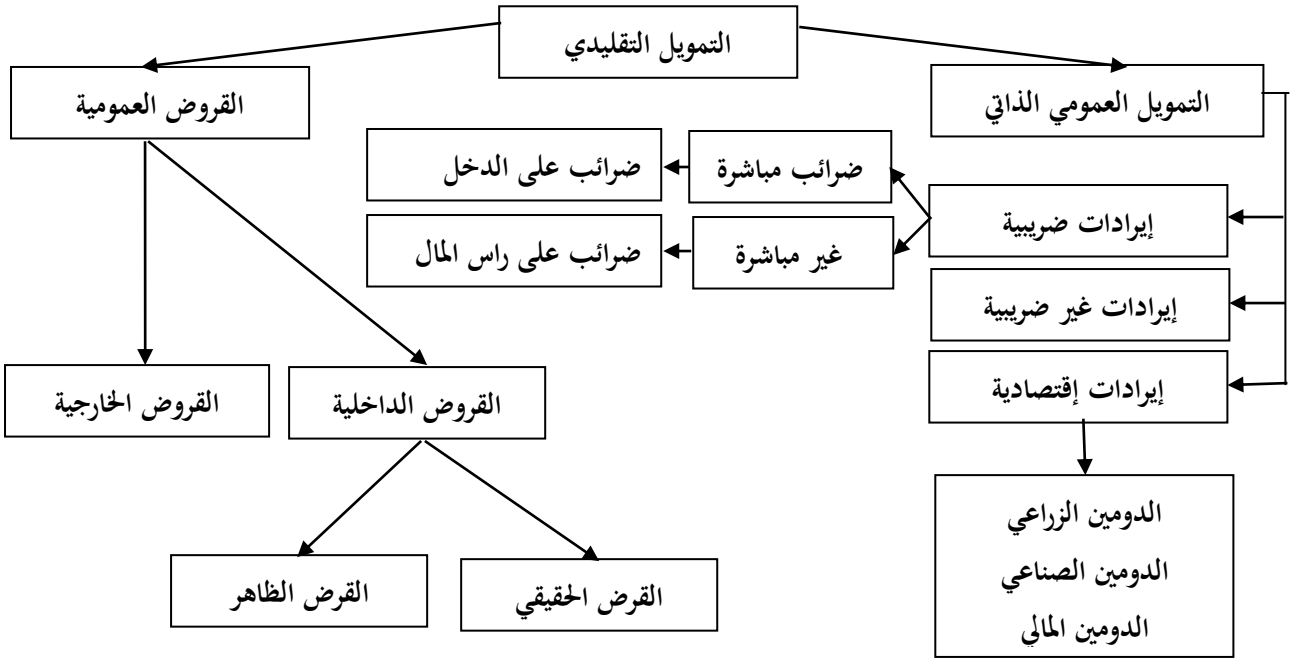
من أبرز الهيئات الممولة للمشاريع التنموية عامة والبنى التحتية خاصة البنك العالمي الذي يلعب دورا مهما، وذلك منذ تأسيسه في عام 1944، وكان الهدف من ذلك وضع الإقتصاد العالمي على الطريق السليم بعد الحرب العالمية الثانية، وعضوية البنك العالمي مفتوحة للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فالبنك الدولي مؤسسة إقراض غايته المساعدة في دمج البلدان في الإقتصاد العالمي الأوسع و تعزيز النمو الإقتصادي على المدى البعيد، مما يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية الذي يتم بتحويل موارد البلدان الغنية من إجل نمو البلدان الفقيرة.

ويعتبر البنك العالمي أحد أكبر مصادر التمويل في العالم، فهو يقدم التمويل الذي يدعم جهود حكومات البلدان النامية في بناء المدارس و المراكز الصحية و التزويد بالمياه و الكهرباء، ولقد بدأ البنك الدولي نشاطاته بالتركيز على مشاريع فردية، إلا أنه يقدم أيضا قروض للتحسينات العامة في السياسات الإقتصادية وتهدف قروض الإصلاح هذه إلى توجيه الموارد المحدودة إلى إستثمارات أكثر فعالية.

[1] طيبوني أمينة، تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، التخصص علوم إقتصادية، فرع المالية والنقود، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص12.

لذا يمكننا القول بأن البنك العالمي ليس بنكا بالمعنى العام وإنما هو أحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمكونة من 184 بلد عضو، كل واحد مسؤول بصورة مشتركة عن كيفية تمويل و كيفية صرف أموال البنك العالمي، وقد إلتزم البنك العالمي بجانب 189 بلدا وعددا كبيرا من منظمات الشراكة العالمية لم يسبق لها مثيل في مكافحة الفقر وتحديد الأهداف التنموية، في مجال الإلتحاق بالمدارس والمستشفيات والحصول على الماء ، بحيث يتم الوفاء بها بحلول 2015 وكان البنك قد اشترك سنة 2008 في أكثر من 1800 مشروع في كل قطاع و بلد نامي تقريبا[1].

شكل رقم (1-1): مخطط توضيحي لمصادر التمويل التقليدية للبنى التحتية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع

[1] أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2008، ص32.

المطلب الثالث: تقييم التمويل التقليدي للبنى التحتية

يمكن تقييم التمويل التقليدي من خلال تبيان مزايا وسلبيات كل من التمويل العمومي الذاتي و القروض العمومية حيث أن كفاية التمويل الذاتي تقلل من الأعباء المالية الإضافية التي كانت ستتحملها الدولة جراء الإقتراض أي الفوائد، لكنه قد يضيع في الوقت ذاته فرصة تمويل قطاعات أخرى يفترض أن تمول ذاتيا لا غير مثل الأمن.

ويمكن إختصار مزايا الإقتراض العمومي في أسباب اللجوء اليه بإعتباره منفذا في حالات معينة أهمها حالة الحروب و الأزمات الإقتصادية و الإجتماعية ، الرغبة في التأثير على البنية الإقتصادية وتسريع النمو الإقتصادي، إضافة إلى عدم كفاية واردات الدولة لمصاريفها [1].

ولا يخلو الدين العام من مساوئ فقد يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة توظفها في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام، كم أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الإقتصادي، وسوء توزيع الموارد ، و يقف عقبة في طريق التقدم الإقتصادي، حيث أنه بإرتفاع سعر الفائدة تقل الإستثمارات .

وغالبا ما تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لإزدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية و الذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين.

ليس هذا فقط بل قد يؤدي الإقتراض العام إلى التضخم بطريقتين ، تكمن الأولى في أنه يؤدي إلى تدهور الإنتاج القومي، و زيادة النفقات العامة غير المنتجة، وهذا ما يتسبب في إرتفاع مستوى الأسعار ،أما الثانية فتحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تسديد إلتزاماتها عن طريق الإصدار النقدي ، و الذي يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للنقود و بالتالي إلى إرتفاع مستوى الأسعار.

كما قد يؤدي الإقتراض العام إلى سوء توزيع الدخل القومي وذلك بطريقتين تتمثل أولاهما في كون التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي فيزداد الغني غنا و يقل عدد الأغنياء، ويزداد الفقير فقرا ويزداد عدد الفقراء، وثانيهما أن حملة السندات الحكومية من الطبقات الغنية وأن نفقات خدمة القرض

[1] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص109.

وسداده تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقيرة عبئها الأكبر فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل و الثروة بين أبناء المجتمع [1].

وبالتركيز على الإقتراض الخارجي فتكمن سلبياته في أن القروض العامة الخارجية عامة، والتي تمول البنى التحتية خاصة ،لا تخلو من عيوب جوهرية فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيرا ما تتضمن شروط قاسية مالية أو سياسية، وبالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لإشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأسمال الهيئة و مركز الدولة الإقتصادي ، والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها وقد تضطر هذه الدول في كثير من الأحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول أجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون، وإن هذه القروض فضلا عن كونها أصبحت غير متاحة إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليها في السبعينيات، غالبا ما تستخدم في تمويل الإستهلاك بينما يستخدم الإستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات تدر عائد[2].

المبحث الثالث: التمويل الحديث للبنى التحتية

نقصد بالتمويل الحديث الخروج من القالب التقليدي لتمويل البنى التحتية الذي كان يعتمد على التمويل العمومي والذي كانت تتحمل بمقتضاه الدولة مسؤولية تمويل ،بناء ،تشغيل وترميم مشاريع البنى التحتية من مستشفيات ومدارس، جسور، سجون، إنفاق، سكك حديدية، مصانع لتحلية المياه و غيرها....إلخ كما كانت الدولة تتحمل بمقتضى هذا التمويل جميع المخاطر لوحدها.

من هنا يمكننا إستنتاج أن مصطلح التمويل الحديث للبنى التحتية يتجسد في خصخصة البنى التحتية الذي يكون بتدخل القطاع الخاص سواء عن طريق مشاركة القطاع العام أو بتحمل هذه المسؤولية لوحده.

[1] نفس المرجع، ص110.

[2] طيبوني أمينة، مرجع سبق الذكر، ص 123.

المطلب الأول: خصخصة البنية التحتية

لقد كانت البنية التحتية من سكك حديد، أنفاق، طرق، وطاقة ومياه خلال القرن التاسع عشر مملوكة ومدارة وممولة من قبل القطاع الخاص، لكن مع مرور الزمن تم تنظيم وتأميم الشركات العاملة في هذا المجال وقد كانت الحروب وحالات الكساد الإقتصادي الدافع لكثير من عمليات التأميم والتشدد في التنظيم خلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، حيث قامت الكثير من الدول بالتدخل إما لتقديم الدعم المالي لتلك الشركات أو للعمل على تنظيم هذا القطاع لمنع حدوث إحتكارات لها، ولكن جاء هذا التدخل فقط ليستبدل مشكلة بأخرى، وقد تمثلت المشاكل الجديدة بسوء إدارة قطاع البنى التحتية وعدم كفاءة أدائه وقصور كبير في تطوره، فضلا عن متطلبات اللازمة لدى الكثير من الدول ولجوئها إلى الإقتراض الخارجي لتمويل تطوير هذا القطاع، وهذا ما أدى إلى فتح المجال إلى المزيد من المشاركة للقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية ولا يعني ذلك بالضرورة إلغاء دور القطاع العام الذي سيستمر في تمويل العديد من المشاريع التي تتسم بالمخاطر (كقطاع المواصلات) والتي لا تجذب إستثمارات القطاع الخاص، كما ينبغي أن يستمر دور القطاع العام في وضع سياسات وإستراتيجيات هذا النوع من المشاريع ، ولكن الفارق الأساسي يتمثل في استبدال دور الحكومة السابق كمنظم ذاتي ومقدم للخدمات بدور جديد عبارة عن منظم مستقل لعدد من الخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع الخاص، ويعتبر هذا الدور المنوط للقطاع العام في غاية الأهمية حيث لا تتسم جميع أنشطة قطاع البنية التحتية بالمنافسة، كما أن الإنتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة لمشاريع البنية التحتية لا يعتبر كافيا لتحقيق الهدف الإقتصادي للخصخصة حيث تبقى الحاجة ماسة إلى وجود سوق تنافسية لتلك الخدمات، ولكن قد يكون هنالك أسواق يمكن إدخال المنافسة إليها أو أسواق إحتكارية ولكن منظمة بما يكفل حماية المستهلك[1]، وعلى القطاع العام أخد خصائص البنية التحتية بعين الإعتبار عند تناول موضوع مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من المشاريع ، ومن أبرز تلك الخصائص هي صفة الإحتكار الطبيعي لها مما يوجب على الدولة حماية المستهلكين من أية تجاوزات محتملة من طرف المحتكر كما تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية إستراتيجية وعادة ما تكون أيضا خدمات البنية التحتية غير قابلة للتصدير وبالتالي فإن أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية، مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب نظرا لمخاطر سوق الصرف، مخاطر القابلية للتحويل إضافة لمخاطر الإستثمار، فضلا عن ذلك غالبا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وتتطلب بالتالي إستثمارات أولية ضخمة ، تكون إيراداتها ضئيلة في السنوات

[1] خضر حسان، "خصخصة البنية التحتية "، جسر التنمية، يونيو، العدد الثامن عشر، 2003، ص 3.

الأولى وتتميز بفترات إسترداد طويلة ، مما يصعب تمويل مشاريع البنية التحتية، كما قد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية، إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الإتصالات غير منسجمة وتتسبب في إزدواجية المعدات وتاليا زيادة في التكاليف، ويعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية بين الدول والقطاع الخاص مسألة مهمة للمستثمرين الذي يرغبون في تحقيق عائد كاف على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول[1].

وحتى يتضح مفهوم خصخصة البنى التحتية أكثر كان لابد من ذكر دوافع اللجوء إليها وتحديد متطلبتها وأطرافها، فلاشك في أن ظهور خصخصة البنى التحتية في سنوات التسعينيات في كل من أمريكا وكندا والتي كان من أبرزها إنشاء المؤسسة الكندية للرهن والعقار في كندا سنة 1999 راجع لدوافع متعددة، من أبرزها عجز الدولة على تغطية نفقاتها، الرغبة في تخفيض الأعباء المالية الناجمة عن القروض العامة بالإضافة إلى الكفاءة التي أتبثها الخواص في إنجاز المشاريع ، وحيث تتجه كل هذه الدوافع لتحديد أهداف معينة من أهمها نقل مسؤوليات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو تقاسمها بين القطاعين أي من خلال الشراكة العامة –الخاصة[2].

يرمز للشراكة العامة-الخاصة ب" partenariat public prive (ppp) " ، وهي تهدف بدورها لتحقيق الشراكة التمويلية، تقاسم المخاطر وتقاسم المسؤوليات المتمثلة فيما يلي :

- التخطيط P (planifier)
- التصميم C (concevoir)
- البناء B (batir)
- التمويل F (financier)
- التأجير L (louer)
- الاستغلال E (exploiter)
- الشراء A (acheter)
- التحويل T (transfert)

[1] خضر حسان، نفس المرجع، ص 11 ص12.

[2] بسيط نسرين، مرجع سبق ذكره، ص38.

فمثلا ترميز LE: يعني أن التأجير من مسؤولية الدولة والإستغلال من مسؤولية القطاع الخاص.

ولا يكفي تقاسم المسؤوليات بين القطاع العام و القطاع الخاص لفتح المجال لخصخصة البنى التحتية، بل ولابد من توفير متطلبات هذه الأخيرة التي تتجسد في تهيئة الجانب القانوني الذي يجب أن يمتاز بالمرونة، تحديد مشاريع ذات عائد معتبر سواء يحدد من طرف الدولة أو أن يحقق من المشروع ذاته (péage) حتى يكون المشروع قادر على جلب الخواص المحليين أو الأجانب إضافة إلى توفير سوق مالي مرن لتسهيل مرور الأموال من الشركاء إلى المشروع، وبهذا تشكل أسس الخصخصة [1].

كما تتطلب خصخصة البنى التحتية أطرافا متنوعة حتى تفي بأغراضها على أكمل وجه، من أهمها:

الدولة : تعتبر الطرف الأساسي بإعتبارها صاحبة الترخيص للعقد.

شركة المشروع: هي المؤسسة التي تجمع كل الخواص سواء كانوا محلين أو أجانب.

المقرضين : الممثلين بالمصارف والمؤسسات المالية المحلية والدولية التي تلعب دورا مهما في تمويل المشروع.

المستثمرين : وهم الذين يساهمون في رأسمال شركة المشروع ، وقد يكون مشغل المشروع واحدا منهم.

مقاول البناء : والذي قد يكون المشغل نفسه أو من الغير الذي تتعاقد معه شركة المشروع.

المشغل : وهو الذي تعهد إليه مهمة إستثمار المشروع، وهو قد يتمثل بشركة المشروع نفسها أو مستثمر مستقل أو المساهمين في شركة المشروع.

المطلب الثاني : أشكال خصخصة البنية التحتية

تعتبر مسألة إختيار طريقة الخصخصة عنصرا مهما في إنجاح برامج الخصخصة حيث أن بعض أهدافها المنشودة يمكن تحقيقها بأفضل صورة وذلك بإستخدام طريقة دون سواها، ويؤثر مستوى تطور أسواق المال في الدول في إختيارها لطريقة الخصخصة، إضافة إلى عدد من العناصر التي تساهم في إختيار الأسلوب المناسب لها وتتضمن بما فيها تحديد أهداف برنامج الخصخصة وحجم المؤسسة العامة المراد خصخصتها، مساهمة القطاع العام في الإقتصاد القومي، فضلا عن إهتمامات ومتطلبات وقدرات كافة الفاعلين ذوي العلاقة.

وتتميز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بإمكانية هذا القطاع في توفير مصادر جديدة للأموال، إنخفاض فترة تطوير المشاريع، إنخفاض تكاليف التطوير ، تحسين في كفاءة تشغيل المشاريع والإستجابة

[2]جابر حيدر وليد، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية 2003، ص 282-283.

لإحتياجات المستهلكين بالإضافة إلى التسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر إيرادات جديدة الدولة، وتشكل طريقة الخصخصة محددا رئيسيا للنجاح وهناك طرق عديدة لمشاركة القطاع الخاص، يقضي بعضها بتحويل ملكية الأصول وبعضها بإحتفاظ الدولة بالملكية، ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية بالضرورة إمتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع، فنطاق العلاقة بين القطاعين العام والخاص واسع بدرجة كافية لوضع هيكل عملي في كل قطاع وتتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بين تلك التي تنهي ملكية الدولة وتؤدي إلى تحويل الأصول إلى القطاع الخاص وتلك التي لا تنهي ملكية الدولة.

1-الطرق التي تنهي ملكية الدولة: هنالك عدد من الأشكال لإنهاء ملكية الدولة تتراوح بين البيع المباشر للمستثمرين و التصفية، أهمها[1] :

1-1 البيع المباشر للمستثمرين :تقوم الدولة ببيع كامل أو جزء من الشركة مباشرة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرق إستخداما في عمليات الخصخصة على المستوى بالمزاد العلني أو البيع لمستثمر إستراتيجي.

1-2 بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية : غالبا ما تقوم الدولة باللجوء إلى هذه الطريقة في خصخصة الشركات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة وذات حجم كبير، حيث يتم عرض أسهم الشركة للبيع بسعر ثابت، وتتميز هذه الطريقة بدرجة عالية من الشفافية، حيث يتم الترويج لعملية البيع كما يتم الكشف عن القوائم المالية للشركة وذلك تماشيا مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية.

1-3 البيع للعاملين والإدارة: يمكن أن تأخذ هذه الطريقة أشكالا مختلفة ولكن يصح إدراجها تحت عنوان واحد هو "خصخصة داخلية "، حيث ينتج عنها تملك إدارة الشركة والعاملين فيها كامل الشركة أو حصة فيها.

1-4 نظام القسائم (الكوبونات): تعتمد هذه الطريقة على توزيع كوبونات أو قسائم مجانا أو مقابل مبلغ معين للمواطنين الذين يمكنهم إستبدالها في الشركات التي يتم خصخصتها أو بيعها في السوق، وهي مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين.

1-5 التصفية: يمكن أن تلجأ الدولة إلى خيار تصفية شركة عامة وبيع أصولها بدلا عن بيعها كمشروع قابل للإستمرار وعادة ما يتم ذلك عندما يفوق مجموعة إيرادات المتوقعة من بيع مختلف الأصول الإيرادات المتوقعة من بيع الشركة كوحدة واحدة.

[1] خضر حسان، نفس المرجع، ص13.

2-الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة: يمكن أن تمثل الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة خطوة وسيطة بإتجاه عملية بيع الأصول وذلك بإظهار قابلية المؤسسات العامة للإستمرار على أسس تجارية، كما يمكن اعتبارها خطوات مهمة بحد ذاتها، وتتضمن تلك الخطوات[1]:

2-1 إصلاح شركات القطاع العام: وذلك إما بالقيام بإعادة الهيكلة أو الإعتماد على مبدأ الإدارة التجارية ثم التحويل إلى شركة مساهمة commercialization and corporatization

أ-إعادة الهيكلة : تهدف هذه العملية إلى إجراء تغييرات في شركات القطاع العام بما يسمح برفع كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين أي أنها ترمي إلى رفع قيمة هذه الشركات، وهنالك ثلاثة طرق لإعادة الهيكلة هي:

أولا: إعادة الهيكلة التنظيمية، أي إعادة تنظيم الشركة وتفكيكها إلى وحدات صغيرة وعادة ما يتم تحويلها إلى شركات مساهمة.

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية، وتعني في الأساس إعادة هيكلة الديون القائمة على الشركة.

ثالثا: إعادة هيكلة أنشطة الشركة، أي القيام بضخ إستثمارات جديدة في الشركة من شأنها تحسين الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة.

ب-الإدارة التجارية: وتكون الإدارة على أسس تجارية و التحويل إلى شركة مساهمة تهدف إلى إدخال و تطبيق مبادئ وأهداف تجارية في إدارة وأعمال الشركات العامة، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء إلغاء الدعم المقدم من الحكومة، وبذلك تصبح هذه الشركات عرضة أكثر من السابق لقوانين وشروط السوق بالإضافة إلى خضوعها لقيود مالية أكثر صعوبة، ما يسمح بتحويلها في مرحلة لاحقة إلى شركة مساهمة أي فصل ملكية الشركة وإدارتها وإعطاءها إستقلالية قانونية و إقتصادية على أن تتمثل الدولة في مجلس إدارة وتقوم بتعيين أعضائه.

2-2 خصخصة الإدارة: يتمثل الغرض الأساسي من خصخصة الإدارة في تعزيز كفاءة شركات القطاع العام وذلك بتحسين إدارتها من خلال إدخال مفاهيم وتقنيات إدارة القطاع الخاص، ويمكن خصخصة الإدارة من خلال عقد الإدارة، التأجير أو الإمتياز.

[1] خضر حسان، نفس المرجع، ص14-15.

أ–عقد الإدارة: هو عبارة عن إتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، ويؤدي هذا التعاقد إلى تحويل حقوق الإدارة فقط للشركة الخاصة و ليس حقوق الملكية التي تبقى بحوزة القطاع العام، وتستخدم هذه الطريقة لتنشيط شركات خاسرة بما يسهم في رفع قيمتها حين تعرض للبيع.

ب–التأجير : هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (أي القطاع العام) الشركة الخاصة حق إستخدام هذه الأصول و الإحتفاظ بالأرباح المحققة خلال فترة زمنية متفق عليها وذلك في مقابل إيجار معين، وعادة ما تتراوح فترة التأجير بين 6إلى 11سنوات.

ج –التعاقد :تقوم المؤسسة العامة في حالة التعاقد بإبرام عقد مع شركة خاصة لتقديم بعض الخدمات المحددة بدلا عنها، و تبقى ملكية الأصول لها.

د– المشروعات والمشتركة :يشكل هذا النوع عندما تتمثل الخصخصة في أسلوب الإقتصاد المختلط، ويعبر عن المشروعات المشتركة بمصطلح الشراكة العامة – الخاصة التي يرمز لها [1](ppp).

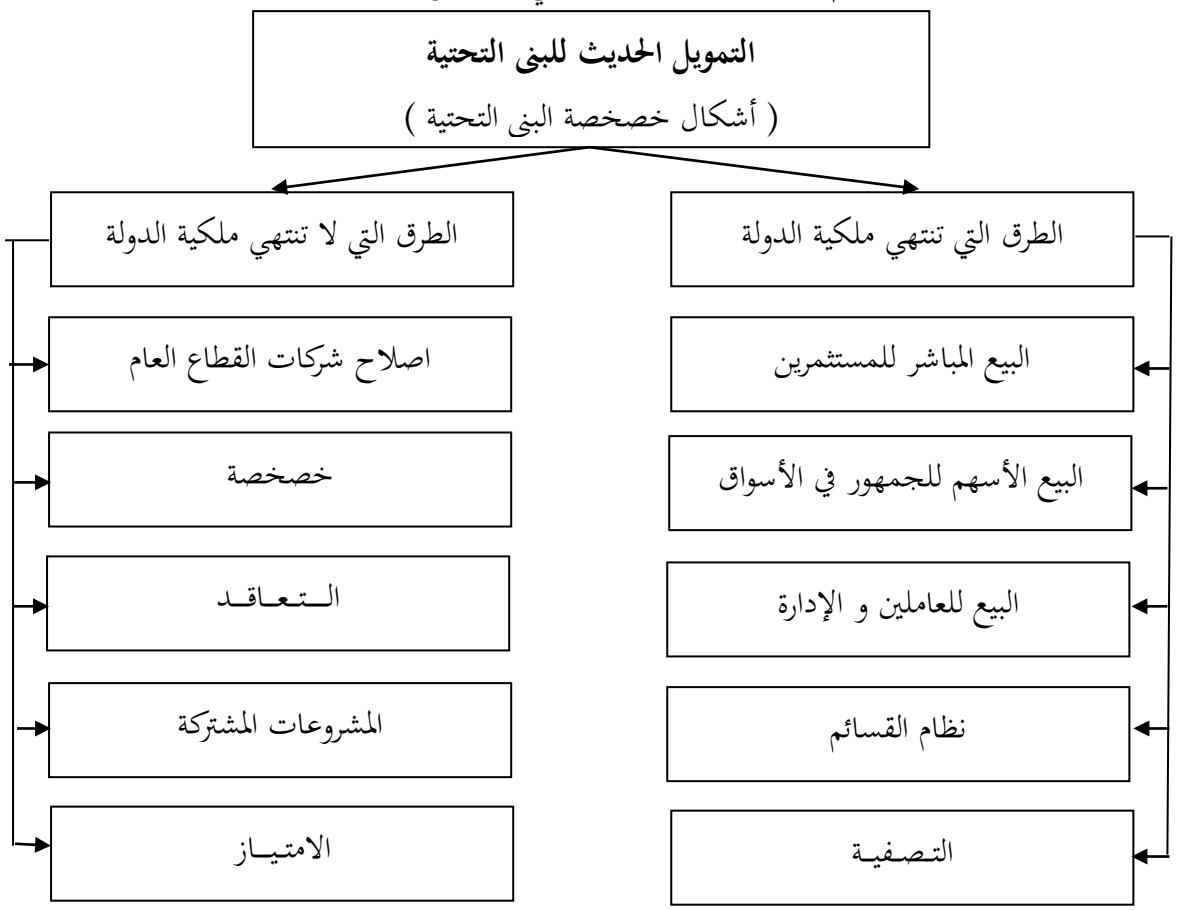
تتوزع ملكية المشروع في هذه الحالة بين القطاعين العام والخاص، وعادة ما يكون الشريك من القطاع الخاص شركة أجنبية تعمل على توفير رأس المال و التكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع كما يعمل الشركاء على توحيد مواردهم في سبيل تحقيق أهداف معينة و محددة ، كما تكون العلاقة بين الطرفين معرفة بدقة تامة.

هـ– الإمتياز : يتم من خلال عقود الإمتياز حقوق التشغيل والتطوير من الدولة إلى الجهة شركة خاصة ، وعلى عكس عقود التأجير يكون صاحب الإمتياز مسؤولا عن كافة النفقات الرأسمالية و الإستثمارات، ويتم إسترجاع الأصول من قبل القطاع العام عند نهاية فترة الإمتياز والتي عادة ما تتراوح بين15 و30 سنة و ذلك حسب الحياة الإفتراضية للأصول، وتتحدد إيرادات صاحب الإمتياز بما يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون و إستهلاك إستثماراته، ويتضمن هذا الخيار العديد من الطرق من أبرزها طريقة بناء – تشغيل –تحويل[2].

[1] جابرحيدر وليد، مرجع سبق ذكره، ص466.

[2] نفس المرجع، ص467.

شكل رقم(1-2): مخطط توضيحي للتمويل الحديث للبنى التحتية



المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع

المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة

لجأت العديد من الدول إلى خصخصة البنى التحتية، وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في تمويل، إنجاز وتشغيل هذا النوع من المشاريع أو للقيام بذلك بمفرده، ولذلك إرتأينا لعرض بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

1-الأرجنتين: شهدت الأرجنتين خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعا حادا في الأداء الإقتصادي و تدهورا في مستوى الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فمن الناحية الإقتصادية بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة جدا و شهدت الموازنة العامة عجوزات كبيرة كان بعضا منها ناجما عن تمويل و دعم المؤسسات الحكومية ، و كذلك شهدت أوضاع الخدمات العامة تراجعا كبيرا ولاسيما مياه الشرب، الطرقات، الإتصالات ، الصرف الصحي و سكك الحديد و غيرها و بين عامي 1991 و1996 لجأت الحكومة

الأرجنتينية إلى تطبيق برامج الخصخصة حيث يمثل الهدف الرئيسي لتلك البرامج في تحسين نوعية الخدمات و تخفيض أسعارها و ذلك لجعل الإقتصاد الأرجنتيني أكثر كفاءة و قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية و كان هذا القرار هاما جدا للأرجنتين التي إختارت أن تفتح إقتصادها للمنافسة الخارجية، وقد كان الدعم السياسي على أعلى المستويات الحافز الأساسي والمرجح لنجاح عملية الخصخصة في الأرجنتين، حيث وضعت الحكومة الأرجنتينية إستراتيجية شاملة لخصخصة القطاع العام تمثلت في عناصر عديدة أهمها: شفافية مطلقة، إطار قانوني محكم، تحمل كامل لمخاطر الإستثمار (أي عدم تقديم أي دعم من قبل الحكومة)، ضمان مشاركة من الراغبين، فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، تثبيت أسعار التعريفة بما يعادله بالدولار الأمريكي، ضمان إستقرار معدلات الضرائب وضمان مشاركة العمال وخلق هيئة تشريعية عليا مستقلة[1].

ومن أبرز عناصر نجاح برامج الخصخصة في الأرجنتين و في بعض دول أمريكا اللاتينية وجود شرطين أساسيين أولا ضمان شفافية تنفيذ البرنامج و ثانيا الضمان القانوني للمستثمرين، و قد شهدت برامج الخصخصة معارضة قوية من الإتحادات العمالية تمثلت في الاضرابات والمظاهرات، ولكن سرعان ما هدأت تلك المعارضة نتيجة قيام الدولة بضمان حقوقهم و ذلك بتقديم خيارين الأول برنامج تقاعدي إختياري حيث يحصل المتقاعد على تعويضات نقدية كبيرة و الثاني برنامج المشاركة في ملكية الشركات، إذ قامت الدولة بتخصيص جزء من أسهم تلك الشركات (حوالي 11 بالمائة) للعمال، ومن أهم نتائج برنامج الخصخصة في الأرجنتين نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2 بالمئة سنويا خلال النصف الثاني من التسعينيات مقارنة بحوالي 1 بالمئة خلال الثمانينات كما شهدت الإنتاجية إرتفاعا بحوالي 1بالمائة خلال نفس الفترة، وكذلك إرتفعت الصادرات من حوالي 5-7 بليون دولار أمريكي خلال الثمانينات إلى أكثر من 21 بليون دولار، فضلا عن ذلك شهدت العديد من المؤشرات المالية والإقتصادية مثل الإستثمار، الإيداعات المصرفية الإحتياطات الوطنية معدلات البطالة و غيرها تحسنا ملموسا.

2-كندا: إستدعت الحالة الإقتصادية والإجتماعية العامة في كندا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي إتخاذ الحكومة قرارا بخصخصة صناعة الطيران، و قد تمثلت المصاعب الإقتصادية في تراجع الأداء الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة و تفاقم حجم الدين العام وإرتفاع معدلات الفائدة، وكان الحيز الأكبر من الدين العام مقوما بالدولار الأمريكي و الين الياباني و المارك الألماني، و بالتالي تمثلت فرصة الحكومة الكندية في التحرك لتنشيط الإقتصاد في وضع برامج للتخفيف من حدة البطالة المتزايدة و إعادة هيكلة الدين العام، و كان

[1] بسيط نسرين، مرجع سبق ذكره، ص45.

خيار الحكومة – ضمن خيارات أخرى – يؤكد على ضرورة تحجيم أو تصويب حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي وإنسحابها من بعض القطاعات ولا سيما صناعة الطيران التي تشمل خطوط الطيران، المطارات، ونظام الملاحة الجوية.

وكانت الحكومة الكندية قد حررت صناعة الطيران ودخلت في مفاوضات إتفاقية لتحرير التجارة مع الولايات المتحدة متبوعة بمعاهد الأجواء المفتوحة لمزيد من تحرير قطاع الطيران بعد أن كان هذا الأخير قد عانى لسنوات عديدة من ضعف الإستثمار و عدم التوسعة[1] .

[1] خضر حسان، مرجع سبق ذكره، ص15.

خلاصة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ماهية البنية التحتية ومصادر تمويلها التي تأخذ قسمين التمويل التقليدي و التمويل الحديث ،يتمثل الأول في التمويل العمومي، الذي تلتزم بمقتضاه الدولة توفير الأموال اللازمة إما ذاتيا عن طريق الإيرادات الضريبة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الإيرادات غير الضريبية من رسوم، رخص، أتاوات وغرامات، أو عن طريق الإيرادات الإقتصادية التي تمثل بالدومين العام والخاص، و يعتبر هذا الأخير موردا مستمرا ومتجددا.

كما قد تتحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة من إيرادات عمومية إستثنائية ممثلة في القرض العمومي الداخلي أو الخارجي الذي عادة ما يكون من هيئات مختصة، والجدير بالذكر أن للتمويل الذاتي نقائص عديدة متمثلة في عجز الخزينة وتفاقم أعباء الإقتراض العمومي والتي كانت من أهم الأسباب المؤدية لخصخصة البنى التحتية، التي قمنا بتناولها في القسم الثالث من هذا الفصل المعنون بالتمويل الحديث و الذي سمي كذلك نسبة للحداثة التي أتى بها لتمويل البنى التحتية، من خلال نقله أو تقسيمه لمسؤولية التمويل، التشييد والتشغيل...إلخ بين القطاعين العام والخاص بعد أن كانت عبئا على عاتق الدولة بمفردها ،و يأخذ التمويل الحديث شكلين يقتضي الأول بترك ملكية البنى التحتية للدولة أما الثاني فيحول دون ذلك.

الفصل الثاني:

النمو الإقتصادي

والتنمية الإقتصادية

تمهيد:

منذ الحرب العالمية الثانية إحتل موضوع التنمية الإقتصادية مكانا مميزا بين الدراسات الإقتصادية وبدأ يستحوذ على إهتمامات الإقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والأقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي إحتضنت بدراسة أوضاع التخلف الإقتصادي والتنمية من جوانبها المختلفة.

وعند الحديث عن التخلف والتنمية الإقتصادية تثار قضية التفرقة بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية فكلاهما يشير إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أي زيادة الإستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض إلى المساواة بينهما أي إستخدامهما كمرادفين حيث أن كلاهما يعني التغير للأحسن ويميل البعض الأخر إلى إستخدام مصطلح النمو الإقتصادي بشأن الدول المتقدمة إقتصاديا في حين يستخدم مصطلح التنمية الإقتصادية على الدول الأقل تقدما إلا أن الرأي الأعم والأصوب هو وجود إختلاف بين المصطلحين.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل منهما ومعرفة أوجه الإختلاف بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وخصصنا المبحث الأول للحديث عن ماهية البنية التحتية، وتبعناه بمبحث ثاني حول نظريات النمو الإقتصادي، أما المبحث الأخير فخصصناه لماهية التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية النمو الإقتصادي

لا شك أن جميع دول العالم كانت تعاني من التأخر والتخلف خلال فترة طويلة حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى فأحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة وفي مجالات المعيشة عامة، ثم إنتشرت في القرن التاسع عشر وأتسع نطاقها في العديد من دول أوروبا الغربية وأحدثت بها تغييرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وأعقب الثورة الصناعية الأولى ثورة ثانية وثالثة شملت العديد من الدول غربا وشرقا وحققت تقدما واضحا في المجالات المختلفة، فزاد كم الإنتاج من السلع والخدمات وزادت جودته وعم التبادل بين الدول القريبة والبعيدة وتضاعفت فرص العمل، كل هذا أدى إلى زيادة الدخول الحقيقية وإرتفاع مستويات المعيشة والرفاهية.

على الرغم من كل هذا فإن العديد من الدول لم تحقق فائدة تذكر من هذه التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، ذلك أن عوامل التخلف وزيادة السكان بمعدلات كانت بمثابة عوائق حالت دون التقدم والنمو، كما أن العديد من الدول وعلى الأخص في قارتي إفريقيا وآسيا ظلت تعاني من شدة الفقر وتدني المستويات الغذائية والصحية والتعليمية.

ومن ناحية أخرى فإن الدول التي حققت تقدما واضحا إذ زادت متوسطات الدخول الحقيقية وإرتفعت مستويات المعيشة فيها وأصبح يطلق عليها الدول الصناعية المتقدمة تعاني بدورها من مشكلة أخرى وإن كانت أقل إلحاحا ولا يمكن مقارنتها بمشكلة الفقر في الدول النامية، تتمثل في التباين في الدخل بين فئات المجتمع، إذ نجد في العديد منها الشريحة ذات الدخل المرتفع تستأثر بنسبة مرتفعة من الدخل، على أن الشريحة ذات الدخل المنخفض نصيبها ضئيل.

ونلتمس من زاوية ثالثة أن التباين في الدخول بين الدول المتقدمة والدول النامية يزداد اتساعا مع مرور الزمن، بمعنى أن فجوة الدخل تزداد تلقائيا بتتابع السنين وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول النامية في عملية التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وللتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على[1]:

[1] بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النو الإقتصادي –حالة الجزائر– ، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2013، ص177.

أ– إن النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا إقتصاديا.

و بناءا على ذلك فإن:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الحقيقي – معدل النمو السكاني

لذلك تعاني الدول التي يزايد عدد سكانها بمعدلات كبيرة – ومعظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص الشديدة الفقر – وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر.

ب–إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 مثال في سنة ما إلى 120 في السنة الموالية أي بمعدل 20% ، فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20% ؟ يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لم يزد و إنما انخفض رغم انه حقق زيادة في الدخل النقدي بمعدل 20%، أي لابد من استبعاد معدل التضخم و على ذلك فإن:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج– إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد و أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد إتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد اثر التضخم و على ذلك فإنه لابد و أن نستبعد معدل النمو العابر و الذي يحدث نتيجة لعوامل، ولذلك فإن النمو الإقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الإقتصادي

على الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو و التنمية و التقدم فإنها كثيرا ما تستخدم كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة ، وعند البحث عن الوسائل التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية نجد انه توجد ثالث معايير رئيسية لقياس التنمية هي[1]:

أولا : معايير الدخل.

ثانيا: معايير اجتماعية.

ثالثا: معايير هيكلية

1- معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الإقتصادي مع الإشارة لضعف الاجهزة الإحصائية في الدول النامية و صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي و الإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخلء،كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و اختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

1-1الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ "ميد"Meade" قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الإقتصادية بالقبول و ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تودي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة السكان بمعدل اكبر، و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، و كذلك يتعذر الإستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

1-2 الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لديها الامكانات المختلفة للإستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الإقتصاديين أن يؤخذ في الإعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الأقتصادية بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 65.

1-3 معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد أكثر المعايير إستخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الإقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان و الدخول غير كاملة و غير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته و دقته نظرا لإختلاف الأسس و الطرق.

و هناك تساؤل مطروح هو هل تقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان او نقسمه على السكان العاملين (القوة العاملة) دون غيرهم؟ فحساب الدخل لجميع السكان مقيد من نواحي الاستهلاك ، و حساب الدخل للقوة العاملة دون غيرهم مقيد من نواحي الإنتاج.

ويعتقد الاستاذ "كندلبرجبر"Charles kindleberger" أن الإهتمام بصدد التنمية يتعين أن يتوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج و ليس الدخل المنفق، و على العكس فإن جمهور الإقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية.

و يقاس النمو الإقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه كما يلي:

معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة السابقة – الدخل الحقيقي في الفترة التالية) /(الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)[1].

2- المعايير الإجتماعية: يقصد بالمعايير الإجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع و ما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية، و الشك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء و من نقص ملموس في الخدمات الصحية و من عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

فتعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، وعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء يزيد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتماشى مع زيادة السكان عموما، إلا أن هذه الزيادة مصدرها دول شمال أمريكاء أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيها لم يلحق الزيادة في عدد سكانها، ترتب

[1] نفس المرجع ص 69.

على هذا الوضع زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا و من مجموعة الدول الأوروبية، والشك أن لهذا الأمر مخاطرة, فبالإضافة إلى صعوبات تدبير قيمة فاتورة هذه الواردات الأساسية فإن إنتاج دول الفائض قد يتعرض لتقلبات مما يهدد بحدوث أزمة.

أما بالنسبة لمعيار الصحة فالشك أن إنخفاض مستوى الدخل له أثار مباشرة على صحة الإنسان، و لقد قررت منظمة الفاو FAO انه يوجد بليون طفل في العالم على الأقل يعانون من مشكلة سوء التغذية – معظمهم من الدول النامية و يمثلون ثلثي أطفال العالم– يترتب على سوء التغذية بين الأطفال نتائج خطيرة أهمها وقف النمو، التخلف العقلي، كذلك فإن سوء التغذية يمثل سببا رئيسيا للوفيات بين الأطفال، إذ يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال في الدول النامية ضعف معدله في الدول المتقدمة وتعتبر تكلفة الوقاية من الآثار التي تنجم عن سوء التغذية متواضعة مقارنة بالأضرار والخسائر الناجمة عنها، فعلى سبيل المثال قدرت تكلفة الوقاية من سوء التغذية في الأطفال بين سن ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وهي أكثر الفترات خطورة– بحوالي 50 دولار للطفل سنويا، وهذه التكلفة السنوية لتفادي سوء التغذية تساوي التكلفة اليومية لمعالجة أثارها، فنقص فيتامين "أ" يترتب عليه فقدان البصرء و تبلغ التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب، و توجد أمثلة كثيرة تؤكد هذه الحقيقة فالوقاية خير من العالج ليس فقط من وجهة نظر الفرد و إنما من وجهة نظر المجتمع ومن وجهة نظر الرفاهية الإجتماعية.

وعلى العموم فإن العلاقة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية علاقة متبادلة فيعتبر الدخل المنخفض سببا لسوء التغذية وتعتبر سوء التغذية سببا لانخفاض الدخل، فأصحاب الدخول المنخفضة لا يمكنهم الحصول على الغذاء الكافي ومن ناحية أخرى فإن سوء التغذية ونقص السعر الحرارية يؤدي إلى فقدان الوزن وقلة التركيز والضعف الذهني.

أما فيما يتعلق بالتعليم و الثقافة. فعلى الرغم من زيادة الإنفاق على التعليم في الدول النامية في الآونة الأخيرة فما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل 1/20 من مثيله في الدول المتقدمة، كما تشير البيانات الحديثة أن معدلات الأمية في الدول النامية ما زالت مرتفعة، وعلى الرغم من تحسن تلك المعدلات في السنوات الأخيرة إلا أن العدد المطلق للأميين في واقع الأمر قد زاد، ويؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة و إلى اكتساب مهارات جديدة، وهذه الامور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى، بمعنى أن التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل و زيادة الاستثمار و زيادة الادخار و هكذا، ومن زاوية أخرى فإن التعليم كثيرا ما يغير من القيم والآمال والمواقف التي تكون غير ملائمة لعملية التنمية، كإحداث تغييرات هيكلية غير ملائمة للبيئة أو إدخال أنماط

استهلاكية تعيق عملية الادخار أو استعارة أساليب الانتاج الحديثة والمكثفة لعنصر رأس المال، لذلك يتعين على المسؤولين الانتباه إلى هذه الامور و رسم السياسة التعليمية الملائمة، ودوام متابعة المناهج الدارسية وملائمتها لإستراتجية التنمية، لذلك يتعين على الدول أن تتدخل في رسم السياسة التعليمية وفي متابعتها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2-1 معايير صحية: من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي هي[1]:

أ-عدد الوفيات: لكل ألف من السكان، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة, معدل وفيات الاطفال الرضع (اقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء وسوء التغذية و كل هذه من علامات التخلف.

ب-معدل توقع الحياة: عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل على درجة من التقدم االقتصادي وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف االقتصادي، كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، و عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا.

2-2 معايير تعليمية: نظرا لأهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج و الإستهلاك فإن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكا، و أن هذا النوع من الإستثمار -الاستثمار البشري- يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفارد المجتمع.
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحليء وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

2-3 معايير التغذية: هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، و ما يترتب على ذلك من نقص قدرتها الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، و من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

[1] نفس المرجع ص72.

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

2-4 معيار نوعية الحياة المادية: رأينا معيار الصحة ومعيار التعليم ومعيار التغذية وجميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما معيار نوعية الحياة المادية و هو معيار مركب، أي يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذلك فإنه أكثر شمولية عن المعايير الفردية السابقة ويتكون هذا المعيار من:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)

- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)

- المعرفة بالقراءة والكتابة (مؤشر تعليمي للكبار)

يلاحظ أن هذا المعيار يعتمد على بعض جوانب الحياة و يهمل البعض الآخر كما انه مهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة لتحقيق هذه النتائج كذلك فإنه يعطي أوزانا متساوية للجوانب الثالثة التي يتكون منها وكذلك فإنه يأخذ في اعتباره مستويات الدخل والقدرة على الشراء.

2-5 دليل التنمية البشرية: نجح برنامج الأمم المتحدة عام 1990 في الوصول إلى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، وهو من المعايير المركبة شأنه شأن معيار نوعية الحياة المادية، ويعتبر هذا المعيار محاولة للربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية بالناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية ويركز هذا المعيار على ثلاثة متغيرات هي:

- توقع الحياة عند الميلاد.

- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزئين، معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية.

- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقوة الشرائية.

3 -المعايير الهيكلية: كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع

المصنوعة، إلا أن هذا الوضع – و على الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية – لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي، و من هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بياناتها الإقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة[1].

ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الاهميات النسبية لقطاعات الإقتصاد المختلفة، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الأرياف والمدن.

كل هذه المتغيرات يمكن إتخاذها كمؤشر للدلالة على درجة النمو والتقدم الإقتصادي، ولعل أهم تلك المؤشرات تتمثل في:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الإتجاه إلى التصنيع لابد وأن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعة الجديدة كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة على النمو الإقتصادي

يتفق معظم الإقتصاديين على ان النمو الإقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية يمكن تلخيصها في الآتي:

- انخفاض مستوى الإدخار المحلي الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن إستخدامها في المجالات الإستثمارية المختلفة وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لإستقطاب الموارد

[1] بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره، ص185.

– عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الإقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الإستهلاك والتصدير وذلك بإستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديدية وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة[1].

– الإعتماد على عدد محدود من سلع الصادرات ، وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضاقة قيمة وسيؤدي ذلك إلى إنخفاض عائد الصادرات في حالة إنخفاض الطلب العالمي مما يؤثر سلبا على مقدرة الدولة على إستيراد السلع الإستراتجية ومقابلة الإلتزامات الخارجية وتشير التجربة إلى تأثر الدول المصدرة للمواد الأولية سلبا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث إنخفض الطلب على صادراتها وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق مورد للعملات الجنبية وحدوث عجز الحساب الجاري والرأسمالي نتيجة إنخفاض عائد الصادرات وتدفق رؤوس اموال للدخل وقد يغطى ذلك العجز بالإستدانة من الخارج مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي تخفيض إستثماراتهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية وينعكس ذلك سلبا على الدول المستضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر وعدم إتاحة مكانية الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتدريب القوى العاملة والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة لتأهيلها في معظم الدول النامية، هذا بجانب عدم الإهتمام بتطوير مهارات المستثمرين و رجال الأعمال المحليين للقيام بالدور المنوط بهم في تحقيق النمو الإقتصادي

– عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للدخول و الأرباح وبالتالي إنخفاض الإدخار، كما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي إنخفاض تنافسية سلع الصادرات

– عدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج بغرض الإستهلاك المحلي والتصدير

ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الإقتصادي

–التغيرات المناخية وعدم توفر بيئة مواتية للإستثمار يحد من فرص تحقيق نمو إقتصادي

[1] عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور الاسواق المالية وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة سوق عمان للاوراق المالية من 2002 الى 2013، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص92.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

بعدما فرغنا في المبحث السابق من مفاهيم النمو الإقتصادي والعوامل المؤثرة فيه ، بقي لنا الآن أن نعرض أهم النظريات والدراسات الإقتصادية التي إهتمت وساهمت في تحليله وكيفية تحقيقه.

حيث إهتم الإقتصاديون منذ القدم بمسائل النمو وتراكم رأس المال، ووضعوا النظريات والنماذج التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه، وكذا علاقات الإنتاج وبنيته، وقد زاد هذا الإهتمام أكثر عندما ظهر الأساس النظري لإقتصاد التنمية كفرع من فروع علم الإقتصاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يهتم بقضايا النمو والتنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك والنيوكلاسيك

يقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية على أساس نظام إقتصادي يستند في عمله إلى الملكية الخاصة وفي ظل عدة إفتراضات مهمة منها: وجود سوق تامة، وجود حالة الإستخدام الكامل للموارد، لأن حالات عدم الإستخدام وقتية تزول بفعل قوى السوق ومن خلال تفاعل العرض والطلب ووجود الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الإقتصادية.

ولذلك إتجه التحليل الكلاسيكي في ضوء ما سبق إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي، ولم يتم إعطاء إهتمام يذكر بما يحصل خلال الأجل القصير من توزيع للموارد على الإستخدامات المختلفة، وترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي إلى كل من: Adam Smith، David Ricardo، Thomas Malthus

1- التحليل الكلاسيكي: كما أشرنا سابقا يتضمن التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي، آراء كل من Adam Smith و David Ricardo حول النمو وتراكم رأسمال، بالإضافة إلى رأي Thomas Malthus حول السكان وغيرهم، وسنحاول عرض آراء بعض هؤلاء فيما يلي.

1-1 نظرية Adam Smith:

إن آراءه في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776، وتمثل أفكاره وآرائه بداية التفكير الإقتصادي المنظم بصورة عامة والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة ،ويرى أن الزيادة في الثروة(النمو) يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراءذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية

العمال بشكل واضح عن طريق: زيادة مهارة العاملين، زيادة الإبتكارات الناجمة عن التخصص، إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

وحتى يتحقق تخصيص وتقسيم عمل ينبغي حسب رأي Adam Smith أن يتوفر ما يأتي[1]:

أ-رأس المال: إذ لابد من التوسع في تكوين رأس المال حتى يمكن التوسع بالتخصص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقق مدى مهم من التخصص وتقسيم العمل، وحتى يتم تمويل رأس المال لابد من الإدخار إذ أن زيادة الإدخار تؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة الإستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والمبادلات وهذا بدوره يزيد من الإدخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال.

ب-السوق: يعتبر وجود السوق أمرا لازما للتخصص وتقسيم العمل، إذ كلما إتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج وإتساعه وزيادة حجم المبادلات.

كما أن Adam Smith يرى إضافة لما سبق، أن النمو يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويزداد الإنتاج والدخول والإدخار والمبادلات وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال ويتسع حجم السوق كذلك، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب إستمرارها هذه.

وإفترض Adam Smith وجود علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف، حيث يعتمد إرتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي وعلى معدل نمو السكان، ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى إتجاه الأجور نحو الإنخفاض ويحصل العكس في حالة إنخفاض السكان.

وبهذا يمكن القول بأن أهم آراءه في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بإنخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي.

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص105.

2-1 نظرية David Ricardo: يعتبرمن بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة، وإرتبطت بإسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك، وبخصوص أبرز آراءه ذات الصلة بعملية النمو، فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك[1]. ويحلل Ricardo عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى 3 مجموعات رئيسية، ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاث وهي[2]:

أ-الرأسماليون: ويعتبر دور هؤلاء مركزي وأساسي في عملية النمو، إذ أنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات هذه العمليات(رأس المال المتداول)، وذلك من خلال سعيهم لتحقيق ربح و بإندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأسمال والتوسيع فيه وهذا يضمن المساهمة في تحقيق عملية النمو.

ب-العمال: وهذه المجموعة الأكثر عددا في المجتمع، ولكنها لا تمتلك وسائل الإنتاج ومعداته وتعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.

ج-ملاك الأراضي: وهؤلاء يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل إستخدام الأراضي المملوكة لهم، إذ أن الأراضي الخصبة نادرة، وأن زيادة السكان وتكوين رأسمال يؤدي إلى زيادة الندرة في أكثر الأراضي خصوبة، وبالتالي تكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس العملية الإنتاجية وهي الأرض.

وعلى أساس تقسيمه المجتمع إلى المجموعات الثلاث أعلاه، يبحث David Ricardo في توزيع الدخل إلى ثلاثة حصص رئيسية تمثل العوائد أو الدخول التي تحصل عليها هذه المجموعات هي أرباح الرأسماليين، أجور العمال وريوع ملاك الأراضي ،حيث ركز على الربح والريع اللذان إعتبرهما مصدر عملية التكوين الرأسمالي وأن النمو لا يتحقق إلا إذا تم إستخدامهما في توسيع عملية تكوين رأسمال.

[1] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص 58.

[2] نفس المرجع، ص 59.

1-3 نظرية Thomas Malthus: ألقى Malthus الضوء على متطلبات النمو في البلاد المتقدمة، وتسيير عجلة التنمية على أساس أنها تتمثل في الفرق بين الناتج الوطني المحتمل والناتج الوطني الفعلي.

كما أن ل Malthus آراءه المشهورة عن النمو السكاني، حيث يرى أن تزايد السكان يكون وفقا لمتوالية هندسية،بينما تتزايد الموارد وفقا لمتتالية عددية، وعلى ذلك فإن الزيادة في السكان لا يقابلها زيادة في الموارد بنفس النسبة،ومن ثم فهي تمثل العقبة في سبيل النمو، إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الإنتاج، فنمو طبقة العمال يعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة التطور الإقتصادي. لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الإنتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العيني، لذلك يقترح Malthus زيادة معدلات الإدخار بمقادير تتناسب مع حجم الإستثمار المطلوب حتى لا تحدث إختناقات.

بالإضافة إلى ذلك تتمثل صورة Malthus للتنمية في زيادة رأسمال المستثمر في كل من القطاعين (الزراعي والصناعي)، فبالنسبة للقطاع الزراعي، يقترح إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى يمكن زراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة وحتى تتوفر فرص الإستثمار المربحة فيه. وبذلك يمكن توجيه بقية رأسمال نحو قطاع الصناعة التي تزداد فيها الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي، وبدوران عجلة النمو تزداد أهمية القطاع الصناعي[1].

غير أن هذا لا يعني إهمال قطاع لصالح آخر، بل لابد من تقدم القطاعين معا، ذلك أن تأخر أحدهما يعرقل من تقدم الآخر بسبب تشابك العلاقات بينهما.

وتجدر الإشارة أنه لم يكن يدور في خلد Malthus آنذاك المنجزات التي في مقدور التقدم التكنولوجي أن يحققها خاصة في قطاع الزراعة لزيادة الإنتاج الزراعي اللازم لمقابلة الزيادة في النمو السكاني[1].

2- التحليل النيوكلاسيكي: إهتم رواد النظرية النيوكلاسيكية بتكوين رأس المال، مركزين في ذلك على المزايا المحققة في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث إعتبروا تراكم رأسمال وتزايد نسبة رأسمال على العمل(k/L) مصدرا هاما لتحقيق هذه المزايا، والتي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد الرأسمال مع سعر الفائدة الحقيقي.

[1] رمزي علي إبراهيم سالمة، إقتصاديات التنمية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 1991، ص 328.

نشير هنا إلى أنه مع تطبيق قانون العوائد المتناقصة، فإن عملية التكوين الأولى لرأس المال تؤدي إلى الزيادة في معدل العائد على رأس المال ولكن بعد ذلك يتناقص، وعندها يصل الإقتصاد إلى حالة من الإستقرار أو الثبات وفي غياب التقدم التكنولوجي تتوقف عملية تراكم رأسمال ويتحدد النمو، ويمكن القول بصفة عامة، أن نظرة الفكر الإقتصادي النيوكلاسيكي حول النمو الإقتصادي قد إعتمد على عدةشروط نذكر منها مايلي[1]:

أ– توافق الإستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية.

ب– إرتفاع ميل الإدخار لدى السكان.

ج– توافر عرض العمل مقرونا بتغيرات إدارية متطورة.

د– شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج الملائمة لبعضها من حيث الحجم.

هـ– قابلية موارد الإنتاج على التجزئة والإنتقال.

و– دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.

وإعتمادا على هذه الشروط أكد النيوكلاسيك التصورات الآتية حول النمو الإقتصادي[2]:

أ– إستقرار تراكم رأسمال في عمليات الإنتاج، ولتحقيق ذلك تم الإهتمام بعلاقة الإحلال بين رأسمال والعمل، حيث يمكن للإقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وذلك عن طريق تحسين التكنولوجيا.

ب– إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا ما تم إعتماد نظرية التكاليف النسبية التي طورها David Ricardo.

ج– التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأسمال إلى العمل، فزيادة إستيعاب العمل مع مخزون معطى لرأسمال، ترتفع نسبة الناتج إلى رأسمال، أي زيادة إنتاجية رأسمال وبالتالي نقل نسبة الناتج بالنسبة للعمل – إنخفاض إنتاجية العمل–، وبالمقابل كلما قل إستيعاب العمل مع مخزون معطى لرأسمال تنخفض إنتاجية رأسمال وترتفع إنتاجية العمل .

[1] محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر 1970–2007 ، رسالة ماجيستسر فرع العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 ، 2011،ص8.

[2] نفس المرجع، ص9.

وقد بين النيوكلاسيك أن معدل تراكم رأسمال يتحدد بالسلوك الإقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل وهنا يستمر الشرط الكلاسيكي المسبق، والذي يتمثل في الإنتقال التلقائي التام والمستمر من الموارد الإقتصادية المتاحة، ويتغير النشاط الإقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات والمخرجات، وذلك بما يتضمن توازن العرض والطلب في كافة الأسواق.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي لدى الكينزيين

إن الأداء المتواضع للنظريات النيو وكلاسيكية في توضيح مصادر النمو الإقتصادي في المدى الطويل قاد إلى عدم الرضا عن نظرية النمو الكلاسيكية، وفي الحقيقة إستنادا إلى النظرية الكلاسيكية ليس هناك خصائص أو صفات جوهرية أو حقيقية تدفع الإقتصادات أن تنمو عبر فترات ممتدة من الزمن[1]، وهو ماساهم في تطور نظريات النمو الإقتصادي من خلال مسايرة الواقع الإقتصادي في تفسير عملية النمو، إلا أن ذلك لم يمنع من إقتباس بعض الأفكار الكلاسيكية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الإقتصادي.

وقد شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل إستغلت من طرف العديد من الإقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الإقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

حيث يرى Keynes أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل و بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي و الذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار، أي أن الفجوة مابين الدخل و الإستهلاك يتم ملؤها بالإستثمار.

يعتمد الدخل و التشغيل أساسا على مستوى الإستثمار و الذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي و تعطي بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الإستثمار

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الإستثمارات، ولقد حصر Keynes الشروط الضرورية للنمو الإقتصادي في: القدرة على التحكم في السكان، التصميم على

[1] محمد صالح، تركي قريشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،ص 99.

تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي، معدل التراكم ،ومنه يتضح أن لم يقدم نموذجا منتظما للتنمية الإقتصادية و ترك

مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال Harrod Doumar،John Robinson وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل إنصب إهتمامها على الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[1].

المطلب الثالث: نظريات أخرى للنمو الإقتصادي

بالإضافة إلى النظريات التي ساهم بها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي وكذا الكينزي والمفسرة للنمو الإقتصادي، هناك نظريات أخرى للنمو نحاول ذكر بعضها.

1- نظرية مراحل النمو لـ Rostow: حاول Rostow أن يطرح آرائه في النمو من خلال إعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، ومن خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل، والتي يمكن أن نميزها عن الأخرى. ومراحل النمو عند Rostow هي[2]:

أ- مرحلة المجتمع التدليدي: وفي هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبيا وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة وإستخدام التقنية لأغراض معينة، ولكن ذلك يكون بحدود ضئيلة إلى حد كبير، وحيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانات التي يتضمنها العلم والتقنية الحديثة، وضعف تطبيقها بشكل ثابت ومنتظم، كما أن الصناعة والزراعة محدودة الإنتاج، ويتم تخصيص نسبة كبيرة من الموارد للزراعة، إضافة لما سبق يتسم النظام الإجتماعي بأنه متسلسل المراتب ويوجد شكل من أشكال الحكم المركزي مع وجود تأثير لحكام الأقاليم ومالكي الأرض.

ب- مرحلة التهيؤ أو التمهيد للإنطلاق: يتم في هذه المرحلة ترجمة الإكتشافات العلمية إلى وسائل ووظائف إنتاجية في الصناعة والزراعة، وحيث تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في النمو كتوفر السوق والموارد والفرص التجارية والتنظيم الإجتماعي والسياسي، وبروز نخبة جديدة ترغب في تعبئة المدخرات وتقدم على تحمل مخاطر الإبتكارات، وإستغلال الفرص القائمة على خلق الإبتكارات الجديدة وتدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدل تكوين الرأسمالي على معدل نمو السكان، وحيث تزيد الإستثمارات في

[1] عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الإقتصادي دراسة قياسية للنمو- حالة الجزائر 1974-1999، رسالة ماجيستير فرع العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، 2001، ص36.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، مرجع سابق، ص 142.

المواصلات وأشكال رأسمال الإجتماعي الأخرى، وكذلك يزداد الإستثمار في القطاع الزراعي وذلك لمساندة حركة النمو، وتبرز الظاهرة القومية كقوة دافعة مهمة في هذه المرحلة ويتم نشوء دولة مركزية.

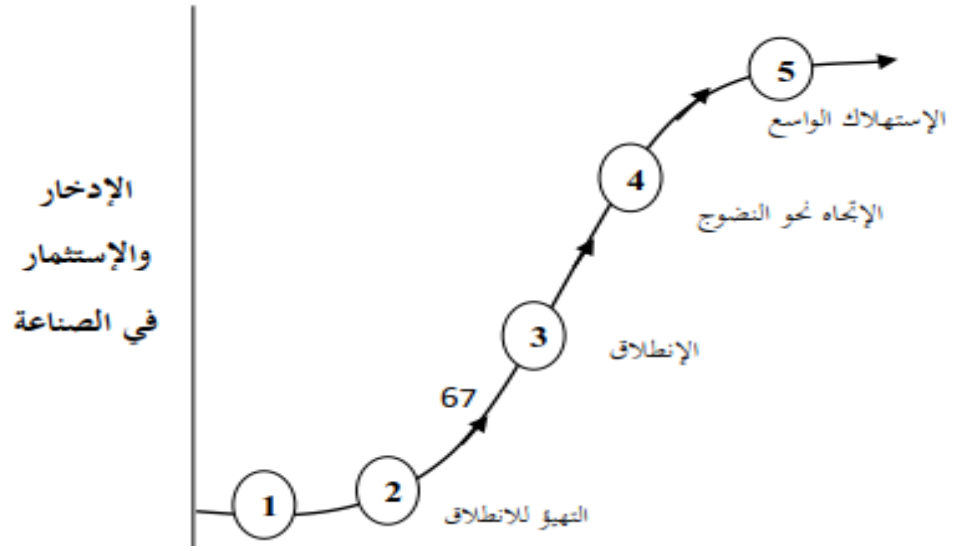
ج- مرحلة الإنطلاق: وفي هذه المرحلة يتم التغلب على العوامل التي تقاوم النمو، ويصبح هذا النمو مسألة عادية، حيث يتحقق توسع إقتصادي ملموس، وتصبح عملية النمو مغروسة، وجذورها راسخة في المجتمع من خلال إرتفاع معدل الإستثمار الصافي من2% إلى أكثر من60% وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة وتزداد الدخول وتتسع طبقة رجال الأعمال، وتبرز أطر سياسية وإجتماعية وهيكلية مواتية إلى حد كبير لعملية النمو ودافعة لها، وتدوم هذه المرحلة حوالي 60 سنة.

د- مرحلة الإتجاه نحو النضوج: يحاول الإقتصاد في هذه المرحلة تعميم التقنية الحديثة على جميع نواحي حياته، ويوظف بين 60%-50%من الدخل بشكل ثابت، وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان ويتغير تركيب الإقتصاد وبإستمرار بتحسين الأساليب التقنية والمهارة الإدراية التي تمكنه من إنتاج ما يريد إنتاجه وتقدر هذه الفترة ب 40 سنة.

هـ- مرحلة الإستهلاك الواسع: يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية المعمرة، وحيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال يصبح معه كثير من الناس قادرين على الإستهلاك بتجاوز الطعام والسكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان وبإرتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب والوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها، ويخفف المجتمع من إلحاحه وضغطه على زيادة وتوسيع نطاق التقنية الحديثة، وبإتجاه تخصيص المزيد من الموارد للرفاه العام والضمان الإجتماعي.

والشكل التالي يوضح مراحل النمو بالنسبة لـ Rostow

الشكل رقم(2-1): نظرية المراحل الخمسة للنمو لـ Rostow



Source: GOW John et MALLICK Oliver Basu, development theory Rostow'S five-stage model of development, essay school of social science, faculty of education and arts, the university of Newcastle, 2005, p 6.

2- نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن:

أ- نظرية النمو المتوازن: يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، فهو يعني عند البعض الإستثمار في قطاع راكد من أجل دفعه إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر الإستثمار الواسع و المتزامن في جميع القطاعات والصناعات، فيما يعني عند آخرون التنمية المتوازنة مابين الصناعات التحويلية والزراعة.

وبالتالي فإن مفهوم التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الإقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا.

ويعتبر Rosnstein Rodin أول مع عالج نظرية النمو المتوازن في مقالته سنة 1943 عن التصنيع في أوروبا الشرقية لكن دون إستخدام هذا المصطلح، وقال أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول يجب أن يتم مثل كتلة واحدة، وعندما يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد وفقا لإتجاهها الحدي الإجتماعي فإن معدل نمو الإقتصاد الوطني يكون أكبر من الحالات الأخرى، وذلك يعود إلى أن المنظم الفردي يهتم بالناتج الحدي الخاص فقط[1].

ويعطي Rodin مثالا عن مصنع الأحذية الذي يشغل عمال كانو في حالة بطالة، فإن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية، وهذا غير ممكن و بالتالي كان لزاما إقامة عدد من الصناعات

الإستهلاكية في نفس المنطقة يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، ذلك ما يقلل من مخاطر تراكم المخزون و يزيد في نجاح عملية التصنيع.

ويذهب Nerksh في نفس الإتجاه، ويرى أنه لابد من إدخال تغيير في الإقتصاد لزيادة الإنتاجية والقوة الشرائية لأن عمال مصنع الأحذية لا ينفقون كل دخولهم على الأحذية، وكذلك الحال فإن الأفراد العاطلين لن يشترون أحذية إلا إذا حققوا إحتياجاتهم الأساسية للبقاء، معنى ذلك أن الصناعة الجديدة يجب أن تجد سوق تصرف فيه وإلا كانت فاشلة.

وفق هذه النظرية، فإن برامج التنمية يجب أن تحقق نم وا متوازنا لجميع قطاعات الإقتصاد الوطني، بغرض تحقيق توازن مناسب بين الصناعة و الزراعة و بين الإنتاج للسوق المحلية و الإنتاج للتصدير[1].

ب- نظرية النمو غير المتوازن: يعتبر Hirschman من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن، وذلك نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب إستثمارات واسعة لاطاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الإستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الإقتصاد الوطني توزيعا متزامنا. وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

حسب هذه النظرية فإن إختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص إستثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب Hirschman ، هي عن طريق خلق إختلال متعمد للإقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات و القطاعات الإستراتيجية و تكون بدو رها محفزة لقطاعات و صناعات أخرى، و تتميز الإستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفورات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم Hirschman رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة و القطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى[2].

[1] عبد الحكيم سعيج، مرجع سابق، ص 38.

[2] نفس المرجع، ص 38-39.

3-**نظرية النمو الداخلي**: في منتصف سنة 1980 أصبح من الواضح بشكل متزايد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي لم يكن مرضي من الناحية النظرية كأداة لإستكشاف العوامل المحددة للنمو الإقتصادي على المدى الطويل.

فلقد رأينا في النموذج النيوكلاسيكي إهمال التغير التكنولوجي وإعتباره كمتغير خارجي في عملية النمو الإقتصادي، وهذا لم يكن بطبيعة الحال متوافقا مع الواقع الإقتصادي وأن الإقتصاد في نهاية المطاف يصل إلى حالة مستقرة مع صفر لنصيب الفرد من النمو والسبب الأساسي في هذا هو تناقص الغلة لرأس المال، ومن بين الحلول المقترحة للخروج من هذه المشكلة هو توسيع رأس المال ليشمل العنصر البشري، بالإضافة إلى رأي آخر من خلال أبحاث الإقتصاديين (Romer 1986,1990, Lucas 1988) بخصوص التقدم التكنولوجي، الذي يعتبر السبيل الوحيد للخروج من تناقص الغلة على المدى البعيد، وذلك بإعطاء الأولوية للتكنولوجيا كمتغير داخلي محدد للنمو الإقتصادي بعكس النيوكلاسيك. وبالتالي فقد كانت مساهمات حديثة تهدف إلى إعتبار أن النمو الإقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية، ولهذا السبب سميت بنظريات النمو الداخلي[1].

إلا أن النماذج النيوكلاسيكية وكذلك النماذج والنظريات الجديدة (النمو الداخلي) واجهت إنتقاد فيما يخص التطبيق العملي في الدول النامية، والتي غالبا ما تفتقر للبنية التحتية الملائمة، والتي تعتبر من أهم عوامل الجذب لتراكم رأسمال المادي كما أن لها تأثير واضح على رأسمال البشري، وقد إهتم عدد من النماذج الإقتصادية بدور البنية التحتية في تفسير النمو الإقتصادي في الدول النامية، حيث تمثل البنية التحتية شكل من أشكال رأسمال المجتمعي والتي يكون لها دور في تحفيز النمو الإقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر من خلال التأثير على كلا من رأس المال المادي والبشري[2].

إذ أوضح " BAROO Robert " في تحليله سنة 1990، أن البنية التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الإقتصادي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الإقتصاد من خلال إستثماراتها في البنى التحتية، وتعد الدراسة التي قام بها " David Ashaor" سنة 1989 من أهم الدراسات في هذا المجال، حيث أبرز أنه في الو.م. أ خلال الفترة 1949-

[1] BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, economic growth, the MIT press, 2nd Edition, London, 2004, p 16.

[2] عبد الله رمضان توفيق، المفهوم الشامل لرأسمال والنمو الإقتصادي، مطبوعة جامعية، جامعة حلوان، مصر،كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، دار المنظومة، المملكة العربية السعودية، ص 160.

1985، إرتفاع رأس المال العام بـ 1% يؤدي إلى تحسن إنتاجية القطاع الخاص0,4% [1]، بالإضافة إلى العديد من الدراسات، كالتي قام بها "Canning David, Pedroni Peter" سنة 2004 و"Stephane Staurb" سنة 2006، بأخذ في الإعتبار البنية التحتية كمتغير مفسر للنمو الإقتصادي[2].

المبحث الثالث: ماهية التنمية الأقتصادية

بعد تناولنا لمفهوم النمو الإقتصادي و التطرق إلى اهم النظريات المفسرة له سواء الكلاسيكية او الحديثة يأتي الدور الآن على التنمية الإقتصادية حيث سنحاول في هذا المبحث عرض مفهومها و أوجه الإختلاف بينها وبين النمو الإقتصادي

المطلب الأول: تعريف التنمية الأقتصادية

لقد أثار مصطلح التنمية كثير من الجدل على المستويات النظرية والعلمية والتطبيقية وتحمل المؤلفات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح و كل منها تناوله من زاوية معينة على حسب إختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها ومنه يصبح مصطلح التنمية لايؤدي نفس المعنى عند إستخدامه في مختلف الدراسات ولعل أول من أستعمل هذا المصطلح "يوجين ستيلي" حين أقترح تنمية العالم سنة 1889، ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح: أن التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.

وتعرف إقتصاديا على أنها: ترتكز على حدوث تغير هيكلي في توزيع الدخل و الإنتاج وتهتم بنوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لاترتكز على الكم فقط بل تتعداه إلى النوع.

وبصفة عامة تعرف التنمية على أنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

---

[1] كريم بودخدخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي الجزائر 2001- 2009، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،2010، ص 121.

[2] قميتي عفاف الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية واثره على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير فرع علوم التسيير تخصص دراسات مالية جامعة الاغواط،2014، ص70.

كما عرفها البعض على أنها عملية يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و بالتالي تؤدي إلى احداث العديد من التغيرات الجذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[1].

وعرفها "Arthur Morris " في كتابه" Geography and development" على انها زيادة الانتاج او الاستهلاك من قبل كل شخص وحساب النمو على اساس نصيب الفرد[2].

وكذلك فالتنمية الاقتصادية هي شرط مسبق لحدوث النمو الاقتصادي في الدول النامية او بمعنى اخر ليس كل نمو اقتصادي تحققه الدول النامية يكون نتيجة لتنمية حققتها اي ما يمكن تسميته نمو بلا جذور اي بسبب عوامل وقتية اما النمو الحقيقي فيأتي من تلك الجهود المنظمة طويلة الأجل لأعادة هيكلة و إستكمال البنى الإقتصادية والتكنولوجية و الإجتماعية أي كنتيجة لأحداث عملية التنمية الإقتصادية.[3]

المطلب الثاني: أهداف التنمية الأقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسلوب الحياة الكريمة ولا ينظر للتنمية الإقتصادية بإعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما كوسيلة لتحقيق غايات اخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لإختلاف ظروف كل دولة وإختلاف أوضاعها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية،إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الإقتصادية ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين
- توفير فرص عمل للمواطنين
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي أي رفع المستوى المعيشي
- تحليل الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية بين طبقات المجتمع
- تحسين وضع ميزان المدفوعات

[1] عبد الحفيظ خزان، مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] فخر الدين فقي، محمد محمود وفاء، اسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي والإنمائي مع التطبيق على الإقتصاد الليبي ورقة بحثية مقدمة الى بحوث ودراسات سوق الأوراق الليبي،2007، ص8.

[3] عبد الحفيظ خزان مرجع سبق ذكره، ص95.

- تسديد الديون أول بأول
- تحقيق الأمن القومي للدولة

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

تشير الأدبيات الإقتصادية أن النمو يختلف عن التنمية التي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية وإستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي و البشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، اما النمو الإقتصادي فيركز على الإنتاج والإنتاجية أي التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الإقتصاديين أن الدول النامية قد تسجل معدل نمو إقتصادي إيجابي بينما لم تحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية ويرى البعض الأخر أن النمو الإقتصادي يعتبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي إلى إرتفاع المدخرات والدخول التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة و إرتفاع الطلب والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وهذا يعرف بدائرة النمو الإقتصادي "Circle Of Growth" ويرى البعض أن النمو له أثار سالبة أهمها زيادة نسبة التلوث وبالتالي إنخفاض الإنتاج وظهور البطالة، وإستخدام الموارد الناضبة دون مراعاة للأجيال القادمة وأيضا يكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية مما ينتج عنه نزاع وعدم استقرار[1].

ومما سبق يمكن تبان الفرق بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي في الجدول الموالي:

[1] الحسن محمد خليفة ، النمو الإقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية ، مجلة المصرفية الإقتصادية ،العدد 69 ،سبتمبر 2013، ص4.

الجدول رقم(2-1):أوجه الإختلاف بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
يتم بدون إتخاذ قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	تهتم بنوعية السلع والخدنات نفسها
لا يهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لايهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه

المصدر : من اعداد الطالب بالإعتماد على المراجع

خلاصة:

توصلنا في هذا الفصل بمباحثه الثلاث، والذي أوردنا فيه إجمالا المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي مع عرض مختلف النظريات المفسره له إلى جملة نتائج أهمها:

أولا: لا يوجد إختلاف في أن النمو الإقتصادي يعبر عن المقدرة الإقتصادية للبلد إذ أنه مؤشر يعكس إتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الإقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الإقتصادية السائدة.

ثانيا: أن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب جملة من العوامل تتركز بالأساس على نمو كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الإقتصادي، إلا أنه هناك تضحيات يتحملها المجتمع مقابل تحقيق هاته المعدلات العالية من النمو، الأمر الذي يجعل عملية النمو الإقتصادي رهينة قدرة البلد على مواجهة التزايد المستمر للتكاليف الصحية والبيئية مستقبلا.

ثالثا: عرفت النظريات المفسرة للنمو تطورات عديدة فبعدما كان الكلاسيكيون يركزون في تحليلهم للنمو الإقتصادي على العمل والسكان والزراعة، ظهر بعدهم مفكرون أضافوا إلى من سبقهم عناصر أخرى تساعد في عملية النمو الإقتصادي، كجعل الإستثمار في رأس المال البشري من المحددات الأكثر أهمية في تفسير النمو الإقتصادي، إلا أن هاته الأفكار في الغالب غير واقعية مع ما هو موجود في الدول النامية لوجود العديد من العراقيل والعقبات الناتجة عن ضعف البنية التحتية وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وبالتالي يمكن إعتبار البنية التحتية كأحد محددات النمو الإقتصادي في الدول النامية، ومنه تزايد أهمية دور الدولة في عملية النمو الإقتصادي من خلال تطبيقها لسياستها الميزانية في شكل إنفاق عام على البنى التحتية.

الفصل الثالث: تأثير الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي

-دراسة حالة الجزائر-

تمهيد:

بعد ما فرغنا في الفصلين السابقين من المفاهيم المتعلقة بالبنية التحتية و النمو الإقتصادي آن لنا الآن التساؤل عن دور الإنفاق في البنية التحتية وتأثيره على النمو الإقتصادي وكيفية إنتقال الأثر إلى هذا الأخير خاصة إذ كان هذا الإنفاق يمثل أساس مساهمة كافة القطاعات في النشاط الإقتصادي ذلك لأن لسياسة الميزانية أهمية بالغة في السياسات الإقتصادية كونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي نظرا لإرتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الإقتصادية لما تتضمنه من تكييف نوعي وكمي للنفقات والإيرادات العامة وتمثل النفقات العامة أهم ادواتها التي تستطيع تحريك النشاط الإقتصادي في الدول النامية وتحقيق النمو الإقتصادي إذا أستخدمت بشكل أمثل ووجهت بطريقة صحيحة نحو المجالات التي تدفع الى تحقيق الأهداف المرجوة.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصصنا المبحث الأول لعلاقة الإنفاق العام على البنية التحتية بالنمو الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المتغيرات وتحليل علاقات الإرتباط والسببية بينها، أما المبحث الأخير قمنا بالنمذجة القياسية لأثر الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: علاقة الإنفاق العام على البنية التحتية بالنمو الإقتصادي

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين الى المفاهيم المتعلقة بالبنية التحتية وكذا آليات تمويلها والنمو الإقتصادي والنظريات المفسرة له، بقي لنا أن نناقش العلاقة التي تجمع الإنفاق على البنية التحتية بالنمو الإقتصادي، بتوضيح مختلف آليات تأثير البنية التحتية في النمو الإقتصادي والعكس، و هو مضمون هذا المبحث.

إن الإستثمار في البنية التحتية هو سياسة إقتصادية عادت إلى السطح بعد الأزمة الإقتصادية والنمو المنخفض، وفقا لمنطق الكينزية من ناحية، ومن المتوقع أن يكون لهذا الإستثمار تأثير توسعي في الطلب الكلي، لما للإنفاق العام من تأثير كبير على أساسيات الإقتصاد (إستهلاك وإستثمار)، ومن ناحية أخرى يمكن للإستثمار في البنية التحتية على المدى الطويل تحسين هيكل الإقتصاد وزيادة الربحية وتحفيز سوق العمل وبالتالي التأثير على الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى قدرة الدولة على جذب الإستثمارات الأجنبية ومنه تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في النمو الإقتصادي

يدور النقاش الدولي الحالي حول إيجاد سبل لتحفيز النمو الإقتصادي والحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة البشرية في الدول النامية ذات الدخل المنخفض، وذلك بالتركيز على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في الإستثمارات العامة (تقارير مشروع الأمم المتحدة للألفية ،لجنة بلير2005 ،البنك الدولي2005) والتي توصلت إلى أهمية وجود

"الدفعة الكبرى" في الإستثمار العام في البنية التحتية الأساسية وتمويلها لزيادة المساعدات مع تخفيف عبئ الديون.

والحجج المشتركة للزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على البنية التحتية هي أن خدمات البنية التحتية قد يكون لها تأثير قوي على النمو الإقتصادي من خلال تعزيز أثرها على إنتاجية المدخلات الخاصة ومعدل العائد على رأس المال لاسيما عندما تكون أرصدة البنية التحتية منخفضة نسبيا في البداية (قنوات تقليدية)، كما قد يكون للبنية التحتية تأثير على النمو من خلال التفاعلات الحاصلة بين الصحة والتعليم (قنوات حديثة)[1].

[1] قميتي عفاف، مرجع سبق ذكره ص99.

1-قنوات تقليدية: عادة هناك ثلاث قنوات "تقليدية" من خلالها تؤثر البنية التحتية على النمو الإقتصادي :تأثير مباشر على إنتاجية المدخلات الخاصة للإنتاج، الأثر التكاملي على الإستثمار الخاص، أثر المزاحمة على الإنفاق الخاص من خلال النظام المالي كما يلي:

1-1 إنتاجية المدخلات الخاصة: إن التأثير المباشر للبنية التحتية على الإنتاجية هو الحجة الأكثر إقتراحا لحساب أثر نمو رأس المال العام، فإذا كانت وكما هو الحال عادة عوامل الإنتاج مكملة للإجمالي، فإن إرتفاع رأس المال العام في البنية التحتية من شأنه أن يميل إلى رفع إنتاجية المدخلات الأخرى مثل :العمل ورأس المال الخاص، وبالتالي تقليل تكاليف إنتاج الوحدة. كما أنه في الإقتصاديات الناضجة آثار الإنتاجية من المحتمل أن تكون محدودة، ولكن في البلدان ذات الدخل المنخفض فإنها يمكن أن تكون كبيرة، وفي المقابل فإن الزيادة في إنتاجية رأسمال الخاص قدترفع معدل الإستثمار الخاص وتحفز النمو.

ولتوضيح هذا التأثير نفترض على سبيل المثال أن وظيفة الإنتاج للقطاع الخاص تأخذ شكل كوب دوغلاس:

$$Y = (ki)^{\alpha} L^{\beta} (kp)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث: Y تمثل المخرجات (الإنتاج)، K_i رأسمال العام في البنية التحتية، L العمل ،Kp رأسمال الخاص، و$\alpha,\beta \in (0.1)$ ، مع ثبات عوائد الحجم.

الناتج الحدي لرأسمال الخاص يعطي بـ: $(1-\alpha-\beta)(ki/kp)^{\alpha}\ (L/kp)^{\beta}$

في حين أن الناتج الحدي للعمل هو : $\beta\ (ki/kp)^{\alpha}\ (kp/L)^{1-\beta}$

وهكذا فإن إرتفاع رأس المال العام (نسبة إلى رأس المال الخاص) يزيد من الناتج الحدي لكل المدخلات على الرغم من أنه بمعدل متناقص بالنظر إلى أن $\alpha < 1$.

1-2 التأثير التكاملي على الإستثمار الخاص: القناة الأخرى التي يمكن من خلالها لرأس المال العام في البنية التحتية أن يمارس تأثيرا على النمو هي تكوين رأسمال الخاص، وكما أشرنا سابقا ترفع البنية التحتية العامة من الإنتاجية الحدية للمدخلات الخاصة ومن خلال ذلك ترفع معدل العائد، ويمكن أن يزيد الطلب على رأس المال المادي من قبل القطاع الخاص وعلى سبيل المثال معدل العائد لبناء مصنع من المرجح أن يكون أعلى بكثير إذا كان البلد قد إستثمر بالفعل في توليد الطاقة والنقل والإتصالات.

وقد تم إثبات تأثير البنية التحتية على تكوين رأس المال الخاص في الدول النامية في العديد من الدراسات من بينها دراسة Reinikka و Svenson (2002) في أوغندا والتي أوضحت مدى عدم كفاية البنية التحتية في التأثير سلبا على الإستثمار الخاص وذلك بمسح 243 شركة تصنيع بنفس البلد تعاني من عدم وجود مصادر كافية للكهرباء (لم تتلق كهرباء مدة 22 يوم كمتوسط لعدد أيام التشغيل) وقد أظهرت النتائج أن زيادة نسبة واحدة في عدد الأيام من دون كهرباء بإمكانها أن تخفض % 0,45 من الإستثمار.

1-3 آثار المزاحمة: في المدى القصير قد يكون للزيادة في مخزون رأس المال العام في البنية التحتية تأثير سلبي على النشاط إلى درجة أنه يزيح (أو يزاحم) الإستثمار الخاص، هذا التأثير القصير المدى قد يترجم إلى تأثير سلبي على النمو إذاكان هناك انخفاض في تكوين رأس المال الخاص طوال الوقت.

وتأخذ آثار المزاحمة أشكالا عديدة، على سبيل المثال إذا كان القطاع العام مول التوسع في رأس المال العام من خلال زيادة الضرائب فإنه سينخفض بذلك صافي معدل العائد المتوقع على رأس المال الخاص ويمكن أن يقلل ذلك من الميل إلى الإستثمار، وهناك تأثير مماثل أو أكثر ضررا على رأس المال الخاص إذ تم تمويل الزيادة في البنية التحتية من خلال الإقتراض من الأسواق المالية المحلية وهو ما يثير المخاوف حول إستدامة الدين العام على مر الزمن ويعزز التوقعات حول زيادة التضخم مستقبلا أو الزيادة الصريحة للضرائب[1].

2-قنوات حديثة: وقد حددت البحوث التي أجريت مؤخرا العديد من القنوات غير التي تم تحديدها سابقا، والتي قد يكون من خلالها للبنية التحتية تأثير على النمو الإقتصادي، والتي تشمل التأثير غير المباشر على إنتاجية العمل، تأثير على تكاليف التعديل المرتبطة بالإستثمار الخاص، تأثير على متانة رأس المال الخاص، فضلا عن التأثير على مخرجات التعليم والصحة كما يلي:

2-1 التأثير غير مباشر على إنتاجية العمل: بشكل مستقل عن تأثير البنية التحتية على الناتج الحدي لعوامل الإنتاج في عملية الإنتاج قد يكون للبنية التحتية تأثير غير مباشر إضافي على إنتاجية العمل وهذه الفكرة قد أقترحت لأول مرة عام 1999من قبل Ferreira ثم فصلاها بعده Agénor و Neandis في 2006 حيث أنه مع الوصول إلى أفضل الطرق ووسائل النقل العام (مثل السكك الحديدية) يمكن للعمال الوصول إلى وظائفهم بسهولة أكبر وبالتالي قضاء وقت أقل في التنقل من المنزل إلى العمل وبين مواقع العمل المختلفة وهذا من شأنه أن يعمل على تقليل الإجهاد المتعلق بالمرور وبالتالي تركيز أكثر في الوظيفة كما أن زيادة فرص الحصول على الكهرباء

[1] نفس المرجع ص100.

والإتصالات السلكية واللاسلكية تمكن العمال من القيام بمهام أكثر وبسرعة أكبر (مثل فحص عروض الأسعار) فضلا عن المهام الإضافية بعيدا عن المكتب (مثل فحص رسائل البريد الإلكتروني ذات الصلة بالعمل من المنزل) والتي بدورها تساهم في إنتاجية أعلى من شأنها أن تعزز النمو.

2-2 التأثير على تكاليف التعديل: تجمع البنية التحتية والإستثمارات الخاصة علاقة إيجابية حيث أن رأس المال العام قد يقلل من تكاليف التعديل المرتبطة بالزيادات في تكوين رأس المال الخاص وأول من أبرز هاته العلاقة هو Turnovsky (1996) ثم Agénor و Aizenman (2006) وقد أوضحت الأدبيات الأخيرة طبيعة هذه التكاليف والآليات التي من خلالها يمكن للبنية التحتية أن تؤثر عليها.

وتمثل عادة تكاليف التعديل من العوائق التي تمنع الشركات من تعديل رأسمالها بالكامل فوريا في حالة صدمة طلب أو تغيير في الأسعار النسبية لرأس المال أو زيادة في الإنتاجية، وقد تزايد الإعتراف بأن ضعف البنية التحتية ولاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض قد تكون أحد أهم الأسباب لهاته العوائق، على سبيل المثال التوسع في شبكة الطرق قد لا يقلل فقط من الإزدحام على الطرق السريعة وتسهيل شحن البضائع عبر المناطق (وبالتالي تقليل تكاليف إنتاج الوحدة كما لوحظ في وقت سابق) بل أيضا تقليل النفقات المرتبطة مع بناء مصنع جديد أو نقل المعدات الثقيلة للتركيب من جديد بعيدا عن الموقع وهو ما يسمح في الأخير بتحفيز تكوين رأس المال الخاص.

2-3 التأثير على متانة رأس المال الخاص: قد يكون للبنية التحتية الجيدة تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي من خلال تحسين متانة رأس المال الخاص وهذا له إنعكاسات هامة على الإنفاق وعلى صيانة ونوعية رأس المال العام، فقلة الإنفاق على صيانة البنية التحتية مشكلة متكررة في البلدان النامية، ووفقا للبنك الدولي 1994 تكبد عدم الكفاءة التقنية في الطرق والسكك الحديدية، الطاقة والمياه هاته الدول خسائر ما يعادل ربع إستثماراتها السنوية في البنية التحتية سنة 1999 حيث تسبب الصيانة غير الكافية أعطال لنظام السكك الحديدية وتدهور للطرق المعبدة، وبالتالي إنخفاض الموثوقية وخلق خسائر حادة للمستخدمين، وتشير تقديرات البنك الدولي 1999 إلى أنه عند خفض مؤشر خشونة الطريق من IRI 14 الى IRI 16 من شأنه أن يخفض من 12إلى 22 بالمئة من تكاليف تشغيل المركبات، وبالتالي تحسين جودة ومتانة رأسمال الخاص ما قد يكون له تأثيركبير على النمو.

2-4 التأثير على الصحة والتغذية: من المسلم به الآن جيدا أن للبنية التحتية تأثير كبير على الحصائل الصحية في البلدان النامية كما هو موثق في العديد من الدراسات Behrman و (1987) Wolfe، Pitt و (1997) Rosenzweig، Wagstaff وClaeson (2004) بالإظافة إلى دراسة Brenneman و Kerf

(2002)، حيث أبرزا أن الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي يساعد على تحسين الصحة خاصة بين الأطفال وتشير عمليات المسح الأخيرة في بعض المدن الإفريقية أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حوالي مرتين أعلى في الأحياء الفقيرة (أين خدمات المياه والصرف الصحي غير موجودة) كما أن الحصول على الكهرباء يساعد على تحسين النظافة والصحة كذلك من خلال عمل المستشفيات وتقديم الخدمات الصحية واللقاحات(التي تتطلب التبريد المستمر للحفاظ على فعاليتها) كما أن الحصول على الطاقة النظيفة (عوض الخشب والفحم) في المنازل يحسن من النتائج الصحية عن طريق الحد من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة ومنه تخفيض أمراض الجهاز التنفسي.

ولقد كان تأثير الصحة على النمو الإقتصادي موضوع الكثير من البحوث التجريبية والتحليلية والتي أبرزت جميعها أن الصحة الجيدة بإمكانها تحسين إنتاجية العمال ومن ثم تحفيز النمو الإقتصادي ،وقد وجد Bloom و Canning (2005) أن نقطة مئوية واحدة في معدلات البقاء على قيد الحياة ترفع إنتاجية العمل بـ 2.8% وتوصل Bloom و Canning و Sevilla (2004) من خلال عينة تتألف من الدول النامية والصناعية إلى أن زيادة عام واحد في متوسط العمر المتوقع للسكان يساهم في زيادة معدل النمو على المدى الطويل بـ 4% .[1]

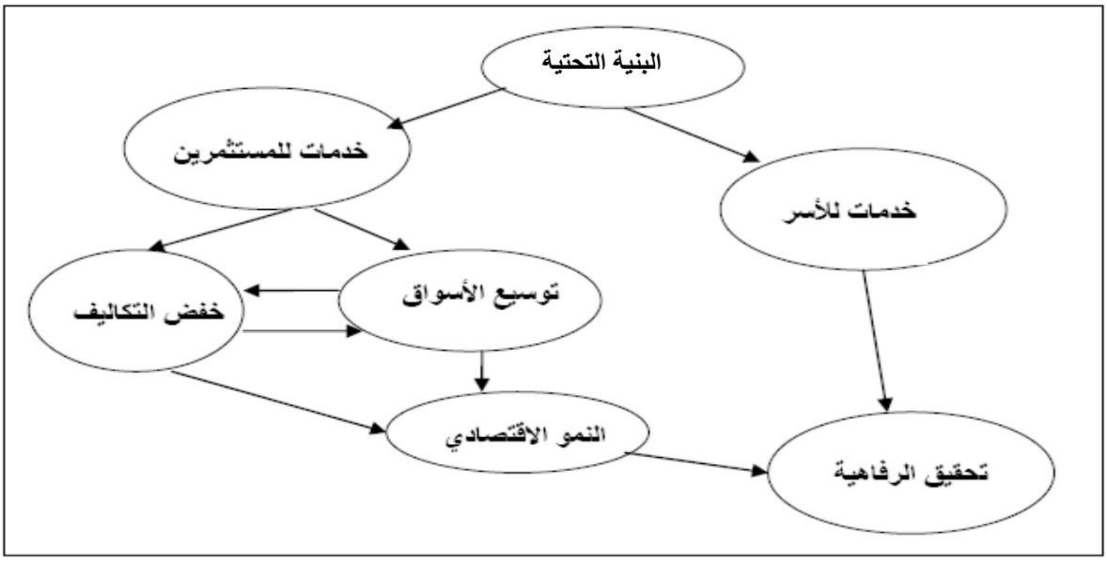
2-5 التأثير على التعليم: هناك مجموعة كبيرة من الأدلة تثبت وجود علاقة إيجابية بين جميع أنواع البنية التحتية (الطرق، الكهرباء، المياه والصرف الصحي، الإتصالات) والتحصيل العلمي فقد وجدت الدراسات أن وجود نظام نقل أفضل وأكثر أمانا (خاصة في المناطق الريفية) يساعد على رفع مستوى الحضور المدرسي، ففي الفلبين مثلا بعد بناء الطرق الريفية إرتفعت نسبة الإلتحاق بالمدارس بـ 10% وإنخفضت معدلات التسرب بـ 55% وبالمثل فقد وجد الباحثون أن زيادة فرص الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي في المدراس يميل إلى رفع معدلات الحضور (خاصة للبنات) وعلى قدرة الأطفال للتعلم من خلال تعزيز صحتهم في كثير من البلدان النامية، كما أن الحصول على الكهرباء يساعد أيضا في تحسين عملية التعلم من خلال توفير فرص لإستخدام المعدات الإلكترونية، أجهزة الكمبيوتر ... إلخ، كما أن الوصول إلى مستويات أعلى من التعليم يساهم في زيادة الوعي العام وقدرة الأسر على تلبية إحتياجاتهم الصحية وفي الوقت نفسه تعزز أفضل صحة إستخدامهم الفعال للمعارف والمهارات المكتسبة. وإجمالا يمكن القول أن العلاقات بين خدمات البنية التحتية والنمو الإقتصادي تعمل من خلال عدة قنوات حيث أن تقديم الخدمات مثل المياه والصرف الصحي والنقل والطاقة يفيد الأسر مباشرة ويحسن حالتهم المعيشية، كذلك

[1] AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006,p43

يذهب قسم من منافع البنية التحتية إلى المزارع والشركات مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والأهم من ذلك أنه يمكن توسيع عملية التسويق عبر الإستفادة من خدمات الإتصالات والنقل.

إن العوائد الناتجة من زيادة الإنتاج وخفض التكاليف ومن ثم المنافسة هي التي تقود عملية الربح في النمو الإقتصادي ومن ثم تحقيق الرفاهية[1].

الشكل رقم (3-1): مساهمة البنية التحتية في النمو الإقتصادي



المصدر : فراس حيدر ،تطور البنى التحتية في سوريا خلال ال25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية(الواقع- الإستثمارات)، ورقة عمل رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا2007،ص4.

وتجدر الإشارة أنه كما للإنفاق على البنية التحتية تأثير على النمو الإقتصادي فإن النمو الإقتصادي أيضا له تأثير على الإنفاق على البنية التحتية، إذ أن الإنفاق على البنية التحتية يحفز الطلب على السلع والخدمات وإذا كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة كافية، فإن العرض الكلي سيستجيب لهذا الطلب، وهو ما يحفز النمو على الزيادة وهذا النمو المتزايد يستدعي بالضرورة زيادة الطلب على خدمات البنية التحتية وهو ما يعبر عنه قانون "فاغنر" للنمو الإقتصادي الذي يفترض أن زيادة في النمو الإقتصادي تؤدي إلى إحداث زيادة في الإنفاق العام، وبصفة عامة إن علاقة النمو الإقتصادي بالإنفاق العام هي علاقة تبادلية بمعنى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى إرتفاع معدل النمو الإقتصادي كما تقترحه سياسة التوجه الكينزي والعكس صحيح أيضا حيث يؤدي النمو الإقتصادي إلى زيادة

[1] فراس حيدر ،تطور البنى التحتية في سوريا خلال ال25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية)الواقع- الإستثمارات(، ورقة عمل رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا2007، ص3.

الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق الحكومي وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الإقتصادي[1].

المطلب الثاني :نماذج للبنية التحتية والنمو الإقتصادي

تم الإعتراف منذ فترة طويلة بأن تقديم إمدادات كافية من البنية التحتية هي أحد المقومات الأساسية للإنتاجية والنمو الإقتصادي أما في السنوات الأخيرة فقد تلقت البنية التحتية إهتماما كبيرا ومتزايدا، بدءا بعمل Aschauer (1989) الذي سعى لقياس مساهمة البنية التحتية في الدخل والنمو، إلى عمل Easterly وRebelo (1993) دور الإنفاق على النقل والاتصالات في رفع النمو الإقتصادي، ثم Fajnzylber وCalderón (2003) بإبراز إرتباط مؤشر الإتصالات السلكية واللاسلكية بالنمو الإقتصادي من خلال عينة من الدول النامية والصناعية، وصولا إلى Calderonو Servén (2004) بتقدير تأثير البنية التحتية للإتصالات والطاقة في النمو وLi (2008) الذي وصل إلى أن الإستثمار في البنية التحتية مهم جد لتعزيز النمو الإقتصادي الوطني وإثبات ذلك من خلال نتائج الإستثمار في البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي في الصين 1997-2006، بالإضافة إلى عمل Mentolio وSolé-Ollé (2009) بتوضيح التأثير الإيجابي للبنية التحتية للنقل (خاصة الطرق) في إنتاجية المنطقة وغيرها من الدراسات.

ويمكن توضيح أثر البنية التحتية على النمو الإقتصادي من خلال الإعتماد على النموذجين التالين:

1-دراسة Stephane (2008): بحيث يأخذ بعين الإعتبار البنية التحتية كمتغير مفسر للنمو الإقتصادي ويعتمد هذا النموذج على المعادلة التالية:

$$Q = A.f\{K, L, I(k_i)\}$$

حيث تمثل **Q** الناتج الإجمالي الحقيقي، وتمثل **K** رأسمال بخلاف البنية التحتية، وتمثل $\mathbf{k_i}$ مخزون رأسمال من البنية التحتية، وتمثل **L** إجمالي ساعات العمل (القوى العاملة)، وتمثل $\mathbf{I(k_i)}$ متغير المدخلات الوسيطة، ووفقا لهذا

[1] محمود محمد داغر وعلي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص119.

النموذج، فإن التغير الموجب في مخزون رأس المال من البنية التحتية $\mathbf{k_i}$ ، يؤدي إلى تخفيض تكاليف المدخلات الوسيطة فيما يعرف بأثر **Market-Mediated Effect of Infrastructure**[1]

2- دراسة Pedroni وCanning (2014): إعتمد النموذج الذي قدمته دراسة

(Canning, Pedroni) على نموذج Barro لتفسير النمو الإقتصادي مع إجراء تعديل عليه لتضمين البنية التحتية كمتغير مفسر للنمو الإقتصادي ويعتمد هذا النموذج على المعادلة

$$y_t = A_t k_t^{\alpha} G_t^{\beta} L_t^{1-\alpha-\beta}$$

الرئيسية التالية:

حيث تشير $\mathbf{Y_t}$ إلى الناتج في الفترة t، وتشير $\mathbf{A_t}$ إلى مستوى الإنتاجية، وتشير **k** إلى رأس المال بخلاف البنية التحتية، وتشير **L** إلى العمل، بينما تشير **G** إلى رأس المال العام المتعلق بالبنية التحتية.

ووفقا لهذا النموذج فإن تقديم البنية التحتية يؤدي إلى تحسين إنتاجية العمال وكذلك تحسين إنتاجية رأسمال المادي والبشري، وبالتالي فإن هذا النموذج يعتبر رأس المال المرتبط بالبنية التحتية (**infrastructure capital**) أحد المحددات المفسرة للنمو الإقتصادي.

ويختلف هذا النموذج عن سابقه في أنه حدد المرونات بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج بحيث أن مجموع مرونات الإنتاج بالنسبة لكل عناصر الإنتاج مجتمعة تساوي الواحد الصحيح، وبغض النظر عن الصيغة التي يتم بها إدراج متغير البنية التحتية فإن معظم النماذج أوضحت تأثيره الموجب على النمو الإقتصادي وإن إختلفت الطريقة المتبعة لإثبات هذه العلاقة.

المطلب الثالث: الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الإقتصادي العالمي

نشرت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) تقريرا بعنوان البنية التحتية حتى عام 2030: الإتصالات، السكك الحديدية، النقل البري، المياه، الكهرباء، والذي يتضمن توقعاتها للمتوسط السنوي للإنفاق العالمي على هذه القطاعات الخمسة للبنية التحتية ومساهمتها في النمو الإقتصادي العالمي مع الأخذ بعين الإعتبار العوامل المؤثرة والمحتملة على تطور البنية التحتية كالتغيرات المناخية، المسائل الأمنية، التطور المرجح للمالية العامة، التكنولوجيا، السكان ومستويات الدخل... إلخ، حيث ساهم الإستثمار في قطاعات البنية التحتية خلال الفترة

[1] عبد الله رمضان توفيق ،المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الإقتصادي، مطبوعة جامعية ،كلية التجارة وادارة الأعمال، قسم الإقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان مصر، 2003، ص 166.

2000-2010 بـ 2,8% من PIB العالمي وسيساهم الإستثمار في هذه القطاعات كذلك بـ 2,5% منPIB العالمي والذي يقدر حاليا بـ 1,5 تريليون دولار أمريكي، إستنادا إلىPIB العالمي الذي يقدر بـ58,1 تريليون دولار أمريكي[1]. والجدول الموالي يوضح النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية .

الجدول رقم(3-1): متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية التوقعات و النسب المئوية من PIB العالمي بالدولار الأمريكي

نوع البنية التحتية	2000 - 2010	النسبة التقريبية من PIB العالمي	2010 - 2020	النسبة التقريبية من PIB العالمي	2020 - 2030	النسبة التقريبية من PIB العالمي
الطرق	220	0,38	245	0,32	292	0,29
السكك الحديدية	49	0,09	54	0,07	85	0,06
الإتصالات	654	1,14	646	0,85	171	0,17
الكهرباء	127	0,22	180	0,24	241	0,24
المياه	576	1,01	772	1,01	1037	1,03
الإجمالي	1626	2,84	1897	2,58	1799	1,79

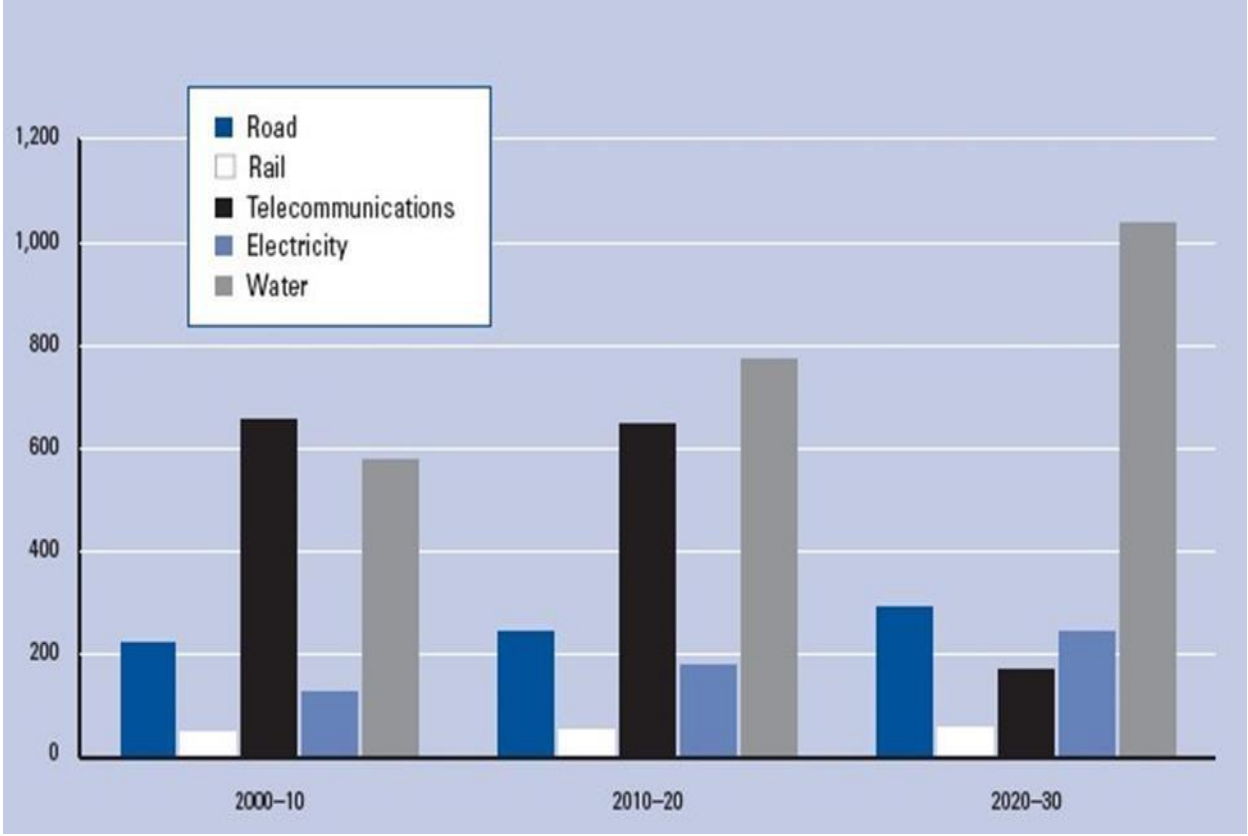
Source: DICKINSON Victoria and others, paving the ways: 79aximizing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010, p 4

يقدر متوسط الإنفاق العالمي على البنية التحتية خلال الفترة 2000- 2010 بـ 1626 مليار دولار أمريكي، من خلال الإنفاق على (الطرق ب 200 مليار دولار أمريكي، و حوالي 700 مليار دولار أمريكي لقطاع الإتصالات، وحوالي 600 مليار دولار أمريكي للمياه) وقد توقعت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأن قطاع

[1] DICKINSON Victoria and others, paving the ways: maximazing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010, pp 4 - .6

المياه سيحتل المرتبة الأولى بأعلى إنفاق بحلول عام 2030 وذلك بسبب صيانة وإستبدال شبكات المياه في أوربا وأمريكا الشمالية، لقدمها ووجودها في ظروف سيئة الآن بالإضافة إلى البناء الجديد والتوسع في شبكات المياه لدول إفريقيا لأنه 40% من السكان فقط يتم تقديم إمدادات كافية من المياه لهم الآن إلاأنه في عام 2020 سيعرف الإنفاق على مشاريع البنية التحتية إنخفاضا خاصة في قطاع الإتصالات لإنخفاض التكنولوجيا وإرتفاع تكاليف المعدات للإستثمار في البنية الجديدة، بالإضافة إلى الوصول إلى حالة تشبع للمستخدمين[1] والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(3-2): المتوسط السنوي لتوقعات الإنفاق على البنية التحتية في العالم



Source: DICKINSON Victoria and others, paving the ways: 80aximizing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010, p 7

[1] STEVENS Barrie and others, Infrastructure to 2030: Telecom, Land Transport, Water and Electricity, OECD, 2006, Paris, France, p2628-

حيث تمثل:

ROAD: الطرق

RAIL: السكك الحديدية

TELECOMMUNICATIONS: الاتصالات

ELECTRICITY: الكهرباء

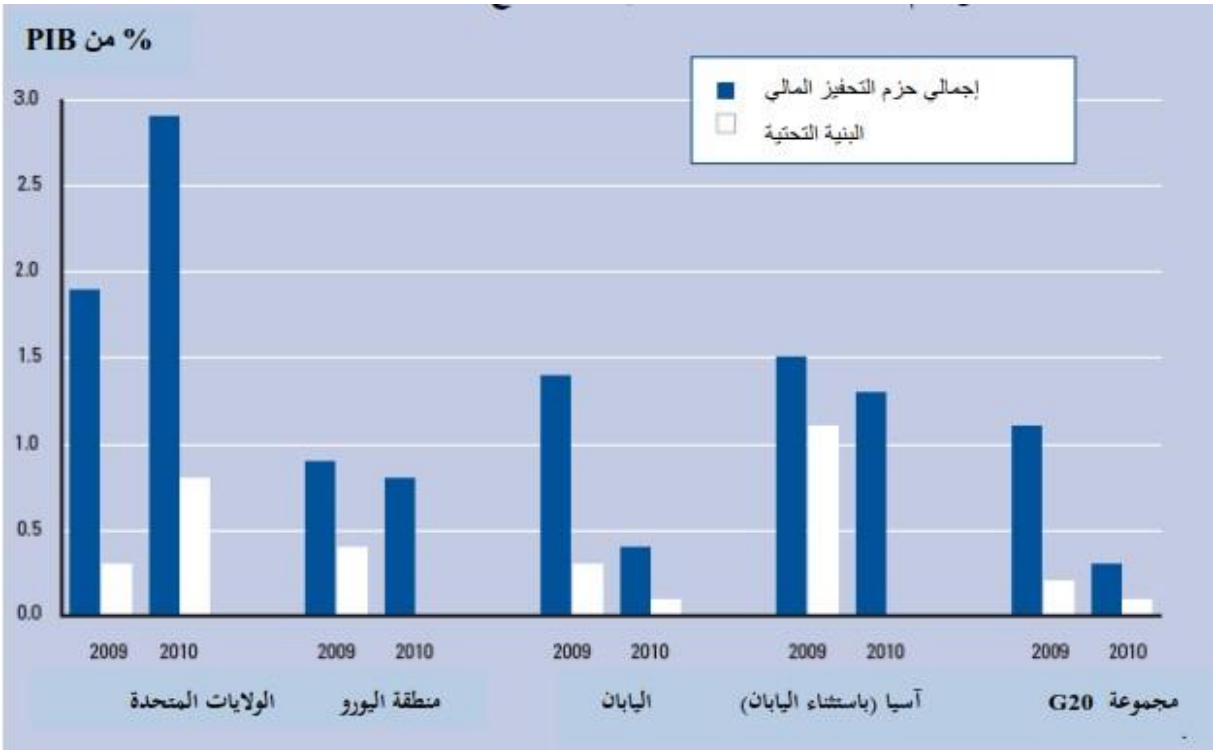
WATER: المياه

وفي أوائل العام 2009 ولمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، كان للإستثمار في البنية التحتية دور مهم جدا ضمن سلسلة المحفزات الإقتصادية في دول العالم إذ برز إلى الواجهة موضوع تمويل البنية التحتية للإقتصاديات العالمية بإعلان العديد من البلدان تخصيص الإنفاق على البنية التحتية كجزء من برامج التحفيز المالي لإقتصادياتها، وذلك لما لها من دور في الإنتعاش الشامل للإقتصاد العالمي على أساس أن حسن إختيار مشاريع البنية التحتية يمكن أن تحسن من مناخ الأعمال وبالتالي تشجيع الإستثمار الخاص وكذلك خلق فرص للعمل .

وتعد البنية التحتية المصممة جيدا عنصرا محوريا في التخصص والإنتاج الفعال وإستهلاك البضائع والخدمات، كما أنها عنصر حيوي في النمو الإقتصادي والتنمية اللذين يمثلان الخطوة الأولى في رفع معدلات المعيشة وقد قدر الإنفاق على البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 1% من PIB ، وحوالي1/3 من إجمالي التحفيز المالي للإقتصاد الأمريكي سنة 2010 وبلغ حوالي1/2 من إجمالي التحفيز المالي في منطقة

اليورو سنة2009 أما في آسيا فقد بلغ الإنفاق على البنية التحتية 2/3 من إجمالي حزم التحفيز المالي لها وذلك سنة 2009 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): المتوسط السنوي لتوقعات الإنفاق على البنية التحتية في العالم



Source: STEVENS Barrie and others, Infrastructure to 2030: Telecom, Land Transport, Water and Electricity, OECD, 2006, Paris, France,p 8

المبحث الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات وتحليل علاقات الإرتباط والسببية بينها

سنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومختلف المتغيرات المعتمد عليها في بناء نموذج قيد الدراسة وهذا من خلال تحليل علاقات الإرتباط، وكذلك سنحاول إلقاء نظرة مبدئية عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة بدراسة الارتباطات والسببية فيما بينها.

المطلب الأول:الخصائص الإحصائية للمتغيرات

سنتطرق في هذا المطلب الى التعريف بالمتغيرات التي سنتعتمد عليها في تقدير النموذج و دراسة بعض خصائصها الإحصائية وكانت حدود الدراسة من 1986 إلى 2016 وتمثلت المتغيرات في:

LGDP: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معبرا عن النمو الإقتصادي.

LK: لوغاريتم رأس المال المادي وتمثل في إجمالي تكوين راس المال مطروحا منه رأس المال الموجه لتمويل البنية التحتية.

LL: لوغاريتم حجم العاملة حيث إستخدمنا إجمالي عدد العمال بالملايين.

LGADEC: لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإدارية والإقتصادية، وتعتبر حصة الأسد موجهة لهذا القطاع إذ يعتبر الأساس لتحريك عجلة التنمية و تحقيق النمو الإقتصادي.

LGED: لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية ويتعلق بالهياكل التعليمية بأطوارها و مراكز البحث العلمي والتكوين والتعليم المهنيين.

LGSOCU: لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية و الثقافية وهو يمثل الإنفاق المخصص للإستثمارات في قطاع الصحة العمومية و المستشفيات والمراكز الرياضية و الدور الثقافية ... إلخ.

وكانت بعض خصائصها الإحصائية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات

	LGDP	LK	LL	LGADEC	LGED	LGSOCU
المتوسط	12,56753	11,92221	16,01712	25,87570	24,44304	23,73097
أعلى قيمة	12,77585	12,40494	16,30923	28,62675	26,78352	26,26673
أدنى قيمة	12,42510	11,61419	15,55560	23,60723	17,84086	18,42068
الإنحراف المعياري	0,119828	0,164078	0,229639	1,654480	1,766897	1,812005

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برمجية Eviews.

بالنسبة ل LGDP كانت اعلى قيمة له في 2016 وكانت ادنى قيمة في 1987 وقدر متوسطها بـ 12,56753 أما الإنحراف المعياري بلغت قيمته 0,119828 مما يعطينا فكرة عن إستقرار نسبي بين القيم و عدم تشتتها عن متوسطها أما بالنسبة ل LK كانت أعلى قيمة 2016 في وبلغت أما ادنى قيمة له سجلت في 2012 وقدر متوسطها الحسابي بـ 11,92221 وهو يعتبر المتوسط الأصغر وبلغت قيمة الإنحراف المعياري 0,164078 مما يبن نوع من الإستقرار بين القيم وتشتتها حول متوسطها اما بالنسبة ل LL سجلت أدنى قيمة له في 1986 حيث قدرت اما اعلى قيمة له في 2016 وبلغت قيمة متوسطه الحسابي 16,01712 وكانت قيمة الإنحراف المعياري 0,229639 مما نستنتج أنه هناك نوع من الإستقرار بين القيم بين القيم عبر الفترات اما بالنسبة ل LGADEC قدرت أعلى قيمة له في 2006 اما ادنى قيمة سجلت في 1988 وبلغت قيمة متوسطها الحسابي 25,87570

ويعتبر المتوسط الأكبر أما الإنحراف المعياري كانت قيمته 1,654480 مما أعطانا فكرة عن نوع من الإستقرار بين القيم أما بالنسبة ل LGED سجلت أعلى قيمة له في 2011 وادنى قيمة في 1988 و بلغت أما المتوسط الحسابي قدر بـ 24,44304 وهو المتوسط الأكبر الثاني وقدرت قيمة الإنحراف المعياري بـ 1,766897 مما يوحي عن تمركز القيم حول متوسطها امابالنسبة ل LGSOCU بلغت اعلى قيمة له في 2006 اما ادنى قيمة في 1988 وقدرت قيمة متوسطها الحسابي مقدرة ب23,73097 وسجلت قيمة الإنحراف المعياري بـ 1,812005 مما يعطينا فكرة عن عدم تشت القيم عن متوسطها.

المطلب الثاني: تحليل علاقات الإرتباط بين المتغيرات

تعتبر دراسة معاملات الإرتباط بين المتغيرات من الخطوات الأولية المهمة في التحليل للوقوف على إتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في التحليل وسنقوم بتحليل علاقات الإرتباط بين بين كافة المتغيرات فيما بينها و الجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-3): مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

Correlation	LGDP	LK	LL	LGADEC	LGED	LGSOCU
LGDP	1.000000					
LK	0.169659	1.000000				
LL	0.931459	0.029237	1.000000			
LGADEC	0.940976	-0.063648	0.944868	1.000000		
LGED	0.791425	-0.100901	0.852217	0.857000	1.000000	
LGSOCU	0.871413	-0.049938	0.891189	0.927988	0.971891	1.000000

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال الجدول المبين لمعاملات الإرتباط بين المتغيرات قيد الدراسة نلاحظ وجود إرتباط قوي موجب بين لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع بقية المتغيرات ماعدا لوغاريتم رأس المال بخلاف الموجه للبنية التحتية حيث لاحظنا عدم وجود إرتباط قوي بينهما أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فلاحظنا أنه يوجد علاقة ترابطية فيما بينها تتصف بالإيجابية ماعدا لوغاريتم رأس المال بخلاف الموجه للبنية التحتية فقد تبين أنه لايرتبط إرتباط هام مع بقية المتغيرات وإتصف بالسلبية في علاقاته الإرتباطية مع أغلبية المتغيرات ماعدا لوغاريتم حجم العمالة التي كانت بينهما علاقة إرتباطية موجبة شبه معدومة ولقد تبين أن أكبر معامل إرتباط سجل بين لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الثقافية والإجتماعية مع ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية (LGED وLGSOCU) البالغ قيمته

0,971891 وأن أدنى معامل سجل بين لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية مع لوغاريتم إجمالي رأس المال بخلاف الموجه للبنية التحتية (LK و LGADEC) و الذي بلغت قيمته 0,063648-.

المطلب الثالث: تحليل السببية بين المتغيرات

إن توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات الإقتصادية يعطي إنعكاس يوضح ويفسر الظواهر الإقتصادية، فمعرفة إتجاه السببية يعتبر ضروري من أجل إبراز ملامح العلاقة الموجودة بين هاته المتغيرات و الجدول الآتي يوضح نتائج إختبار السببية لـ granger بين المتغيرا

الجدول رقم(3-4): نتائج تطبيق إختبار سببية "جرانجر"

الفرضيـــــــــــــــات	F-statistic	prob	التفسيـــــــــــــــــر
LK لايسبب LGDP	0,01308	0,9098	عدم وجود علاقة سببية بين لوغاريتم رأس المال المادي
LGDP لايسبب LK	1,21411	0,2802	ولوغاريتم إجمالي الناتج المحلي
LL لايسبب LGDP	9,27446	0,0051	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم حجم العمالة
LGDP لايسبب LL	0,01444	0,9052	إتجاه لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي
LGADEC لايسبب LGDP	1,55991	0,2224	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم إجمالي الناتج
LGDP لايسبب LGADEC	10,3353	0,0034	المحلي إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية
LGED لايسبب LGDP	0,04046	0,8421	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم إجمالي الناتج
LGDP لايسبب LGED	8,71953	0,0064	المحلي إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية
LGSOCU لايسببLGDP	0,09126	0,7649	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم إجمالي الناتج
LGDP لايسبب LGSOCU	7,10308	0,0128	المحلي إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية و الثقافية
LL لايسبب LK	0,66156	0,4231	عدم وجود علاقة سببية بين لوغاريتم حجم العمالة
LK لايسبب LL	0,55850	0,4613	ولوغاريتم رأس المال المادي
LGADEC لايسبب LK	1,33602	0,2579	عدم وجود علاقة سببية بين لوغاريتم رأس االمال المادي ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية
LK لايسبب LGADEC	3,21533	0,0842	والإدارية

LGED لايسبب LK	0,11644	0,7354	عدم وجود علاقة سببية بين لوغاريتم رأس المال المادي
LK لايسبب LGED	0,24800	0,6225	إولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية
LGSOCU لايسبب LK	0,14541	0,7059	عدم وجود علاقة سببية بين لوغاريتم رأس المال المادي
LK لايسبب LGSOCU	0,89314	0,3530	ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية
LGADEC لايسبب LL	0,01768	0,8952	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم حجم العمالة
LL لايسبب LGADEC	15,3442	0,0006	إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإرادية
LGED لايسبب LL	0,02714	0,8704	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم حجم العمالة
LL لايسبب LGED	31,0558	7E-06	إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية
LGSOCU لايسبب LL	0,09593	0,7591	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم حجم العمالة
LL لايسبب LGSOCU	20,8021	0,0001	إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الثقافية و الإجتماعية
LGED لايسبب LGADEC	1,35457	0,2547	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية و الإدارية إتجاه لوغاريتم
LGADEC لايسبب LGED	9,70500	0,0043	الإنفاق على البنية التحتية التعليمية
LGADEC لايسبب LGSOCU	2,99389	0,0950	وجود علاقة سببية واحدة من لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية و الإدارية إتجاه لوغاريتم
LGSOCU لايسبب LGADEC	6,23546	0,0189	الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية و الثقافية
LGED لايسبب LGSOCU	5,92005	0,0219	وجود علاقة ثنائية بين لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية و لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية
LGSOCU لايسبب LGED	4,56437	0,0419	الإجتماعية والثقافية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برمجية Eviews.

من خلال الجدول وبالإعتماد على إحصائية فيشر سنقوم بالتقييمات التالية:

1- نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم رأس المال المادي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ونرفض الفرضية القائلة بأن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي يسبب لوغاريتم رأس المال المادي أي لايتسبب كل منهما في الآخر.

2- نرفض فرضية العدم القائلة بأن لوغاريتم حجم العمالة لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ونقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لايتسبب في لوغاريتم حجم العمالة.

3- وجود علاقة سببية في مفهوم جرانجر من لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي إتجاه لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية، وعدم وجود علاقة سببية من لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية نحو لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي.

4- نقبل فرضية العدم القائلة بأن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية لايسبب لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي ونرفض الفرضية القائلة بأن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية.

5- من خلال إحصائية فيشر نستنتج أن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي يتسبب في لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية و الثقافية و بالعكس لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية و الثقافية لا يتسبب في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

6- نقبل الفرضية القائلة أن لوغاريتم حجم العمالة لايسبب لوغاريتم رأس المال المادي ونرفض الفرضية القائلة بأن لوغاريتم رأس المال المادي يسبب لوغاريتم حجم العمالة.

7- نقبل فرضية القائلة بأن كل من لوغاريتم رأس المال المادي ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية لايتسبب في الآخر.

8- حسب إحصائية فيشر نقبل الفرض القائل أن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية لا يسبب في لوغاريتم رأس المال المادي ونرفض فرضية البديلة القائلة بأن لوغاريتم رأس المال المادي يسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية.

9- نقبل الفرضية التي تنص على أن لوغاريتم رأس المال المادي لايسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ونرفض الفرضية البديلة القائلة أن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية يسبب لوغاريتم رأس المال المادي.

10- نرفض الفرضية القائلة بأن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية يسبب في لوغاريتم حجم العمالة و بالعكس نقبل الفرض الذي ينص على أن لوغاريتم حجم العمالة يسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية.

11- من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل الفرضية البديلة أي أن لوغاريتم حجم العمالة يسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية ونقبل فرضية العدم القائلة بأن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية لا يسبب لوغاريتم حجم العمالة.

12- وجود علاقة سببية في مفهوم جرانجر بين لوغاريتم حجم العمالة ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ولاتوجد علاقة عكسية اي ان لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية لا يسبب في لوغاريتم حجم العمالة.

13- نقبل فرضية العدم أي ان لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية لا يسبب لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية ونرفض الفرض القائل بأن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية لا يسبب في لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية.

14- نرفض فرضية العدم أي ان لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية يسبب في لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ونقبل الفرض القائل بأن لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية لا يتسبب في لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية.

15- وجود علاقة مزدوجة بين لوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية ولوغاريتم الإنفاق على البنية التحتية التعليمية ،حيث الأول يتسبب في الثاني و الثاني في الأول.

المبحث الثالث: النموذج القياسي لأثر الإنفاق على البنية التحتية في النمو الإقتصادي

بعد دراسة بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات قيد الدراسة ومعرفة طبيعة العلاقة بين المتغير المفسَر والمتغيرات المفسرة وكذا العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها يأتي الدور لمعرفة أثرها مجتمعة على المتغير التابع وهذا ما سنتطرق إليه تاليا.

المطلب الأول: دراسة الإستقرارية وإختبار التكامل المشترك

لدراسة أثر الإنفاق على البنية في النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام دالة إنتاج من نوع كوب–دوغلاس تحتوي على عنصري رأس المال المادي والعمل كمتغيرين أساسيين ومن ثم إضافة ثلاث متغيرات متعلقة بالإنفاق على البنية التحتية (تم ذكرها سابقا) وتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LK_t + \beta_2 LL_t + \beta_3 LGADEC_t + \beta_4 LGED_t + \beta_5 LGSOCU_t + \varepsilon_t$$

حيث: $t = 1986, \dots, 2016$

ومن أجل قياس هذا الأثر نستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة ما ويعرف إختصارا بنموذج ARDL، حيث نستطيع من خلال هذا المنهج معرفة وجود علاقة تكاملية بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل وكذا مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وتم إختيار هذا الأسلوب في التقدير لسببين رئيسيين هما:

1–لايتطلب إستخدامه أن يكون حجم العينة كبير وهو الحال في دراستنا حيث حجم العينة صغير (31 مشاهدة).

2– لا يتطلب أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة على عكس منهجيات التكامل المشترك الأخرى حيث ان التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود لايشترط نفس الرتبة من التكامل وهذا حال دراستنا.

وتجدر بنا الإشارة الى التنبيه إنه لايمكن تطبيق منهجية ARDL في حالة وجود سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية وفي حالة المتغير التابع مستقر في أصله أي متكامل من الدرجة I(0).

قبل التأكد من وجود تكامل مشترك بإستخدام منهج الحدود (BOUNDS TESTING APPROACH) يجب أولا التأكد من السلاسل مستقرة في المستوى أو في الفرق الأول (أي متكاملة في I (0) و I (1) ولهذا يجب إجراء إختبار جذر الوحدة لمعرفة درجة إستقرارية السلاسل الزمنية.

1-دراسة الإستقرارية: سنعتمد على إختبار PHILLIPS PERRON لإختبار وجود جذر وحدة (لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة الذي أقترح في سنة 1988) وهو أحد الإختبارات الغير معلمية ويعد أكفأ من إختبار ديكي فولر المطور (ADF) حيث أنه يأخذ بعين الإعتبار مشكلة عدم تجانس التباين والإرتباط في حد الخطأ وذلك من خلال التصحيح المباشر في إحصاءة الإختبار ويتم بإستخدام النماذج التالية[1]:

أ-عملية سير عشوائي مع ثابت وإتجاه زمني $\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$ 3

ب- عملية سير عشوائي مع ثابت فقط $\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$ 2

ج- عملية سير عشوائي بدون ثابت وإتجاه زمني $\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$ 1

لإختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \delta = 0 \\ H_1: \delta < 0 \end{cases}$$

وتم تلخيص نتائج الإختبار في الجدول التالي:

[1] زهرة حسن عباس، خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي بإستخدام متجه الأنحدار الذاتي الهيكلي(SVAR) حالة العراق،رسالة ماجيستير،كلية التجارة و الإقتصاد ،جامعة البصرة ،2014، ص200

الجدول رقم (3–5): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام (PP)

المتغير	عند المستوى (At Level)			الفروقات الأولى (st difference1)			رتبة المتغير
	ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	بدون ثابت وإتجاه	ثابت واتجاه زمني	حد ثابت	بدون ثابت وإتجاه	
LGDP	-2,5068	1,3843	1,7615	-1553, 4	-3,7652	/	I (1)
LK	-2,6292	-2,7762	/	-6,2198	-6,1922	-6,3039	I (1)
LL	-1,0151	-8,6344	/	/	/	/	I (0)
LGADEC	-4,6084	/	/	/	/	/	I (0)
LGED	-5,1022	/	/	/	/	/	I (0)
LGSOCU	-4,1570	/	/	/	/	/	I (0)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد الملحق رقم 7.

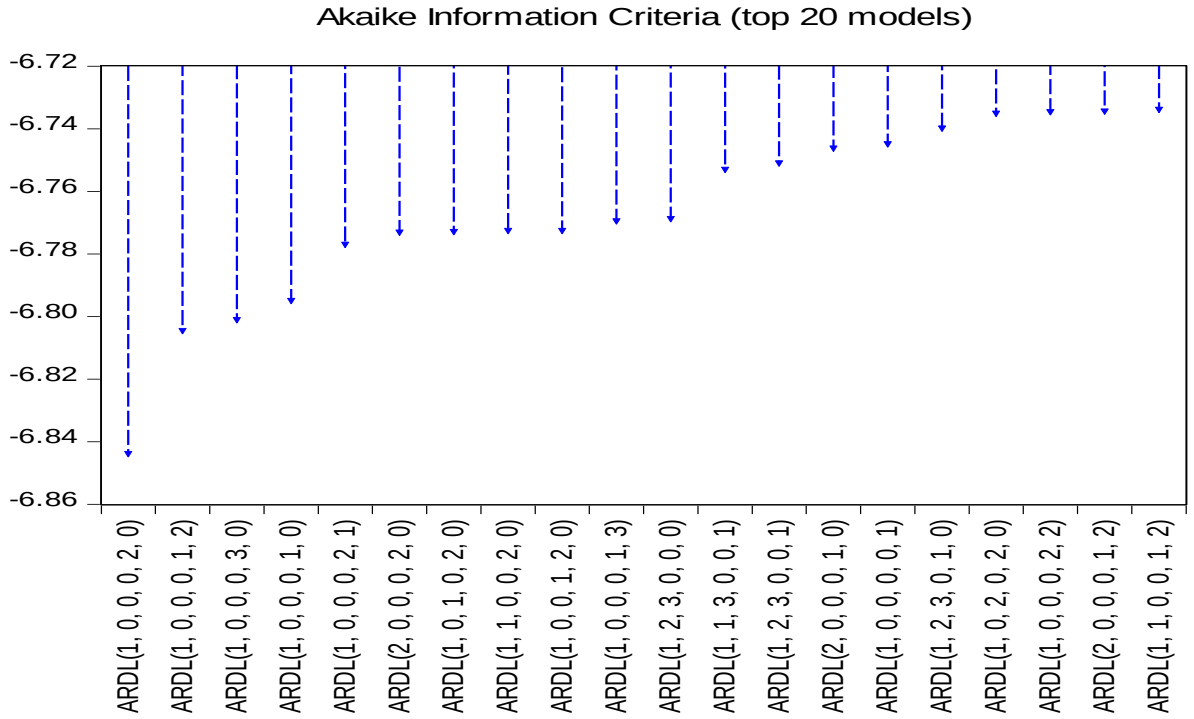
من خلال نتائج إختبار جذر الوحدة تأكدت لنا صحة شروط نموذج ARDL حيث كانت أغلبية المتغيرات مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5 % ماعدا متغير لوغاريتم رأس المال بخلاف الموجه للبنية التحتية الذي إستقر بعد الفرق الأول والمتغير التابع والمتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي إستقر بعد إجراء الفروق الأولى لتصبح فرضيات النموذج محققة ومنه إمكانية تطبيقه.

2– إختبار التكامل المشترك: قبل إجراء إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد الإبطاءات الممكنة ويتم تحديد درجة التأخير الأقصى عند التقدير بالإعتماد على تردد البيانات (FREQUENCY OF DATA) وحجم العينة (SAMPLE SIZE) وتم تحديدها ب(3) ومن ثم تحديد درجات التأخير الأمثلية حسب عدة معايير مثل :

Akaike (AIC), Schwarz (SCI), Hannan-Quinn (HQ).

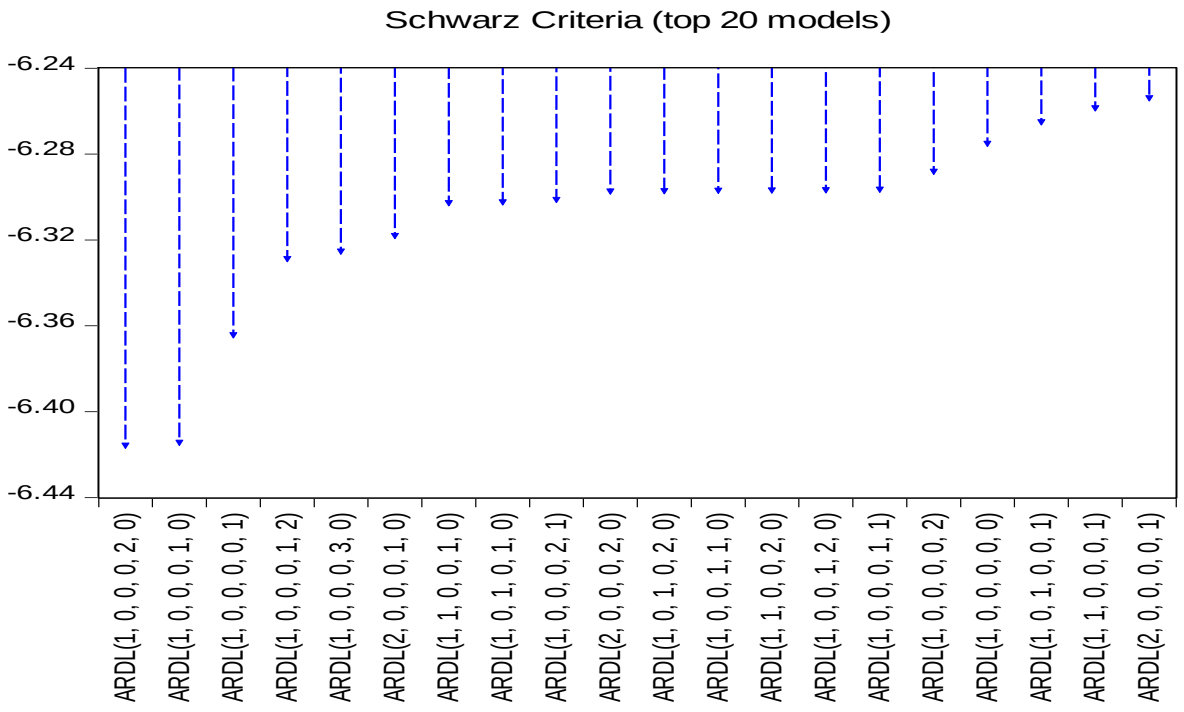
ولقد تم التوافق في دراستنا بين معيار معلومات AIC ومعيار المعلومات SIC على نفس النموذج الأمثل مع وجد حد ثابت و كانت النتائج موضحة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (3-4): 20 النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات AIC



المصدر: مخرجات EVIEWS

الشكل رقم (3-5): 20 النموذج الأمثل وفقا لمعيار المعلومات SIC



المصدر: مخرجات EVIEWS

الشكلين التاليين يوضحان أفضل 20 نموذج حسب معيار المعلومات المستخدم حيث نلاحظ أن أمثل نموذج هو ARDL (1,0, 0, 0,2,0) بإعتباره يملك أدنى قيمة حسب المعيارين السابقين.

وبعدما معرفة أمثل نموذج يمكننا إجراء إختبار التكامل المشترك وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–6): نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	16.17464	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة (المجدولة) لـPESARAN AND AL سنة 2001 إلا أنه لا يمكن الإعتماد عليها في حالة إذا كان حجم العينة صغير (أقل من 80 مشاهدة) وهو الحال بالنسبة لنا إذ تعطينا نتائج مضللة وغير صالحة في العينات الصغيرة وانما يجب الإعتماد على القيم الحرجة لـ PARESH KUMAR NARAYAN (2004) حيث قام بدراسة تحت عنوان:

"REFORMULATING CRITICAL VALUES FOR THE BOUNDS F-STATISTICS APPROACH TO COINTEGRATION: AN APPLICATION TO THE TOURISM DEMAND MODEL FOR FIJI"

أوضح في هذه الدراسة أن القيم الحرجة الخاصة بPESARAN لاتصلح للعينات الصغيرة وقدم القيم الحرجة الخاصة بالعينات الصغيرة،حيث وجد أن القيم الحرجة الجديدة أكبر بـ 35,5% عند 1000 مشاهدة عن القيم السابقة الخاصة بـ (2001, AL and PESARAN) وأكبر بـ 17,1% عند 500 مشاهدة عن القيم السابقة

الخاصة بـ (PESARAN, 1997) لنموذج إنحدار يتكون من أربعة متغيرات وثابت[1]، وقد تم إدراج القيم الحرجة الخاصة به في برمجية EVIEWS في طبعتها العاشرة وعليه نتائج إختبار التكامل المشترك بالإستدلال لقيم NARAYAN الحرجة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-7): نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.17464	Finite Sample : n=35 ...		
k	5	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهج الحدود نلاحظ أن القيم الحرجة تغيرت عن الإختبار السابق وبمقارنة F المحسوبة مع القيم الحرجة نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة في كل مستويات المعنوية (1%, 5%, 10%) ومنه قبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل ونرفض فرضية الصفرية التي تعدم وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: تقدير نموذج ARDL

بعد الإثبات والتأكد عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات المستقلة يتم الإنتقال لتقدير معلمات النموذج في المديين الطويل و القصير ومعامل تصحيح الخطأ ومعرفة المدة المتوقعة لتحقيق التوازن بين المديين، ومعادلة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة معرفة بالعلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = \underbrace{C + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1}}_{\text{معادلة الأجل الطويل}} + \underbrace{\sum_{i=1}^{m} a_i,1 * \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{k} a_i,2 * \Delta(X_{t-i})}_{\text{معادلة الأجل القصير}} + \varepsilon_t$$

[1]Paresh kumer Narayan, REFORMULATING CRITICAL VALUES FOR THE BOUNDS F-STATISTICS APPROACH TO COINTEGRATION: AN APPLICATION TO THE TOURISM DEMAND MODEL FOR FIJI, monash university, Australia, 2004, Working paper 02/04, p1

1-1 تقدير معلمات الأجل الطويل: عند تقدير معلمات الاجل الطويل تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-8): مقدرات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	0.010268	0.081311	0.126274	0.9008
LL	1.600658	0.515638	3.104227	0.0056
LGADEC	-0.034134	0.040938	-0.833795	0.4142
LGED	-0.146272	0.058784	-2.488285	0.0218
LGSOCU	0.056102	0.042281	1.326888	0.1995
C	-10.02416	6.135470	-1.633805	0.1179

EC = LGDP - (0.0103*LK + 1.6007*LL -0.0341*LGADEC -0.1463*LGED + 0.0561*LGSOCU -10.0242)

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل يتأثر بكل من الإنفاق على البنية التحتية التعليمية سلبا حيث كان معاملهما سلبي و غير معنوي وكذلك بالعمل بعلاقة إيجابية ومعنوية، أما بقية المتغيرات لم تكن معنوية في الأجل الطويل.

2-1 تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ: بعد تقدير معادلة الأجل الطويل يأتي دور تقدير معلمات الأجل القصير و معامل تصحيح الخطأ و الجدول التالي يوضح نتائج التقدير

الجدول رقم (3-9): نتائج تقديرات معلمات الأجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGED)	-0.010481	0.001388	-7.552852	0.0000
D(LGED(-1))	0.002904	0.000929	3.125654	0.0053
CointEq(-1)*	-0.138171	0.011389	-12.13216	0.0000

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر في الأجل القصير بالإنفاق على البنية التحتية التعليمية حيث كان تأثيرها سلبي ومعنوي بتأخير واحد وموجب معنوي بتأخيرين ويتضح

أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (0,1381-) أي انه في كل سنة يتم تصحيح ما قدره 13,81% من الإختلالات الحاصلة في الناتج المحلي في الأجل الطويل وسيتحقق التوزان بعدة فترة زمنية مقدرة بـ 7 سنوات وشهرين و28 يوم (تم إستخراج المدة بالعلاقة التالية: 1/0,1381=7,24)

المطلب الثالث: دراسة صلاحية نموذج ARDL

لتحديد صلاحية النموذج من عدمها لابد من إجراء الإختبارات التشخيصة للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الإرتباط التسلسلي و مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وهل أخطاء النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا و كذلك بالنسبة للشكل الدالي الذي افترضناه هل يعتبر الشكل الامثل ام هناك أخطاء في توصيف النموذج .

وفي حالة التأكد أن النموذج صالح وان النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم بإختبار أستقرارية النموذج للتأكد ما ان كان النموذج يحتوي على تغيرات هيكلة من خلال إجراء إختبار إستقرارية النموذج.

1-الإختبارات التشخيصية: وتمثلت هذه الإختبارات في:

1-1 اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء: من أجل إختبار عدم وجود مشكل إرتباط الذاتي من الدرجة الثانية (لأن الإرتباط من الدرجة الأولى لا يؤثر في نموذج ARDL)سنقوم بإستخدام LM-TEST و كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.606615	Prob. F(2,18)	0.5560
Obs*R-squared	1.831222	Prob. Chi-Square(2)	0.4003

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال نتائج الجدول نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم قبول الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، بإعتبار قيمة احتمال F-STATISTIC المساوية لـ 0,5560 أكبر من 0,05 عند مستوى معنوية 5%.

1-2 **إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:** كانت نتائج إختبار عدم ثبات تجانس المشروط بالإنحدار الذاتي المعروف بإختبار ARCH موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–11): نتائج إختبار عدم ثبات التباين

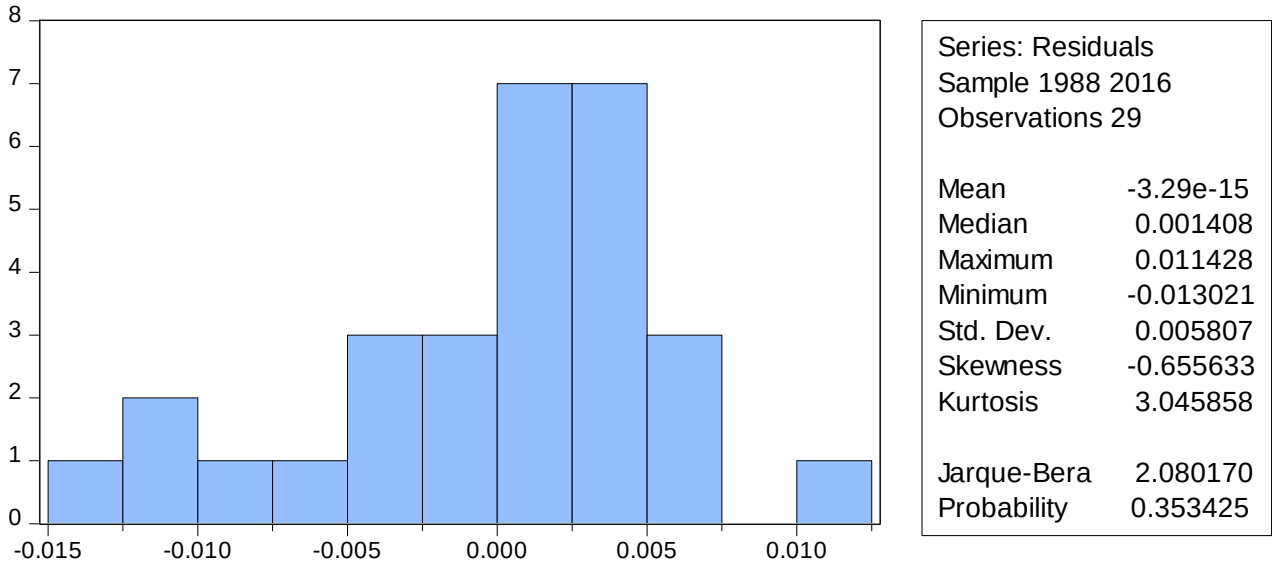
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.617448	Prob. F(1,26)	0.1178
Obs*R-squared	2.560974	Prob. Chi-Square(1)	0.1095

المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال نتائج الإختبار نتأكد من ثبات تباين الاخطاء، حيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة أن تباين الأخطاء إستنادا على نتيجة إحتمال F-STATISTIC إذ بلغت قيمته 0,1178 وهي أكبر من 0,05 عند مستوى معنوية 5%.

3–1 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: من الضروري حتى تتأكد لنا صلاحية النموذج أن تكون أخطاء التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا، وكان توزيع الأخطاء ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–6): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال الشكل يتبين أن الأخطاء الناتجة عن النموذج المقدر موزعة توزيعا طبيعا، حيث تم قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي إستنادا الى قيمة إحتمال إختبار JARQUE-BERA التي بلغت قيمتها 0,3534 وهي أكبر من 0,05 عندمستوى معنوية 5%.

4–1 إختبار ملائمة الشكل الدالي: يعد من الإختبارات التشخيصة المهمة فهو يقوم على إختبار أخطاء توصيف النموذج ويعرف بـ:RAMSEY RESET TEST وكانت نتائج الإختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3–12): نتائج إختبار ملائمة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LGDP LGDP(-1) LK LL LGADEC LGED LGED(-1) LGED(-2) LGSOCU C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.313023	19	0.2048
F-statistic	1.724029	(1, 19)	0.2048

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	7.85E-05	1	7.85E-05
Restricted SSR	0.000944	20	4.72E-05
Unrestricted SSR	0.000866	19	4.56E-05

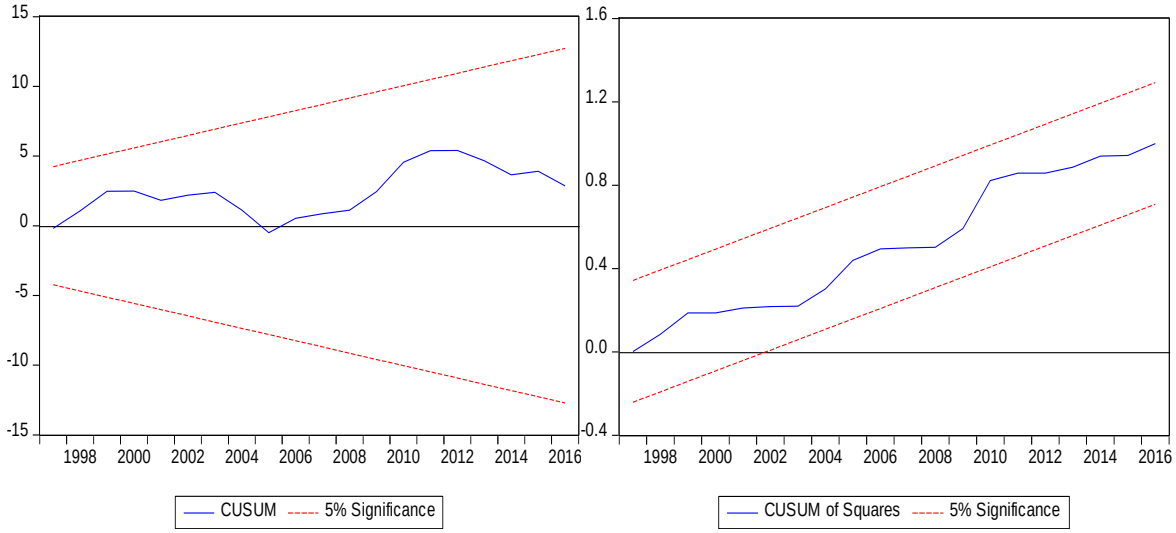
المصدر: مخرجات EVIEWS

بالأستدلال الى نتائج إختبار RAMSEY نستنتج صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج حيث تم قبول الفرض البديل القائل بصحة الشكل الدالي ورفض فرضية العدم وهذا من خلال إحتمال F-STATISTIC بقيمة 0,2048 التي تفوق قيمة 0,05 عند مستوى معنوية 5%.

2–إختبار إستقرارية النموذج: لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM AND CUSUM OF SQUARES)ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع المنحنى البياني للإختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة.

والشكل البياني يوضح إختباري استقرار النموذج المقدر

الشكل رقم (3-7): نتائج إختبار إستقرار النموذج



المصدر: مخرجات EVIEWS

من خلال الشكل البياني يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الحدين الحرجين، ونفس الشيئ بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF SQUARES) فهو متمركز بين وسط الحدين الحرجين مشيرا إلى الإستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل.

خلاصة:

هدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس تأثير البني التحتية من خلال الإنفاق على البنية التحتية الإقتصادية والإدارية، البنية التحتية التعليمية، وكذا البنية التحتية الإجتماعية والثقافية على النمو الإقتصادي الذي تم التعبير عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1986 إلى 2016 .

وتوصلت الدراسة بعد القيام بتحليل الإرتباط بين المتغيرات إلى أنه يوجد إرتباط قوي بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع ماعدا رأس المال بخلاف البنية الذي كان إرتباط غير هام بينهما.

ومن أجل تحديد إتجاه العلاقة بين المتغيرات تم تطبيق إختبار جرانجر للسببية وتبين أنه حجم العمالة المعبر عنه بإجمالى العاملين يتسبب في النمو الإقتصادي المعبر عنه بالناتج الإجمالي الحقيقي بينما بقية المتغيرات التي تمثل الإنفاق على البنية التحتية بأنواعها النمو الإقتصادي هو الذي يتسبب فيها ولاحظنا عدم وجود علاقة سببية بين رأس المال بخلاف الموجه للبنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبعد ذلك تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة في تقدير النموذج القياسي بإعتباره النموذج الأنسب للتقدير في حالتنا وأشارت النتائج المتوصل إليها في الأجل القصير أن النمو الإقتصادي في الجزائر يعتمد على الإنفاق على البنية التحتية التعليمية، أما في الأجل الطويل فقد تأثر النمو الإقتصادي بالإنفاق على البنية التحتية التعليمية بعلاقة سلبية، وتأثر إيجابيا مع العمل، أما بقية المتغيرات والمتمثلة في الإنفاق على البنية التحتية الإجتماعية والثقافية ورأس المال بخلاف البنية التحتية والبنية التحتية الإقتصادية والإدارية لم تكن معنوية إحصائيا.

الخاتمة

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة لقياس أثر البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، وفي هذا السياق إنصب بحثنا على مدى تأثير الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية في معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، وحتى يتم إدراك هذا التأثير درسنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالبنية التحتية ومصادر وآليات تمويلها، ثم درسنا في الفصل الثاني النمو الإقتصادي وأهم نظرياته، بحيث تناولنا الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية، العوامل المحددة له، طرق تقديره وقياسه، نظرياته عبر تاريخ الفكر الإقتصادي، كما درسنا في الفصل الثالث آلية تأثير الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية في النمو الإقتصادي، وذلك بدراسة أهم قنوات إنتقال الأثر، مع ذكر بعض النماذج المفسرة، وفي الأخير قمنا بإلقاء نظرة على البنية التحتية في العالم ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي العالمي وتوقعاتها في المستقبل، من ثم قمنا بتكوين نموذج قياسي بالإعتماد على أرقام وحقائق عن الإنفاق العام عموما وعلى البنية التحتية خصوصا حيث قمنا بتقسيم الإنفاق على البنية التحتية إلى ثلاث أجزاء الأول متعلق بالبنية التحتية الإقتصادية والإدارية والثاني متعلق بالبنية التحتية التعليمية أما بالنسبة للجزء الثالث فقد خصص للبنية التحتية الإجتماعية والثقافية، وقد تم تحليل علاقات الإرتباط والسببية بين بين هذه المؤشرات والنمو الإقتصادي لمعرفة طبيعة العلاقة وأتجاهات التأثير وتوصلنا في هذه الدراسةإلا أن يوجد إرتباط قوي بين هاته المؤشرات والنمو الإقتصادي كما أن النمو الإقتصادي يتسبب في زيادة الإستثمار في شتى قطاعات البنية التحتية.

وبعد ذلك تم إستخدام الدراسة القياسية لتأثير البنية التحتية في النمو الإقتصادي، حيث تم تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة بإعتباره النموذج الأنسب للتقدير ، وأشارت النتائج إلى أنه في الأجل الطويل يعتمد النمو الإقتصادي في الجزائر على العمل بعلاقة أيجابية والإنفاق على البنية التحتية التعليمية بعلاقة سلبية بينما كانت بقية المتغيرات غير معنوية في الأجل الطويل **وهذه النتيجة تنفي صحة الفرضية الثالثة حيث التأثير الإيجابي يشترط بمستوى العمالة في الأجل الطويل.**

أما في الأجل القصير يعتمد النمو الإقتصادي في الجزائر على عنصر واحد ألا وهو الأنفاق على البنية التحتية التعليمية.

وقدم تم التوصل في هذا البحث إلى النتائج التالية:

1- يعتمد تحديد حجم الإنفاق العام في مكان أو زمان معين على السياسات الحكومية، وذلك حسب طبيعة بنيان الدولة والنظم الإقتصادية السائدة فيها، ومستوى النشاط الإقتصادي بها، إذ تعكس النفقات العامة صورة نشاط الدولة في تحقيق أهدافها وتوجيه إقتصادها وضمان الإستقرار الإقتصادي بها.

2- عرفت النظريات المفسرة للنمو تطورات عديدة، مرورا بالكلاسيك والنيوكلاسيك إلى الكينزيين، إلا أن كل تلك الأفكار في الغالب غير واقعية مع ما هو موجود في الدول النامية لوجود العديد من العراقيل والعقبات الناتجة عن ضعف البنية التحتية وعدم ملائمة الهياكل المؤسسسية، وبالتالي يمكن إعتبار البنية التحتية كأحد محددات النمو الإقتصادي في الدول النامية.

3- تحتاج البنية التحتية لمبالغ ضخمة، إلا أنه ومع تضاؤل قدرة الحكومات على توفير تلك المبالغ وترسيخا لمبادئ الإقتصاد الحر، برز إتجاها متصاعدا لإشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، ويعتبر نظام البناء والتشغيل والتحويل أحد الأدوات المستخدمة حاليا في تنفيذ تلك المشاريع للحد من أعباء الدولة. **(وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية والأولى)**

4- أظهرت عملية المتابعة و التقييم ضعف كبير في التسيير لا يتناسب مع حجم وتكاليف مشاريع البنية التحتية المقامة، وهذا ما تسبب في رفع المخصصات المالية عن طريق عمليات إعادة التقييم المتكررة، إضافة إلى تأخر إنجاز العديد من هذه المشاريع وكذا تأخر مستوياتها وجودتها عن مثيلاتها في دول العالم.

5- أداء الإقتصاد الوطني لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ في السوق النفطية، حيث أن مشاريع البنية التحتية التي تراهن عليها السلطات العمومية من أجل رفع معدلات النمو الإقتصادي تعتمد على عائدات المحروقات الخاضعة للتقلبات التي تحدث في السوق العالمية للنفط.

وبناءا على النتائج المتصل إليها نقترح في هذا الإطار التوصيات و الإقتراحات التالية في سبيل تفعيل أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في تحقيق معدلات إيجابية في النمو الإقتصادي تتمشى مع حجم الإنفاق الضخم المخصص لها، وكانت هذه التوصيات موضحة في النقاط التالية:

1- إذا كانت البنى التحتية هي قاعدة نمو النشاطات الإنتاجية والخدمية، فإن الإنفاق الكبير على الطرق والنقل والإتصالات... إلخ، يجب أن يكون مدروسا بدقة من أجل إستغلال أمثل للموارد، ولا يجب أن يكون الإنفاق هدفا في حد ذاته، لأن الهدف الرئيسي هو تحسين أداء الإقتصاد الوطني قبل كل شئ.

2- مواصلة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق العام على البنى التحتية، لأهميتها البالغة على المدى الطويل في تحسين هيكل الإقتصاد وزيادة الربحية وتحفيز سوق العمل، وبالتالي التأثير على الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية، ومنه تحسين معدلات النمو الإقتصادي.

3-تعزيز الشفافية في تسيير الأموال العمومية، خاصة في إنجاز مشاريع البنية التحتية، وتطوير آليات الرقابة والتدقيق والإجراءات المحاسبية.

4-ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى لتمويل المشاريع التنموية عموما ومشاريع البنية التحتية خصوصا، بدل الإعتماد الكبير على العوائد النفطية، كالبحث مثلا عن موارد ضريبية أخرى، عن شراكات أجنبية لتمويل البنى التحتية... إلخ.

5- في دراسة للبنك الدولي حول إصلاح البنية التحتية، تمت التوصية بأهمية توسيع الإستثمارات الخاصة في تقديم خدمات البنية التحتية، وضرورة وضع اللوائح التنظيمية والأسعار بشكل يحقق التوازن بين الكفاءة الإقتصادية وشمولية الخدمات، حيث تحفز الأسعار المستثمرين الخواص على الإستثمار في بعض مجالات البنية التحتية كالطرق وشبكات المياه والكهرباء، وتقوم الدولة بتدعيم الفئات الهشة لتستفيد من هاته الخدمات، وتقترح الدراسة إعتماد عقود الإمتيازات والتأجير مع الإحتفاظ بإشراف قوي للدولة.

أفاق البحث:

إستهدف هذا البحث معرفة أثر الإنفاق العام على البنية التحتية في معدلات النمو الإقتصادي، وإعتمدنا في ذلك تحليل نظري، وتطبيقي على الإقتصاد الجزائري، وتعتبر النتائج المتوصل إليها ذات أهمية، لكننا لا ندعي أننا إستوفينا الموضوع من كل جوانبه، وقد أثارت هذه النتائج أسئلة عدة تتعلق بالإنفاق العام بكل مكوناته وأثره على متغيرات الإقتصاد الوطني، ودور القطاع الخاص في ذلك، وبالتالي أتاح لنا هذا البحث النظر في عدة أمور مرتبطة بالنمو الإقتصادي والإنفاق العام، تعتبر نقطة إنطلاق لدراسات مستقبلية نراها جديرة بالدراسة والتحليل، ومنها:

1-مزاحمة الإنفاق الخاص للإنفاق العام وأثرهما على النمو الإقتصادي.

2-القطاع الخاص كبديل عن التمويل التقليدي للبنية التحتية.

3-دراسة العلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والإستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع

المراجع:

1-باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية أو عقود **BOT**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

2- أسامة مدلول خريص أبو هليبة المطيري، خوصصة المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل**BOT**، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت،2006.

3- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، دون بلد نشر، 1977.

4- المرسي السيد حجازي، إقتصاديات المشروعات العامة-النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر -، 2004.

5- المرسي السيد حجازي، محاضرات في إقتصاديات الخدمات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر - ، 1986.

6- جابر حيدر وليد، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة دراسة مقارنة،الطبعة الأولى ،منشورات الحلبي الحقوقية 2003.

7- دي بليو بيرس، س إيه ناش، التقويم الإجتماعي للمشروعات –مرجع في تحليل الجدوى-، تعريب: محمد حمدي السباخي، محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994.

8- رشيد صالح، عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات، مطبعة العشرى، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

9- رمزي علي إبراهيم سالمة، إقتصاديات التنمية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة ، 1991.

ريتشارد موسوجريف، بيجى موسوجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة: محمد حمدى السباخي، كامل سلمان العانى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1993.

10- ساملسون وآخرون، الإقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

11- سعيد عبد العزيز عثمان، قراءات في إقتصاديات الخدمات المشروعات العامة –دراسات نظرية، تطبيقية- ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

12- سعيد عبد العزيز عثمان، الإقتصاد العام "مالية عامة" مدخل تحليلي معاصر، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

13- عبد الله رمضان توفيق ،المفهوم الشامل لرأس المال والنمو الإقتصادي، مطبوعة جامعية ،كلية التجارة وادارة الأعمال، قسم الإقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان مصر، 2003.

14- على لطفي، محاضرات في التنمية الإقتصادية، كلية التجارة - جامعة عين شمس-، القاهرة، 2003.

15- غازي عناية، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق 1998.

16- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

17- محمد المتولي، الإتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.

18- محمد بن جواد الخرس، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية **BOT**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.

19- محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة – المبادئ والتطبيق -، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر ، 2003.

20- محمد صالح، تركي قريشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

21- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق-النظريات-الإستراتيجيات-التمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.

22- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.

23- محمود حسين الوادي،زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، درا المسيرة ،عمان2006.

24- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

25- منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج الأردن 2002.

26- هاني الطهراوي، القانون الإداري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

27- هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان -الأردن-، 2002.

ب- الرسائل الجامعية:

1-أحمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية،رسالة ماجستير ، فرع علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر 3،2008.

2- بسيط نسرين ،تمويل البنية التحتية دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 03 ،2012 .

3- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النو الإقتصادي -حالة الجزائر- ، أطروحة دوكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2013.

4-زهرة حسن عباس، خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي بإستخدام متجه الأنحدار الذاتي الهيكلي(SVAR) حالة العراق،رسالة ماجيستير،كلية التجارة و الإقتصاد ،جامعة البصرة ،2014.

5- طيبوني أمينة ،تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات ،رسالة ماجستير ،التخصص علوم إقتصادية ،فرع المالية والنقود،جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،2002.

6-عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور الاسواق المالية وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة سوق عمان للاوراق المالية من 2002 الى 2013، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

7- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الإقتصادي دراسة قياسية للنمو- حالة الجزائر 1974-1999، رسالة ماجيستير فرع العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، 2001.

8- فاروق عبد الحليم، محمد شقوير، كفاءة الإنفاق العام على الإستثمارات الهيكلية – دراسة تحليلية لإستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة : 1965-1952 ، أطروحة دوكتوراه، 1971.

9- قميتي عفاف الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية واثره على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير فرع علوم التسيير تحصص دراسات مالية جامعة الاغواط،2014.

10- كريم بودخدخ ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي الجزائر 2001- 2009، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ،تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،2010.

11- محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التختية للإقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل ونقل الملكية ،أطروحة دوكتوراه، جامعة الشلف، 2015.

12- محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1970-2007 ، رسالة ماجيستسر فرع العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 ، 2011.

ج – المجلات والمقالات العلمية:

1- الحسن محمد خليفة ، النمو الإقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية و العالمية ، مجلة المصرفية الإقتصادية ،العدد 69 ،سبتمبر 2013.

2- خضر حسان، "خصخة البنية التحتية "، جسر التنمية، يونيو، العدد الثامن عشر، 2003.

3- فخر الدين فقي، محمد محمود وفاء، اسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي والإنمائي مع التطبيق على الإقتصاد الليبي ورقة بحثية مقدمة الى بحوث ودراسات سوق الأوراق الليبي،2007.

4- فراس حيدر ،تطور البنى التحتية في سوريا خلال ال25 عام الماضية وتوجهاتها المستقبلية (الواقع- الإستثمارات)، ورقة عمل رقم 27، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا2007.

5- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الإقتصادي في ليبيا – منهج السببية -، بحوث إقتصادية عربية، العراق، العدد 51، 2010.

2-باللغة الأجنبية:

1- AGENOR Pierre-Richard and DODSON Blanca Moreno, Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications, World Bank Policy Research Working Paper n°4064, 2006.

2- BAROO Robert.j et SALA-I-MARTIN Xavier, economic growth, the MIT press, 2ndEdition, London, 2004.

3- DICKINSON Victoria and others, paving the ways: maximazing the value of private finance in infrastructure, world economic forum, New York, USA, 2010.

4- GOW John et MALLICK Oliver Basu, development theory Rostow'S five-stage model of development, essay school of social science, faculty of education and arts, the university of Newcastle, 2005.

5-PARESH KUMAR NARAYAN, REFORMULATING CRITICAL VALUES FOR THE BOUNDS F-STATISTICS APPROACH TO COINTEGRATION: AN APPLICATION TO THE TOURISM DEMAND MODEL FOR FIJI, MONASH university, working paper n°02/04, AUSTRALIA, 2004.

6-STEVENS Barrie and others, Infrastructure to 2030: Telecom, Land Transport, Water and Electricity, OECD, Paris, France, 2006.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور النفقات المخصصة للبنية التحتية في الجزائر

السنوات	بنى تحتية إقتصادية وإدارية	بنى تحتية تعليمية	بنية تحتية إجتماعية
1986	18120000000	10027000000	4490000000
1987	18028000000	7845000000	3212000000
1988	17885000000	56000000	100000000
1989	18044000000	7130000000	2703000000
1990	21848000000	8050000000	3170000000
1991	24100000000	9000000000	3300000000
1992	33000000000	11000000000	4300000000
1993	48040000000	14500000000	5600000000
1994	54960000000	17400000000	6300000000
1995	54480000000	18500000000	6500000000
1996	66700000000	22900000000	8800000000
1997	72060000000	25650000000	9550000000
1998	84705000000	31600000000	10200000000
1999	98193000000	37795000000	10270000000
2000	108929000000	41800000000	10050000000
2001	146247000000	56068000000	18850000000
2002	186076000000	65790000000	25689000000
2003	216603000000	71418000000	37915000000
2004	249528000000	77807000000	52621000000
2005	199119000000	70141000000	42057000000
2006	270669670000	366581060000	255561500000
2007	552301000000	85222000000	77775000000
2008	808538700000	139331000000	104874000000
2009	1150144000000	300925000000	211060000000
2010	1295961000000	310508000000	255339000000
2011	1034434000000	428486000000	177816000000
2012	1700488400000	198511000000	91125000000
2013	1300918500000	169839000000	113388000000
2014	920576735500	231720400000	219301600000
2015	2063715810000	227829040000	151366500000
2016	639570090000	78644800000	32703237000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الملحق رقم (2): تطور إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر (بالدينار الجزائري)

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي
1986	2707167597000
1987	2688217490800
1988	2661335168300
1989	2778433973200
1990	2800661461100
1991	2767053507200
1992	2816860534000
1993	2757706441400
1994	2732887178600
1995	2836736749000
1996	2953042912300
1997	2985526382500
1998	3137788335800
1999	3238197611200
2000	3361886349000
2001	3463025185500
2002	3657277460300
2003	3920669910600
2004	4089322398800
2005	4330911030400
2006	4403864720800
2007	4552401579800
2008	4659844396500
2009	4735904419500
2010	4908014069900
2011	5049947259800
2012	5220371296800
2013	5364852321800
2014	5568133079100
2015	5777687927700
2016	5968351629300

المصدر: البنك الدولي

الملحق (3): تطور إجمالي تكوين رأس المال في الجزائر (بالدينار الجزائري)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال
1986	1082840693400
1987	866264685400
1988	935452855100
1989	985084191500
1990	941068816900
1991	854383373400
1992	783518122400
1993	735987004800
1994	768405791600
1995	774835070700
1996	746880300300
1997	717949978800
1998	867821103600
1999	849951400000
2000	930793815000
2001	1049436528800
2002	1269000029900
2003	1409480151800
2004	1559212283800
2005	1736731017000
2006	1705583466700
2007	1896923619200
2008	2021403223900
2009	2214784746300
2010	2278771332500
2011	2101150112900
2012	2401453701400
2013	2652053122600
2014	2904990287400
2015	3157296640500
2016	3291554470700

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم (4): تطور إجمالي المشتغلين في الجزائر

السنوات	إجمالي المشتغلين
1986	5697875
1987	5902132
1988	6165721
1989	6484542
1990	6754996
1991	7004053
1992	7300262
1993	7594034
1994	7847493
1995	8095011
1996	8298430
1997	8507767
1998	8719362
1999	8930844
2000	9157772
2001	9379025
2002	9598651
2003	9819838
2004	10042331
2005	10254769
2006	10460259
2007	10661124
2008	10861377
2009	11136913
2010	11358846
2011	11597754
2012	12064551
2013	11642537
2014	11798733
2015	11937169
2016	12106186

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم (5): بعض الخصائص الإحصائية للمتغيرات

	LGDP	LK	LL	LGADEC	LGED	LGSOCU
Mean	12.56753	11.92221	16.01712	25.87570	24.44304	23.73097
Median	12.53946	11.91274	16.05399	25.70856	24.74983	23.65978
Maximum	12.77585	12.40494	16.30923	28.62675	26.78352	26.26673
Minimum	12.42510	11.61419	15.55560	23.60723	17.84086	18.42068
Std. Dev.	0.119828	0.164078	0.229639	1.654480	1.766897	1.812005
Skewness	0.286950	0.518074	-0.475751	0.143902	-1.561007	-0.552840
Kurtosis	1.565586	4.138708	2.076402	1.672761	7.260597	3.423404
Jarque-Bera	3.083084	3.061582	2.271250	2.382342	36.03705	1.810659
Probability	0.214051	0.216364	0.321221	0.303865	0.000000	0.404409
Sum	389.5935	369.5885	496.5307	802.1467	757.7341	735.6599
Sum Sq. Dev.	0.430761	0.807650	1.582028	82.11917	93.65778	98.50090
Observations	31	31	31	31	31	31

الملحق رقم (6): نتائج إختبار السببية لـ GRANGER

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/14/18 Time: 20:42
Sample: 1986 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LK does not Granger Cause LGDP	30	0.01308	0.9098
LGDP does not Granger Cause LK		1.21411	0.2802
LL does not Granger Cause LGDP	30	9.27446	0.0051
LGDP does not Granger Cause LL		0.01444	0.9052
LGADEC does not Granger Cause LGDP	30	1.55991	0.2224
LGDP does not Granger Cause LGADEC		10.3353	0.0034
LGED does not Granger Cause LGDP	30	0.04046	0.8421
LGDP does not Granger Cause LGED		8.71953	0.0064
LGSOCU does not Granger Cause LGDP	30	0.09126	0.7649
LGDP does not Granger Cause LGSOCU		7.10308	0.0128
LL does not Granger Cause LK	30	0.66156	0.4231
LK does not Granger Cause LL		0.55850	0.4613
LGADEC does not Granger Cause LK	30	1.33602	0.2579
LK does not Granger Cause LGADEC		3.21533	0.0842
LGED does not Granger Cause LK	30	0.11664	0.7354
LK does not Granger Cause LGED		0.24800	0.6225
LGSOCU does not Granger Cause LK	30	0.14541	0.7059
LK does not Granger Cause LGSOCU		0.89314	0.3530
LGADEC does not Granger Cause LL	30	0.01768	0.8952
LL does not Granger Cause LGADEC		15.3442	0.0006
LGED does not Granger Cause LL	30	0.02714	0.8704
LL does not Granger Cause LGED		31.0558	7.E-06
LGSOCU does not Granger Cause LL	30	0.09593	0.7591
LL does not Granger Cause LGSOCU		20.8021	0.0001
LGED does not Granger Cause LGADEC	30	1.35457	0.2547
LGADEC does not Granger Cause LGED		9.70500	0.0043
LGSOCU does not Granger Cause LGADEC	30	2.99389	0.0950
LGADEC does not Granger Cause LGSOCU		6.23546	0.0189
LGSOCU does not Granger Cause LGED	30	5.92005	0.0219
LGED does not Granger Cause LGSOCU		4.56437	0.0419

الملحق رقم (7): نتائج إختبارات جذر الوحدة لـ PHILLIPS-PERRON

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGDP) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.506895	0.3227
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.41E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.89E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:49
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.150286	0.056528	-2.658623	0.0130
C	1.861515	0.698829	2.663764	0.0129
@TREND("1986")	0.002426	0.000741	3.275451	0.0029

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGDP) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.155301	0.0142
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	6.50E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.42E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.770241	0.189181	-4.071445	0.0004
C	0.004080	0.003449	1.182786	0.2476
@TREND("1986")	0.000329	0.000215	1.529488	0.1382

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGDP) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.765611	0.0081
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.08E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.79E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.632595	0.170482	-3.710629	0.0009
C	0.007773	0.002524	3.080268	0.0047

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LK) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LK has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.629244	0.2710
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021433
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023689

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LK)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK(-1)	-0.505121	0.205653	-2.456180	0.0208
C	5.974754	2.453334	2.435361	0.0218
@TREND("1986")	0.003359	0.003266	1.028390	0.3129

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LK) النموذج الثاني

Null Hypothesis: LK has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.776254	0.0737
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.022273
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.025419

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LK)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK(-1)	-0.522353	0.205180	-2.545833	0.0167
C	6.231990	2.443057	2.550898	0.0165

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LK) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LK) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.219842	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.024017
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.024787

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LK,2)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-1.407849	0.226374	-6.219117	0.0000
C	-0.046689	0.065657	-0.711109	0.4833
@TREND("1986")	0.003810	0.003634	1.048399	0.3041

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LK) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LK) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.192295	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.025032
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.027224

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LK,2)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:57
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-1.400971	0.226694	-6.179996	0.0000
C	0.014311	0.030477	0.469578	0.6424

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LK) بعد إجراء الفروقات الأولى النموذج الأول

Null Hypothesis: D(LK) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.303904	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.025237
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.027662

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LK,2)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 17:58
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK(-1))	-1.405540	0.223311	-6.294100	0.0000

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LL) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.015127	0.9267
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000111
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.64E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.056736	0.052141	-1.088121	0.2862
C	0.929102	0.814141	1.141205	0.2638
@TREND("1986")	0.000272	0.001344	0.202323	0.8412

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LL) النموذج الثاني

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.634463	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000111
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.89E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.046349	0.008939	-5.184719	0.0000
C	0.767040	0.143111	5.359749	0.0000

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGADEC) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGADEC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.608433	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.248208
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.311208

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGADEC)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGADEC(-1)	-0.961187	0.220210	-4.364871	0.0002
C	22.33404	5.070176	4.404984	0.0002
@TREND("1986")	0.168659	0.041637	4.050698	0.0004

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGED) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGED has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.102277	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.947777
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.938411

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGED)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 20:04
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGED(-1)	-1.026890	0.201142	-5.105289	0.0000
C	22.47688	4.389961	5.120064	0.0000
@TREND("1986")	0.172258	0.040966	4.204882	0.0003

إختبار جذر الوحدة للسلسلة (LGSOCU) النموذج الثالث

Null Hypothesis: LGSOCU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.157061	0.0138
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.664466
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.669077

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGSOCU)
Method: Least Squares
Date: 06/14/18 Time: 20:05
Sample (adjusted): 1987 2016
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGSOCU(-1)	-0.883334	0.212829	-4.150443	0.0003
C	18.50944	4.428960	4.179185	0.0003
@TREND("1986")	0.161612	0.044502	3.631606	0.0012

الملحق رقم (8): القيم الحرجة لـ NARAYAN عند مستوى معنوية 5%

Appendix A2: Critical values for the bounds test: Case II: restricted intercept and no trend
5 percent level

n	$k=0$		$k=1$		$k=2$		$k=3$		$k=4$		$k=5$		$k=6$		$k=7$	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
30	5.070	5.070	4.090	4.663	3.538	4.428	3.272	4.306	3.058	4.223	2.910	4.193	2.794	4.148	2.730	4.163
31	5.065	5.065	4.063	4.653	3.535	4.423	3.256	4.264	3.033	4.188	2.899	4.143	2.780	4.084	2.713	4.094
32	5.025	5.025	4.013	4.637	3.505	4.398	3.208	4.252	3.002	4.150	2.846	4.091	2.741	4.060	2.670	4.047
33	4.960	4.960	4.003	4.593	3.500	4.373	3.198	4.202	3.010	4.105	2.863	4.077	2.749	4.044	2.664	4.004
34	4.985	4.985	3.990	4.573	3.990	4.358	3.160	4.218	2.957	4.117	2.826	4.049	2.729	3.994	2.658	3.973
35	4.945	4.945	3.957	4.530	3.478	4.335	3.164	4.194	2.947	4.088	2.804	4.013	2.685	3.960	2.597	3.907
36	4.980	4.980	3.990	4.590	3.458	4.343	3.170	4.160	2.962	4.062	2.819	3.989	2.696	3.963	2.619	3.921
37	4.975	4.975	3.993	4.533	3.468	4.295	3.152	4.156	2.928	4.042	2.770	3.973	2.663	3.923	2.581	3.887
38	4.960	4.960	3.960	4.513	3.438	4.275	3.130	4.128	2.933	4.043	2.780	3.989	2.663	3.893	2.583	3.849
39	4.945	4.945	3.937	4.483	3.438	4.255	3.116	4.094	2.907	3.982	2.757	3.927	2.641	3.881	2.558	3.846
40	4.960	4.960	3.937	4.523	3.435	4.260	3.100	4.088	2.893	4.000	2.734	3.920	2.618	3.863	2.523	3.829
45	4.895	4.895	3.877	4.460	3.368	4.203	3.078	4.022	2.850	3.905	2.694	3.829	2.591	3.766	2.504	3.723
50	4.815	4.815	3.860	4.440	3.368	4.178	3.048	4.002	2.823	3.872	2.670	3.781	2.550	3.708	2.457	3.650
55	4.795	4.795	3.790	4.393	3.303	4.100	2.982	3.942	2.763	3.813	2.617	3.743	2.490	3.658	2.414	3.608
60	4.780	4.780	3.803	4.363	3.288	4.070	2.962	3.910	2.743	3.792	2.589	3.683	2.456	3.598	2.373	3.540
65	4.780	4.780	3.787	4.343	3.285	4.070	2.976	3.896	2.750	3.755	2.596	3.677	2.473	3.583	2.373	3.519
70	4.750	4.750	3.780	4.327	3.243	4.043	2.924	3.860	2.725	3.718	2.564	3.650	2.451	3.559	2.351	3.498
75	4.760	4.760	3.777	4.320	3.253	4.065	2.946	3.862	2.725	3.718	2.574	3.641	2.449	3.550	2.360	3.478
80	4.725	4.725	3.740	4.303	3.235	4.053	2.920	3.838	2.688	3.698	2.550	3.606	2.431	3.518	2.336	3.458

الملحق رقم (9): القيم الحرجة لـ NARAYAN عند مستوى معنوية 1%

Appendix A1: Critical values for the bounds test: Case II: restricted intercept and no trend
1 percent level

n	$k=0$		$k=1$		$k=2$		$k=3$		$k=4$		$k=5$		$k=6$		$k=7$	
	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$
30	7.595	7.595	6.027	6.760	5.155	6.265	4.614	5.966	4.280	5.840	4.134	5.761	3.976	5.691	3.864	5.694
31	7.485	7.485	5.847	6.637	5.075	6.240	4.654	5.920	4.320	5.785	4.071	5.741	3.901	5.611	3.826	5.691
32	7.485	7.485	5.913	6.710	5.065	6.190	4.570	5.928	4.223	5.763	4.057	5.636	3.871	5.571	3.762	5.460
33	7.380	7.380	5.787	6.580	5.048	6.053	4.578	5.864	4.252	5.668	3.990	5.516	3.849	5.476	3.718	5.461
34	7.360	7.360	5.750	6.493	4.943	6.128	4.522	5.792	4.165	5.650	3.960	5.603	3.764	5.431	3.641	5.446
35	7.350	7.350	5.763	6.480	4.948	6.028	4.428	5.816	4.093	5.532	3.900	5.419	3.713	5.326	3.599	5.230
36	7.405	7.405	5.757	6.483	4.968	6.058	4.480	5.700	4.097	5.580	3.867	5.444	3.686	5.310	3.536	5.238
37	7.425	7.425	5.737	6.490	4.920	5.975	4.400	5.664	4.030	5.463	3.810	5.404	3.619	5.286	3.513	5.190
38	7.290	7.290	5.807	6.490	4.895	5.940	4.376	5.690	4.092	5.457	3.881	5.241	3.680	5.148	3.546	5.084
39	7.230	7.230	5.640	9.390	4.833	5.885	4.324	5.642	3.983	5.448	3.796	5.299	3.621	5.184	3.468	5.057
40	7.220	7.220	5.593	6.333	4.770	5.855	4.310	5.544	3.967	5.455	3.657	5.256	3.505	5.121	3.402	5.031
45	7.265	7.265	5.607	6.193	4.800	5.725	4.270	5.412	3.892	5.173	3.674	5.019	3.540	4.931	3.383	4.832
50	7.065	7.065	5.503	6.240	4.695	5.758	4.188	5.328	3.845	5.150	3.593	4.981	3.424	4.880	3.282	4.730
55	6.965	6.965	5.377	6.047	4.610	5.563	4.118	5.200	3.738	4.947	3.543	4.839	3.330	4.708	3.194	4.562
60	6.960	6.960	5.383	6.033	4.558	5.590	4.068	5.250	3.710	4.965	3.451	4.764	3.293	4.615	3.129	4.507
65	6.825	6.825	5.350	6.017	4.538	5.475	4.056	5.158	3.725	4.940	3.430	4.721	3.225	4.571	3.092	4.478
70	6.740	6.740	5.157	5.957	4.398	5.463	3.916	5.088	3.608	4.860	3.373	4.717	3.180	4.596	3.034	4.426
75	6.915	6.915	5.260	5.957	4.458	5.410	4.048	5.092	3.687	4.842	3.427	4.620	3.219	4.526	3.057	4.413
80	6.695	6.695	5.157	5.917	4.358	5.393	3.908	5.004	3.602	4.787	3.351	4.587	3.173	4.485	3.021	4.350